جامعة العربي التبسي – تبسة – الجزائر
كليّة الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم االسياسية
تخصص: دراسات إستراتيجية
بعنوان:

دور منظمة النافتا في مواجهة الهجرة غير شرعية لدولة المكسيك

إعداد الطالب:
– خير الدين بوذيبة

إشراف الأستاذة:
– رقية بلقاسمي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الصفة	الرتبة العلمية
باديس بن حدة	رئيسا	أستاذ محاضر – أ –
رقية بلقاسمي	مشرفا ومقررا	أستاذ محاضر – أ –
سمية بلعيد	ممتحنا	أستاذ مساعد – أ –

السنـــة الجامعيـــة: 2017 – 2018

جامعة العربي التبسي – تبسة – الجزائر
كليّة الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم االسياسية
تخصص: دراسات إستراتيجية
بعنوان:

دور منظمة النافتا في مواجهة الهجرة غير شرعية لدولة المكسيك

إعداد الطالب:
– خير الدين بوذيبة

إشراف الأستاذة:
– رقية بلقاسمي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الصفة	الرتبة العلمية
باديس بن حدة	رئيسا	أستاذ محاضر – أ –
رقية بلقاسمي	مشرفا ومقررا	أستاذ محاضر – أ –
سمية بلعيد	ممتحنا	أستاذ مساعد – أ –

السنـــة الجامعيـــة: 2017 – 2018

University Larbi Tebessi-Tebessa- Algeria
Faculty of Law and political scionces
Departepent of political science

An additional thesis to the reqw rements to the obtention of the
Master Degree in Political scienes
Specialiy : Strategic Studies

The rRole of NAFTA Organization Facing iIllegal Immigration to Mexico State

student preparation:
- Kheir eddine boudiba

Under the Supervision of Prof:
- Roukaia BELGASEMI

The member of Panel of deliberation

Nam and Frst name	Scientific Status	Qality in the research
Badis BENHADDA	lecturer - A -	President
Roukaia BELGASMI	lecturer - A -	Supervison and rapporteur
Soumaia BELAID	Assistant P - A -	Discoursed

Academic Year : 2017/2018

﴿رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ﴾

سورة النور الآية [37]

صدق الله العظيم

بعد رحلة بحث وجهد واجتهاد تكللت بإنجاز هذا البحث، نحمد االله عز وجل على نعمه التي منَ بها علينا فهو العلي القدير، كما لا يسعنا إلاّ أن نخص بأسمى عبارات الشكر والتقدير الأستاذة المشرفة "رقية بلقاسمي"

كما أخصّ بالشكر لجنة المناقشة التي تفضلت بمناقشة هذا العمل المتواضع، الأستاذة سمية بلعيد، الأستاذ باديس بن حدة.

كما نتقدم بالشكر الجزيل لكل من أسهم في تقديم يد العون لإنجاز هذا البحث، ونخص بالذكر أساتذتنا الكرام الذين أشرفوا على تكوين دفعة العلوم السياسية تخصص دراسات إستراتيجية والأساتذة القائمين على عمادة وإدارة كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة العربي التبسي – تبسة، وإلى الذين كانوا عونا لنا في بحثنا هذا ونورا يضيء الظلمة التي كانت تقف أحيانا في طريقنا، إلى من زرعوا التفاؤل في دربنا وقدموا لنا المساعدات والتسهيلات والمعلومات، فلهم منا كل الشكر، وأخص منهم الأستاذ "كيم سمير" الذي أسهم بشكل وفير في تشجيعي أثناء انجاز البحث.

ملخص:

اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) هي عبارة عن تكتل إقتصادي إقليمي، شمل كل من الدول الأعضاء الثلاث: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا والمكسيك، تعتمد على مرتكزات ومبادئ النظرية الوظيفية الجديدة التي تدعو إلى الإنتقال من السلم الوطني إلى السلم الإقليمي، ومن توحيد صنع القرار المحلي إلى توحيد صنع القرار في السياسة الخارجية للدول.

ونجحت اتفاقية النافتا في تحقيق التعاون في العديد من المجالات السياسية، الإقتصادية، الأمنية...إلخ، من تنوع الإستثمارات وازدهار التجارة...الخ، إلاّ أنّ التكتل شهد تطور نسبة الهجرة غير شرعية بين حدود هذه الدول الأعضاء المنتسبة إلى الإتفاقية على رأسها المكسيك، ممّا أدّى إلى العديد من الإجراءات والتنسيقات الأمنية للتصدي لهذه الظاهرة.

الكلمات المفتاحية: التكامل الإقتصادي، الوظيفية الجديدة، الهجرة غير شرعية، نظرية الإتصالات، إتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.

Summary:

The North American Free Trade Agreement (NAFTA) is a regional economic bloc that includes each of the three member states: the United States of America, Canada and Mexico, based on the foundations of the new functional theory that calls for moving from the national ladder to regional peace, To the unification of decision-making in the foreign policy of States.

The NAFTA has succeeded in achieving cooperation in many political, economic, security, etc. fields, from diversification of investments and trade prosperity, etc. However, the bloc witnessed the development of illegal immigration among the borders of these member states, Resulting in many security measures and coordination to address this phenomenon.

Key words: economic integration, New functionality, Illegal immigration, Communication theory, North American Free Trade Agreement.

جدول لأهم المصطلحات:

Terminologies in the English	المصطلحات اللغة العربية
Security threats	التهديدات الأمنية
Trade liberalization	تحرير التجارة
Regional bloc	التكتل الاقليمي
Joint defense	الدفاع المشترك
Communication theory	نظرية الاتصالية
New Functional Theory	نظرية الوظيفية الجديدة
Security coordination	تنسيق أمني
economic integration	التكامل الاقتصادي
Common interest	المصلحة المشتركة
Human trafficking	التهريب البشري
Free zones	المناطق الحرة
Customs Union	الاتحاد الجمركي
Adaptive	اتيفاقية
Regional organization	منظمة اقليمية
Pluralistic society	مجتمع تعددي
Integrated society	مجتمع مندمج
Political asylum	اللجوء السياسي

جدول المختصرات:

اختصارها	الجملة بالانجليزية	الجملة بالعربية
NAFTA	North American Free Trade Agreement	اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية
DACA	Deferred Action for Childhood Arrivals	عمل مؤجل للقادمين من الأطفال
IOM	International organization for migration	المنظمة الدولية للهجرة

مقدمة

تعتبر الهجرة غير شرعية من أهم التهديدات الأمنية التي تواجه الدول والتكتلات الاقتصادية، وبعد نجاح التكامل الاقتصادي واختفاء دور الدولة والتدخل الحكومي وتحرير التجارة بين مجموعة من الدول الأعضاء في التنظيم التكاملي، إلاّ أنّ الهجرة غير شرعية تأثر على أهداف الاتفاقيات والمنظمات الدولية والإقليمية.

ومن بين هذه المنظمات والاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية نجد اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية النافتا، التي تضم ثلاثة دول أعضاء: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا والمكسيك، والتي تهدف إلى تعزيز التعاون والتبادل التجاري وإقامة مجتمع دولي سليم يدين الحرب والعدوان، رغم المعارضة لإنشاء هذا التكتل الإقتصادي الإقليمي من قبل النقابات والجماعات الضاغطة، لكن العمل بالمبادئ الوظيفية الجديدة التي تدعو إلى الإنتقال من السلم الوطني إلى السلم الإقليمي، ومن صنع القرار المحلي إلى توحيد صنع القرار في السياسة الخارجية للدول، ودور العقلانية التي تستهدف تقليص التهديدات الأمنية والتصدي للحروب، والدفاع المشترك للتهديدات الأمنية في بلدان التكتل، من أهمها الهجرة غير شرعية من دولة المكسيك إلى باقي دول أمريكا الشمالية.

- **الإشكالية الرئيسية:**

موضوع الدراسة يستدعي منّا دراسة ومحاولة التحليل والبحث فيه والتعمّق في أبرز مضامينه، وهذا ما سنتطرق إليه في هذه الدراسة من خلال طرح الإشكالية التالية:

إلى أيّ مدى أثرت الهجرة غير شرعية لدولة المكسيك على اتفاقية النافتا؟

- **الإشكاليات الفرعية:**

للتفصيل في هذا البحث وانطالاقا من الإشكالية الرئيسية نطرح التساؤلات التالية:

1- ما هي أبرز المضامين للتكامل الإقتصادي والهجرة غير شرعية؟

2- ما هي اتفاقية النافتا؟ وما هي أبرز دوافعها وأجهزتها؟

3- ما هي أبرز السياسات والإجراءات الأمنية ضدّ الهجرة غير شرعية لدولة المكسيك؟

- **الفرضية الرئيسية:**

تعرف الفرضية على أنّها تفسيرات مقترحة للعلاقة بين متغيرين أو أكثر؛ منها متغيرات سابقة وأخرى تابعة، والبحث العلمي يسعى إلى تحقيق مدى الترابط النسبي بين المتغيرات التي أشرنا إليها في الإشكالية، ومنه يمكن وضع الفرضية الرئيسية التالية:

زيادة تدفق المهاجرين غير الشرعيين لدولة المكسيك نحو منطقة أمريكا الشمالية تؤدي إلى تعقد الأوضاع الأمنية.

- **الفرضيات الفرعية:**

1- كلما توفرت دول أمريكا الشمالية على مناطق صناعية كبرى كلما أدّى إلى زيادة الهجرة غير شرعية.

2- كلما كان هناك تردّي في الأوضاع السياسية، الإقتصادية، الثقافية والإجتماعية لدولة المكسيك أدّى إلى تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى أمريكا الشمالية.

3- كلما كان هناك تنسيق أمني وإجراءات فعالة لاتفاقية النافتا للحد من تفاقم المهاجرين غير الشرعيين كلما ساهم ذلك في التقليل من المخاطر الأمنية.

- **الإطار المكاني للدراسة:**

تقتصر الدراسة على دول أمريكا الشمالية (الو.م.أ، كندا والمكسيك) كونها تتميز بنفس الخصوصيات الثقافية والإجتماعية رغم التباين الإقتصادي بين دول اتفاقية أمريكا الشمالية.

- **الإطار الزماني للدراسة:**

شملت فترة زمنية لدراسة موضوعنا من سنة تأسيس النافتا سنة 1994 إلى يومنا هذا.

- **النظريات:**

1- نظرية الوظيفية الجديدة:

تناولنا في موضوع الدراسة الوظيفية الجديدة التي من اهم زعمائها "ارنيست هاس" والتي تهدف الى تفادي الحرب والنزاع، وذلك بتعزيز التعاون الذي يخدم مصالح الدول، تهدف لإقامة مجتمع دولي سليم ينبذ الحرب والعدوان،الذي تحقق في اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.

2- نظرية الاتصالات:

اعتمدنا في دراستنا على النظرية الاتصالات ل"كارل دويدش" الذي يعتبر من بين المنظرين الأوائل الذين ساهموا في تطوير التكامل الجهوي،، فيرى أن عامل الاتصال والمبادلات بين مجموعة من الدول سيسهل عملية التكامل بينهما، ويدفع تدريجيا قادة وشعوب هذه الدول الى وصول للشعوب، والاحساس بالانتماء الى الجماعة السياسية الجديدة، وهذا ما تحقق لنشاء اتفاقية اقليمية في أمريكا الشمالية.

- **مناهج الدراسة:**

اعتمدنا على العديد من المناهج حول موضوع الدراسة التي تبين لنا أثر الهجرة عير شرعية لدولة المكسيك على اتفاقية أمريكا الشمالية، حيث قمنا بتوظيف المناهج التالية:

1- المنهج الوصفي التحليلي:

تبرز أهمية هذا المنهج في قدرته على فهم عمق الظواهر المتعلقة بموضوع الدراسة وتحليلها وفق أسس علمية سليمة، حيث يمكن استعمال هذا المنهج من خلال تحليل ظاهرة الهجرة غير شرعية لكل دولة من دول التكتل ومعرفة توجهات وردود الأفعال لدول أمريكا الشمالية تجاه هذه الظاهرة.

2- المنهج التاريخي:

يهدف هذا المنهج لتوضيح السيرورة التاريخية للأهم الأحداث، من خلال تتبع مراحل تطور الهجرة غير شرعية من انشاء تكتل اقتصادي لأمريكا الشمالية، ومعرفة دور الحكومات والرؤساء وإجراءات التنسيق عبر فترات زمنية متتالية من التأسيس إلى يومنا هذا.

- **أهمية الدراسة:**

تكمن لدراسة هذا الموضوع أهمية كبيرة من الناحية العلمية والعملية، وذلك لطبيعته من حيث تجسيد التعامل الإقليمي لدول أمريكا الشمالية في دفع التهديدات الأمنية كالهجرة غير شرعية.

أ/ الأهمية العلمية:

تكمن الأهمية العلمية للموضوع في معرفة حقيقة أثر الهجرة غير شرعية في منطقة أمريكا الشمالية، وإعطاء صورة واضحة لطبيعة الأسباب والعوامل المؤدية فعلا للهجرة غير شرعية لدولة المكسيك، بالإضافة إلى إعطاء صورة أخرى حول كيفية التنسيق الأمني لدول اتفاقية النافتا، والإجراءات الأمنية لمواجهة هذا التهديد الذي شهد ارتفاعا كبيرا للمكسيك، وكذلك معرفة ردود وتصورات المفكرين السياسيين لدول اتفاقية النافتا وتقييم مدى نجاحهم في الحد من هذه الظاهرة.

ب/ الأهمية العملية:

يمكن طرح الأهمية العملية لهذا الموضوع من خلال هذه الدراسة التي تساهم في إثراء المكاتب العالمية، ومراكز الأبحاث وكذا مسييري اتفاقية النافتا، وجامعات الدول المنتسبة (كجامعة الولايات المتحدة الأمريكية)، ليكون مرجعا لتزويد الباحثين والطلبة الجامعيين في تلك الدول بالمعلومات والإحصائيات، وتحليل الأسباب والدوافع، وتصور الحلول لتفادي هذه التهديدات الأمنية المتمثلة في الهجرة غير شرعية.

وكذلك أنّ موضوع البحث يرتبط بواقع الأحداث داخل النظام الإقليمي ويشجع الباحثين في حقل العلاقات الدولية، والدراسات الأمنية على دراسة مثل هذه المواضيع، وتقديم رؤى وتصورات حول التهديدات الأمنية الجديدة التي تتعرض إليها أكبر دولة في النظام الدولي ألا وهي الولايات المتحدة الأمريكية.

- **أهداف الدراسة:**

تنبني أهداف الدراسة لموضوع أثر الهجرة غير شرعية لدولة المكسيك على اتفاقية النافتا من خلال:

أ/ الأهداف الموضوعية:

الهدف من الدراسة هو معرفة التهديدات الأمنية التي تواجهها الدول الكبرى في العلاقات الدولية، التي لها تأثير كبير في النظام الدولي من ناحية صنع القرارات السياسية، وقوة تأثيرها في الإقتصاد العالمي، التي تجسدت في اتفاقية النافتا التي تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية عضوا من أعضائها.

ب/ الأهداف الذاتية:

هو محاولة معرفة تصورات المفكرين السياسيين، الإقتصاديين والإجتماعيين... الخ، لمنطقة أمريكا الشمالية، وتقييم مدى نجاحهم في إيجاد الحلول للتهديدات الأمنية.

وكذلك اختيار موضوع الهجرة غير شرعية باعتبارها قضية أمنية عالمية ومعاصرة، تتعرض إليها أكبر وأقوى دولة في العالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية.

- **الدراسات السابقة:**

تبلور موضوع الدراسة إنطلاقا من مجموعة الأدبيات السابقة التي تعتبر منطلقا مهما في خوض هذه التجربة البحثية، وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى مجموعة من الكتب والمذكرات، منها:

الدراسة الأولى: كتاب لـ "**محمد محمود الإمام**"بعنوان: (**تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**) الذي صدر سنة 2004، حيث تناول ما يلي:

- الإتفاقيات الرسمية للنافتا.
- قواعد المنشأ.
- إتفاقية الإستثمار.
- إتفاقية الخدمات.
- حماية حقوق الملكية والفكرية.
- مستويات الصحة والسلامة.
- الإتفاقيتان الجانبيتان للنافتا.
- إتفاقية أمريكا الشمالية للتعاون البيئي.
- الإتفاقية الشمالية للتعاون العمّالي.

الدراسة الثانية: كتاب لـ"**إسماعيل المعراف**" بعنوان: (**الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية**) الذي صدر في عام 2009، حيث تناول هذا الكتاب العديد من الجداول:

- جدول تطور البطالة لبلدان النافتا قبل وبعد الاتفاقية.
- جدول المكسيك قبل وبعد النافتا.
- جدول حول تطور معدلات نمو الصادرات والواردات في بلدان النافتا.

الدراسة الثالثة: مذكرة لـ"شهاب نوال" بعنوان: (**أثر التكتلات الإقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية**) وهي رسالة ماجستير لدفعة 2009 – 2010، وتناولت العناصر التالية:

- التنظيم المؤسسي للنافتا.
- لجنة التجارة الحرة.
- منسقي النافتا.

- فرق العمل واللجان.
- الأمانة (السكريتاريا).
- مجالات التعاون.

- **تبرير الخطة:**

لتحقيق الأهداف المرجوة ونظرا لإتساع الموضوع وتشعب فروعه وقصد إعطاء القدر الكافي من الإهتمام والتركيز، تم الإعتماد على منهجية تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول مقسمة حسب ثلاثة مباحث ويحتوي مضمون كل مبحث على ثلاث مطالب وفق ترتيب الفصول كما يلي:

حيث تتطرقنا إلى:

الفصل الأوّل: التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة، وشمل التأصيل المفهوماتي للتكامل، الهجرة غير شرعية وكذا الوظيفية الجديدة كإطار نظري لدراسة منظمة النافتا.

الفصل الثاني: اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية نافتا NAFTA، وتضمن نشأة منظمة النافتا وأهدافها، التنظيم المؤسساتي للنافتا ومجالات التعاون.

الفصل الثالث: التنسيق الأمني للنافتا في مواجهة الهجرة غير شرعية، والذي تناول واقع الهجرة غير شرعية لدول منظمة النافتا وكذلك الإجراءات الأمنية لمواجهة الهجرة غير شرعية.

الفصل الأوّل: التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة.

المبحث الأوّل: التأصيل المفهوماتي للتكامل.

المبحث الثاني: الهجرة غير الشرعية.

المبحث الثالث: الوظيفية الجديدة كإطار نظري لدراسة منظمة النافتا.

التكامل الإقتصادي يزيد من قوة وأهمية الدول المتكاملة في المجال الدولي، حيث تعرّض تعريف التكامل إلى عدّة مضامين بين علماء السياسة والإقتصاد، وضعوا له شروطا ودرجات، ونظريات مفسّرة لنجاح التكامل والتكتل الإقتصادي، تمثلت هذه النظريات في النظرية الوظيفية التي تهدف إلى الإنتقال من السلم المحلي إلى السلم الإقليمي، ومن صناعة القرار المحلي إلى صناعة القرار في السياسة الخارجية للدول، كذلك إعطاء تصوّر حول الهجرة غير شرعية وتعريفها، أنواعها، أنماطها، ومحاولة تحديد المصطلحات المشابهة لها.

المبحث الأوّل: مفهوم التكامل

لقد عرّف علماء الإقتصاد والسياسة التكامل، وحدّدوا الشروط والمبادئ التي يقوم عليها، وكذلك وضعوا له درجات وخطوات على النحو التالي:

المطلب الأوّل: تعريف التكامل

أ. التكامل من منظور اقتصادي:

يعرف الإقتصاديون الذين كتبوا في مجال التكامل الإقتصادي أحيانا حسب الأسباب وأحيانا أخرى حسب أهدافه، لهذا نرى أنّ مصطلح التكامل لم يحظ باتفاق عام بين مختلف الكتاب الإقتصاديين شأنه شأن المفاهيم والتعريفات الأخرى التي تخص العلوم الإقتصادية، وتماشيا مع هذه الملاحظة، نحاول تقديم بعض التعريفات خاصة بمصطلح التكامل الإقتصادي التي قام بها مجموعة من رواد الفكر الإقتصادي التكاملي كالآتي:[1]

– يعرف "بيلا بلاسا" التكامل الإقتصادي على أنّه عملية وحالة، فبوصفه عملية فإنّه يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة، وإذا نظرنا إليه أنّه حالة فإنّه في الإمكان أن تتمثل في انتفاء مختلف صور التفرقة بين الإقتصاديات القومية، انطلاقا من هذا التعريف نلاحظ أنّ "بيلا بلاسا" يعتمد على مناقشة قضية التمييز أول التدخل الحكومي وعلاقتها بسياسة تحير التجارة الدولية، إذ يذهب هذا الإقتصادي إلى اعتبار أنّ اختفاء التمييز أو التدخل الحكومي يعد شرطا منطقيا ومدخلا طبيعيا لتحرير التجارة بين مجموعة من الدول الأعضاء في تنظيم التكاملي.

وفي سنة 1960 عرّف التكامل الإقتصادي بأنّه عملية إلغاء تام للحواجز الجمركية بين وحدات إقتصادية قومية مختلفة.

– أمّا الإقتصادي "فاجدا" فإنّه يميّز بين أسلوبين للتكامل الإقتصادي: "التكامل في الأسواق والتكامل الإنتاجي الإنمائي. ويأخذ هذا التمييز في الإعتبار عدم كفاية مبدأ الحرية الإقتصادية لتحقيق التنمية من خلال تطوير العلاقات التجارية البينية للدولة الأعضاء، وتنسيق عملية الإنتاج وهو ما يترتب عليه غي الوقت نفسه تعزيز قاعدة التكامل ذاته".

– أمّا الاقتصادي "ميردال"، فيرى أن مفهوم التكامل لا بد أن يشمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكلة، وذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النظر عن سياساتهم.[2]

1– محسن النّدوي، **تحديات التكامل الإقتصادي العربي في عصر العولمة**، (المغرب: منشورات الحلبي الحقوقية، 2010)، ص ص 65 – 66.

2– خليل حسين، **النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية**، (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009)، ص 66.

– يرى الإقتصادي "ماخلوب" أنّ التكامل الإقتصادي هو إيجاد إطار ممكن للعلاقات الدولية، والسعي لإزالة العوائق أمام التعاون الإقتصادي بين الدول، أي أنّ التكامل الإقتصادي يعني تحقيق الإندماج بين العديد من الوحدات الإقتصادية اثنتين فأكثر.[1]

ويرى أنّ التعريف الأكثر ملاءمة لهذا المصطلح يقتصر على أنّ فكرة التكامل الإقتصادي التام تنطوي على الإفادة الفعلية من كلّ الفرص التي يتّبعها التقسيم الكفء للعمل وهنا يناقش ماخلوب التعريف الذي يصدّق على مفهوم التكامل الإقتصادي، فيضيف أنّه في نطاق أيّة منطقة تكاملية يتم استخدام وسائل الإنتاج والسلع كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب الكفاءة الإقتصادية البحتة وبصفة أكثر تحديدا دون تمييز وتحيّز متعلّقين بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلعة.[2]

– أمّا الإقتصادي "هالبر" فيعرّف التكامل الإقتصادي بأنّه عبارة عن علاقات إقتصادية واسعة بين المجالات الإقتصادية المختلفة. وفي إطار التحليل النيوكلاسيكي واعتمادا على فرضية انعدام تكاليف النقل، يمكن لمجالين وطنيين، وفي حالة منافسة كاملة، وبدون حقوق جمركية وبتكاليف جبائية متشابهة على النشاطات الإنتاجية أن تمثل سوقا واحدا".[3]

– ويرى الدكتور محمد محمود الإمام (وزير التخطيط المصري الأسبق، وأحد الذين شاركوا في اعداد القمة الإقتصادية العربية الأولى في عمان سنة 1980) أنّ مصطلح التكامل يعني قيام مجموعة من المفردات بالتجمع في كيان واحد، وينطوي هذا التعريف على ستة أبعاد يمكن تلخيصها في ما يلي:

البعد الأوّل: يتعلّق بطبيعة المفردات التي يجري التكامل بينها.

البعد الثاني: ينصب على نوع النشاط الذي يجري التكامل بشأنه من بين أوجه هذه المفردات.

البعد الثالث: يرتبط بما سبق وهو إمكانية تعدد صيغ التكامل مع اختلاف المفردات ونشاطاتها.

البعد الرابع: أنّ هذا التوجّه يتّخذ صفة الديمومة، وهو ما يميزها عن ترتيبات مؤقتة تنتهي في أجل محدود.

البعد الخامس: هو أنّ التكامل يتحقق بتراضي الأطراف المعنية، وبالتالي فهو لا يشمل حالات الضم بالقوة.

البعد السادس: هو أنّه لابدّ من شعور المفردات بجدوى التكامل في تحقيق غاياتها بشكل أفضل من ذلك الذي توفره الأسس البديلة لتنظيم العلاقات فيما بينها.[4]

1– عمر ابراهيم العقّاس، **نظريات التكامل الدولي الإقليمي**، (ليبيا: منشورات جامعة قاريونس، 2008)، ص 25.

2– محمد النّدوي، **مرجع سابق**، ص 67.

3– خليل حسين، **النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية**، (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009)، ص 68.

4– محمد النّدوي، **مرجع سابق**، ص 71.

ب. التكامل من منظور سياسي:

يعرّف الأمريكي "آرنست هاس" التكامل بكونه: "العملية التي تحول الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة الى مركز جديد تكون مؤسساته لها صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية.

كما يرى "هاس" أنّه: "إذا فهمنا الوضع المالي من التفاعالات والتمازجات بين عدد من البيئات الوطنية من خلال المنظمات الدولية، فإنّ من التكامل أن يحدد العملية التي يمكن من زيادة التفاعل الذي يهدف للمساعدة على تلاشي الحدود بين المنظمات والبيئات الوطنية".[1]

– وعرّف التكامل أيضا بالعملية التي تتضمن تحوّل الولاءات والنشاطات والسياسات للقوى السياسية في دول متعددة، ومختلفة، نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدولة القومية.

– أمّا "أميتاي أتزيوني" فقد نظر للتكامل كشرك للتوحيد أي أنّ عملية التكامل سابقة لعملية التوحيد، فهو يرى أنّ المجتمع يعتبر متكاملا إذا كان هذا المجتمع يمتلك سيطرة فعالة في اتسخدام أدوات العنف أو الإكراه حيث يكون لهذا المجتمع مركز لإتخاذ القرار يقوم بدور توزيع الثواب والعقاب داخل المجتمع، ويمثل البؤرة الرئيسية لتحديد هوية السياسة للشعب.[2]

– أمّا "كارل دوتش" بأنّه يشتمل ثلاثة عناصر: المحافظة على السلام، تحقيق القدرات الكبرى المتعددة الغايات وإنجاز المهام، والحصول على صورة ذاتية جديدة والتطابق في الدور.[3]

– كما يرى "جون دي" أنّه من الممكن تعريف التكامل باعتباره عملية لصياغة وتطوير المؤسسات التي يتم من خلالها توزيع مجموعة قيم محددة بشكل سلطوي على مجموعة من الفاعلين أو الوحدات السياسية. وباختصار فإنّ التكامل على المستوى الدولي يفهم كعملية خلق مؤسسات.

– ويرى "جوزيف ناي" أنّ كلمة التكامل لم تستخدم فقط في طرق مختلفة ممّا أدّى إلى عدم فهمها فهما دقيقا، لكن استخداماتها تميل أيضا إلى أن تخلق جوا تقسيميا إيجابيا تجاهلها يقرب في بعض الأحيان إلى استخدامها في تحليلات تعوق إقامة نظرية واضحة. ففي أحيان كثيرة يطرح البعض افتراضا ضمنيا مفاده أنّ التكامل هو شيء جيد ومفيد في حد ذاته، وأنّه كلما ازداد التكامل كلما انعكس ذلك بشكل إيجابي على الرغبة في تحقيق السلام والرخاء... إلخ، لكن ذلك ليس من الضروري أن يكون أمرا حقيقيا.[4]

1– محمد بوعشة، **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة**، (ليبيا: دار الجيل للنشر والتوزيع، 1999)، ص 167.

2– عمر ابراهيم العفّاس ، **مرجع سابق**، ص 36.

3– عامر مصباح، **التحليل الإقليمي العلاقات الدولية**، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2014)، ص 308.

4– عمر ابراهيم العفّاس ، **مرجع سابق**، ص 38.

المطلب الثاني: أهداف وشروط التكامل

الفرع الأول: أهداف التكامل:

أوّلا– الأهداف الإقتصادية:

المتمحور أساسا في اشباع الحاجات الأولية من الرفاهية وتحسين مستوى حياة الناس في منطقة التكامل الوظيفي والتنسيق حول الأزمات الإقتصادية كما هو الحال اليوم في منطقة اليورو، يتم التنسيق حول الأزمة المالية التي ظهرت عام 2008، وبحث استراتيجيات التعافي الإقتصادي.

1– اتساع حجم السوق: من خلال التكامل الإقتصادي يمكن القضاء على مشكلة ضيق الأسواق فيصبح بالإمكان الحصول على أسواق أوسع ومجال أكبر يستوعب كل المنتجات ويمكن أن يؤدي في الكثير من الأحيان إلى قيام بعض الصناعات التي لم تكن قائمة قبل التكامل نتيجة الزيادة في الطلب الداخلي الذي يبرر قيام صناعة ذات حجم الكفاية الإقتصادية، فإلغاء الرسوم والحواجز الجمركية يقف عائقا أمام اقتحامها لهذه الأسواق، ومما لاشك فيه أنّ اتساع حجم السوق وما يتبعه من نمو والطلب على منتجات الدول الأعضاء في التكامل سوف يؤدي إلى تحقيق العديد من النتائج الإقتصادية الهامة:

– اتساع مجال والفرص أمام المنتجين في كلّ دولة عضو لزيادة الإنتاج، حتى تتمكن من تغطية الزيادة الجديدة في الطلب على منتجاتها، مما يؤدي إلى تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة والزيادة من كفاءاتها الإنتاجية.

– بما أنّ ضيق السوق عادة ما يؤدي إلى الحد من إقامة صناعات جديدة ذات حجم اقتصادي لذلك فإنّ اتساعها يؤدي في الكثير من الأحيان إلى تحقيق وفرات الحجم الكبير.

– كما أنّ اتساع حجم السوق يؤدي إلى التخصص، وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء في التكامل حيث يمكن لكل دولة تتميز بميزة نسبية في إنتاج سلعة معينة أن تتخصص في إنتاجها داخل منطقة.

2– زيادة التشغيل: نظرا لما يترتب على التكامل الإقتصادي من توسيع للسوق، وما يتبعه من توسيع في الإنتاج وفي النشاطات اعتمادا على ذلك، فإنّه يفح مجالا أكبر وفرصا أكثر للتشغيل خاصة وأنّ سوق العمل أصبحت سوق عمل تضم أثر من دولة، وهذا ما يؤدي حتما وبالضرورة إلى توفير فرص تشغيلية أكبر وهذا ما يجعلنا نقول أنّه يمكن للتكامل الإقتصادي أن يساهم مساهمة فعالة في الحد من البطالة الواسعة الإنتشار، كما يمكن أن يستوعب فائض العمل الموجود لدى بعض الدول المتكاملة من خلال الحاجة إليه في الدول الأخرى التي لديها قدر أقل من العمل.[1]

1– حسين عمر، **التكامل الإقتصادي أنشودة العالم المعاصر "النظرية والتطبيق"**، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1992) ص ص 09 – 10.

3- زيادة معدل النمو الإقتصادي: إذ أنّ التكامل يسمح بتوفير إمكانيات أكبر لإتساع الإنتاج بحكم توسيعه للسوق بالإعتماد على توفير عناصر الإنتاج بعد التكامل حيث أنّ عملية الإنتاج والنشاطات الإقتصادية تعتمد في توسيعها على كل ما هو متوفر من عناصر الإنتاج من مجموعة الدول المتكاملة، وبذلك تتمكن من توفير قدر أكبر من رؤوس الأموال وقدر أكبر من الأيدي العاملة وبالخصوص الماهرة والفنية، وقدرات إدارية وتنظيمية أكبر، وهذا ما يؤدي إلى التوسع بشكل كبير، وتوفير حجوم انتاجية تسمح في زيادة درجة التخصص وتقسيم العمل.

4- إنّ عملية التصنيع إذا تمت في نطاق تكتل إقليمي فإنّها ستعود بفوائد تفوق بكثير الفوائد التي يمكن لأيّ بلد تحقيقها حين يقوم ببذل جهود للتصنيع لوحده، وذلك لأنّه كلما اتسعت السوق التي تستوعب المنتجات الصناعية اتسعت معها فرص التخصص الذي تظهر فوائده في مجالات معينة متى توفرت للصناعة منطقة واسعة تحتوي كل المرافق الضرورية، ومتى توفرت لها محليا المواد الخام وموارد الطاقة الرخيصة. وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى تحقيق زيادة في الإنتاج والإنتاجية بما يحقق النمو في الناتج والدخل القومي.

5- اسهام التكامل في تطوير القاعدة التكنولوجية: والتي تحتاج هي الأخرى إلى إمكانيات ضخمة، ذلك أنّ التكنولوجيا تعد كأحد أهم متطلبات التنمية والتطوير في الدول عموما، إذ أنّ الإبتكار والتطوير التكنولوجي يعود بمكاسب هائلة على أصحابه، ولذلك فإنّ التكامل يمكن أن يتيح قدرات أكبر في هذه الجوانب، وبالشكل الذي يمكن أن يساهم في إقامة قاعدة تكنولوجيا ذاتية.

6- تعزيز مركز دولة التكامل بين باقي الدول: فالتكامل الإقتصادي يزيد من قوة وأهمية الدول المتكاملة ككل وخاصة في المجال الدولي بشكل يفوق بكثير ما كانت تحصل عليه وهي منفردة قبل تكاملها، حيث أنّ التكامل يؤدي بها إلى تكوين كتلة إقتصادية واحدة تملك من القوة ولأهمية الإقتصادية في الساحة الدولية ما يؤهلها إلى إملاء شروطها ومطالبها على الدول الأجنبية بما يضمن لها تحقيق مصلحتها الخاصة.

كما أنّ اتساع السوق يمكّن الدول من تعزيز مركزها في المساومات وتحسين معدلات تبادلها، لذلك فإنّ التكامل الإقتصادي يمكن من إقامة مؤسسات وأجهزة إقليمية هدفها توثيق التنسيق والتماسك بين بلدان المنطقة في مفاوضاتها مع البلدان الأخرى.

ثانيا- الأهداف السياسية:

من الجلي أنّ هذه الإعتبارات السياسية ذات أهمية خاصة بالنسبة لوضع أوروبا. ذلك أنّ تجنب الحروب بين فرنسا وألمانيا مستقبلا، ووجود قوة ثالثة – إلى جانب القوة الأمريكية والقوة السوفياتية – على مسرح السياسة العالمية، وبناء إقتصاد أوروبا الغربية كقوة إقتصادية عالمية، هي جميعها في عداد الأمور التي يمكن وصفها بأنّها أهداف سياسية يخدمها التكامل الإقتصادي.[1]

1- حسين عمر، **مرجع سابق**، ص 10.

بالنسبة "لآرنست هاس" من المحاور الأساسية للتكامل إيجاد سياسة خارجية موحدة ودستور موحد، وكذا توحيد قوانين منطقة التكامل الوظيفي كما هو الحال الجاري في الإتحاد الأوروبي.

إنّ وراء قيام تكتل سياسي بالدرجة الأولى، وهذا كما حدث عندما أدرك زعماء أوروبا خطورة تزايد الوزن السياسي للولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، من ثم أجمعوا على ضرورة إقامة تكتل إقتصادي أوروبي يستطيع مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، كما فعلته أيضا الولايات المتحدة بضم المكسيك وكندا في منطقة التجارة الحرة، وهذا للإستفادة من السوق المكسيكية الواسعة وتسد الطريق أمام أوروبا واليابان للدخول إلى السوق المكسيكية، كما كان أيضا قيام التكتل الآسيان هو الدافع السياسي وهذا لمواجهة التوسع الشيوعي.

أيضا فمن خلال تشابك العلاقات الإقتصادية التي تساعد على ارتباط الدول الأعضاء وزيادة الثقة بينها في المنطقة التكاملية، فإنّ هذه الدول تتجنب الخطر السياسي، وخير مثال على ذلك أحد الصراعات التي كانت قائمة بين فرنسا وألمانيا بعد إقامة المجموعة الأوروبية للفحم والصلب عام 1951. وكذلك مساهمة الميركوسور في تخفيف الصراع بين الأرجنتين والبرازيل واحتواء خطر البرامج العسكرية والنووية بين الطرفين.

قد تكون الوحدة السياسية هي الهدف الأسمى الذي تسعى إلى تحقيقه الدول المنضمة إلى تكتل إقتصادي، أي أنّ هذا الأخير يمثل تمهيدا لإقامة تكامل سياسي. إلاّ أنّه في المقابل قد يحدث ما وراء التكامل أثر معاكس وبالتالي ترتفع درجة عدم الإستقرار والإختلافات بين الدول الأعضاء نتيجة لمشاكل قد يخلفها التكامل الإقتصادي. لهذا تشكل الدول تكتلات لأسباب غير إقتصادية، وذلك لتعزيز الأمن القومي والسلام والمساعدة في تطوير المؤسسات السياسية والإجتماعية.

ولقد بحث علماء السياسة في استخدام دبلوماسية التجارة خلال سياق إقليمي، وتوصلوا إلى أنّ العلاقات التجارية قد تساعد على إنشاء علاقات سياسية بين الدول الأعضاء بتطوير وسائل التحكم في الصراع بينهما.

ثالثا– أهداف أمنية:

وهي أهداف متعلقة بحل النزاعات، أو تثبيت السلم الدولي كما هو الأمر في التجارب التكاملية بعد الحرب العالمية الثانية في أوروبا الغربية. وهذا هو الإفتراض الذي يضعه أنصار النظرية التعددية في تحليل العلاقات الدولية، عندما يطرحون نموذج شبكة العنكبوت في وصف العلاقات الدولية بدل نموذج كرات البيليار لدى الواقعيين الجدد.[1]

إنّ الإستقرار الأمني كهدف قد يدفع بعض الدول لعقد اتفاقيات إقليمية لهذا يكون الدافع وراء ضم الدول معنية للتكتل دافعا أمنيا، ورغبة الحكومات في المحافظة على سيادتها بالتعاون مع دول أخرى، هكذا تم مع مجتمع الفحم والصلب الأوروبي والمجتمع الأوروبي، فالطريق غير المباشر لتقوية الأمن من خلال التكامل

1– عامر مصباح، **تكامل المغرب العربي الأبعاد والمقاربات، مرجع** سابق، ص 54.

الإقتصادي يعتبر خطة أولية وأساسية، وكذلك اتجاه الإتحاد الأوروبي لضم دول جنوب البحر المتوسط في اتفاقيات ثنائية واتفاقات شراكة رغبة منه في تأمين الجنوب، وتجنب للمشكلات التي يمكن أن يصدرها له.

الفرع الثاني: شروط التكامل:

هناك مجموعة من الشروط يجب توفرها للدخول في مسار التكامل، إذ تعتبر من العوامل الرئيسية لنجاحه، ونجمل هذه الشروط فيما يلي:

1- الجوار الجغرافي:

إنّ التواصل الجغرافي كأساس للتعاون والتكامل هو واقع تاريخي – طبيعي، وجدت فيه الدول المتجاورة مصلحة للعمل المشترك باتجاه توسيع السوق والتبادلات الإقتصادية، حيث أنّه إذا كان من المعروف أنّ الجوار الجغرافي بين بلدين أو أكثر، يحفز – طبيعيا – المبادلات فيما بينها أو ما يسمى بالتجارة الجوارية، وذلك قبل قيام أي تكتل أو تجمع تأسيسي بينهما، وهذا هو حال العديد من المناطق في العالم على، وفي مقدمتها أوروبا الغربية التي شهدت ازدهار التجارة قبل قيام هياكل السوق، ونفس الشيء بالنسبة لمنظمة جنوب آسيا، وفيما يتعلق بالعالم العربي مثلا، فهناك تواصل جغرافي متين بين الدول العربية وعلى مناطق شاسعة، بالمقابل يمكن القول أنّها قد سارت ضدّ التيار بلجوئها إلى افتعال كلّ الحواجز الممكنة للحيلولة دون تسهيل هذا السلوك، والمفارقة هنا هي أنّ البلدان العربية، بقدر ما هي منفتحة على الخارج في إطار علاقات التبعية للمراكز المتقدمة، فهي منغلقة تجاه بعضها البعض. وعلى الرغم من أهمية الجوار الجغرافي من الناحية التاريخية وحتى العملية، لما يوفّره من تسهيلات للاتصال والتبادل، فإنّ التطور الذي وصل إليه المجتمع الدولي اليوم جعله أضيق من أن يكون أساسا للتجمع والتقارب الجغرافي.[1]

2- التجانس الإجتماعي:

يعني تقارب وتشابه القيم الإجتماعية ممّا يساعد على خلق التصورات فوق القومية، والتجانس الإجتماعي يمكن أن يمتد إلى الثقافة السياسية وإلى إديولوجيات مجتمعات التكامل، كما أنّه يشمل تجانس في الهوية وفي أهداف السياسة الخارجية وأخيرا يمكن أن يشتمل على العلاقات الأخوية بين المجتمعات أو بينها وبين حكوماتها.[2]

3- أهمية التكامل في حدّ ذاته:

إذا لم تكن للدول مصلحة كبيرة في الدخول في عملية تنسيق سياساتها في كافة المجالات فإنّها تتردد في الدخول في مسار التكامل، وهنا يجب أن يكون هناك سبب يدفع الدول إلى الإعتراف بأهمية النشاطات التي

1- خليل حسين، **النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية**، **مرجع سابق**، ص ص 89 – 90.

2- أمال يوسفي، **بحوث في علاقات التعاون الدولي**، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2008)، ص 112.

تقام على أقاليم الدول الأخرى بالنسبة لمصلحتها الفردية بحيث تؤدي إلى تداخل المصالح وتدعيمها، وعليه يجب أن يكون للتكامل أهمية بالغة على مصلحة كل دول الأطراف.[1]

4- تشابه القيم:

وهو تقاسم أو اشتراك صناع القرار القائمين على التكامل في معتقدات ونظم قيمية معينة في ميادين مختلفة، فالتكامل الإقتصادي يتطلب تشابه وتقاسم القيم السياسية، كالديمقراطية، التعددية الحزبية والسياسية، الحكم الراشد، التداول على السلطة، حقوق الإنسان والحريات، هذا إلى جانب القيم الإقتصادية. فقيم أصحاب القرار في الدول قيد التكتل أو النخب التي لها تأثير في هذه العملية، يجب أن تتوفر على قدر كبير من التشابه والمواءمة، بل أن تكون موحدة إذا أمكن ذلك، لأنّها من أهم شروط التكامل، وبما أنّ التكامل يهدف أساسا إلى النمو والتطور الإقتصاديين، فيجب عندئذ مواءمة وتشابه أو وحدة المعتقدات الإقتصادية سواء كانت رأسمالية، إشتراكية...الخ، والتي يجب أن تتبناها السياسات الإقتصادية في الدول المعنية لما في ذلك من أهمية في مسار التكامل.

5- المصلحة المشتركة:

وهي أساس التكامل، إذ أنّ التكامل كمنهج سليم تنتهجه الدول قصد تحسين وتطوير مستوى اقتصادياتها، لابدّ أن ينصب على الوصول إلى الهدف المنشود بكيفية مناسبة، بحيث يؤدي إلى تحقيق مصلحة الجميع وان كانت الإستفادة في الغالب تكون نسبية بالنسبة إلى كل قطاع على حدى، فقد تستفيد دولة في قطاع الزراعة مثلا أكثر من غيرها وتنتفع الأخرى في ميدان الصناعة بنسبة أعلى من مثيلاتها. فالمصلحة المشتركة تقتضي ضرورة تنظيم العلاقات بصورة تكفل توزيع المكاسب بشكل عادل ومتوازن وعدم استحواذ أطراف على المنفعة دون غيرهم، وإذا وقع مثل هذا الإختلال فعلى الدول المستفيدة أكثر معالجته عن طريق تعويض تكاليف التعامل للدول المتضررة.[2]

6- المنفعة المتبادلة:

والمترتبة عن علاقات التكامل الوظيفي، بحيث يجد كل طرف مصالح حيوية في الإندماج في البنية الوظيفية الجهوية أو حتى الدولية حتى ولو لم تكن هذه المنفعة مساوية من حيث الحجم لمنفعة الأطراف الأخرى على اعتبار أنّ المقارنة هنا تتعلق بالتناظر بين المنافع المحتملة خارج بيئة التكامل وداخله مثل مقارنة منافع بلجيكا من الإتحاد الأوروبي وألمانيا مثلا.[3]

1- أمال يوسفي، **مرجع سابق**، ص 113.

2- محمد النّدوي، **مرجع سابق**، ص ص 91 – 92.

3- عامر مصباح، **تكامل المغرب العربي الأبعاد والمقاربات**، **مرجع سابق**، ص 55.

المطلب الثالث: درجات التكامل الإقتصادي

1- الإتحاد الإقتصادي:

إقامة هيكل إقتصادي متكامل بحيث تتحقق في المستقبل وحدة إقتصادية بين الدول الأعضاء.

2- الأسواق المشتركة:

هو شكل من أشكال الإندماج الإقتصادي الكامل بين الدول الأعضاء، وهذه الأسواق تتميز بتحرير المبادلات التجارية، حركة رؤوس الأموال والأسواق؛ أي أنّ الأسواق هدفها هو خلق وحدة إقتصادية وسياسة جديدة.

3- المناطق الحرة:

الوحدة الجمركية وتداول إستراد وتصدير السلع والإعفاءات الجمركية، وجلب العلمات الأجنبية وإقامة المنشآت الصناعية والتجارية.

4- الإتحاد الجمركي:

الإتحاد الجمركي هو معاهدة دولية تجمع الأقاليم الجمركية وإقامة إقليم جمركي، وتنشيط العلاقات بين الأعضاء تتعامل الدول الأعضاء كدولة إقتصادية واحدة.[1]

ويتحقق التكامل باتباع الخطوات التالية:

- أن تكون لدول التكتل سياسة تجارية موحدة تجاه العالم الخارجي، معتطوير هذه السياسة وامتيازها بالمرونة وفقا لتطور الأوضاع والعلاقات الدولية الإقتصادية.
- إلغاء القيود على حركة السلع، وعناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء، مع خضوع تحركات الأشخاص للقوانين السائدة في كل من هذه الدول.
- التعاون مع الدول الأعضاء على تحقيق التوازن في موازين المدفوعات بالنسبة للدول التي تحقق عجز في موازينها خاصة في بداية قيامة التكتل الإقتصادي.
- إنشاء الصندوق الموحد للتعاون الإجتماعي بين دول التكتل يكون هدفه تدريب العمال وتأهيلهم تأهيل تكنولوجي.
- إنشاء بنك الإستثمار الموحد خاص بدول التكتل لتمويل الصناعات واستغلال الإمكانيات الصناعية المتاحة في هذه الدول.[2]

1- سوزي عدلي ناشر، مجدي محمد شهاب، **أسس العلاقات الإقتصادية الدولية**، (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2014)، ص ص 220 – 221.

2- محمد النّدوي، **مرجع سابق**، ص ص 85 – 86.

– إنشاء الأجهزة الإدارية المختلفة بجانب الإدارة لافنية الضرورية التي يصدرها التكتل في كل مرحلة من مراحل تطورها.

– يجب أن لا تقتصر وظيفة الإداراتوالأجهزة المختلفة على إعداد خطط التنسيق، وإنّما تمتد لتشمل تتبع التنفيذ وتقديم النتائج على أساس ما يجتمع لديها من معلومات وبيانات إحصائية.

قد تكون المشكلة الأساسية التي تواجهها دول التكتل لا تكمن في حرية التبادل وانتقال عناصر الإنتاج، وإنّما تكون المشكلة في التعاون على إقامة المشاريع الإنتاجية الكبيرة، إدخال التكنولوجيا الحديثة، والإستغلال الأمثل للموارد التي تمتلكها هذه الدول.[1]

1– محمد النّدوي، **مرجع سابق**، ص 87.

المبحث الثاني: مفهوم الهجرة غير شرعية

تتعددت تعاريف الهجرة كذلك الأسباب والدوافع المؤدية لها سواء كانت سياسية، إقتصادية أو إجتماعية، كما تعددت انواعها وأشكالها نذكر على التوالي:

المطلب الأوّل: تعريف الهجرة غير شرعية والمصطلحات المشابهة لها.

الفرع الأوّل: تعريف الهجرة غير شرعية:

تشتمل الهجرة غير شرعية على تعريفين لغوي وإصطلاحي:

أ. لغة: تعتبر الهجرة من الظواهر التي عرفها الإنسان، وكذلك الطير والحيوان، وهي تعني الترك والإنتقال، وتستخدم الهجرة للتعبير عن ترك الوطن الأصلي والخروج منه إلى غيره، والهجرة في اللغة تعني انتقال الناس من وطن إلى آخر وتسمى مهاجرة، والمهجر هو المكان الذي يهاجر إليه المهاجر.

والهجرة تعني الإقتراب أو الخروج من أرض إلى أخرى سعيا وراء الرزق، العلم، العلاج، أو أي منفعة أخرى، والهجرة إسم فعل: هجر، يهجر، هجراً وهجراناً، نقول: هجر المكان أي تركه.

أمّا في اللغة الفرنسية فنقسّم الهجرة لغة إلى لفظين وهما:

- **اللفظ الأوّل Immigré**: وهو الشخص الذي يدخل إلى إقليم الدولة المستقبلة.
- **اللفظ الثاني Emigré**: وهو الشخص الذي يغادر إقليم بلده مهاجرا أو وافدا.

ويرادف هذا المصطلح مع عدة تسميات منها:

"الهجرة غير القانونية، الهجرة السرية، مصطلح الحرقة: الذي يعني في مدلوله حرق كل الروابط والأواصل التي تربط الفرد بجذوره وهويّته، وكذا حرق كل القوانين والحدود من أجل الوصول إلى البلد الآخر المرغوب فيه.

ب. التعريف الإصطلاحي:

من الصعب إيجاد مفهوم مرادف ودقيق للهجرة، وترجع هذه الصعوبة بالأساس إلى تعدد المفاهيم المقدمة من طرف الدول لإختلاف الأغراض والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها، وبشكل عام ينظر إلى الهجرة إلى أنّها عبارة عن انتقال البشر من مكان إلى آخر، سواء كان في شكل فردي أو جماعي لأسباب: سياسية، إقتصادية، إجتماعية، وأمنية.[1]

وعرّف المكتب الدولي للعمل المهاجر غير شرعي على أنّه: "هو كلّ شخص يدخل أو يقيم، أو يعمل خارج وطنه، دون حيازة الترخيصات القانونية اللازمة، لذلك يعتبر مهاجرا غير شرعي أو سرّي أو بدون وثائق، أو في وضعية غير قانونية".

1- ساعد رشيد، **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**، راسلة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011 – 2012، ص ص 13 – 15.

أمّا الأستاذ "قارليس لويس Garlis luis" فعرّف المهاجر على أنّه: "كل من يغادر بلده للإقامة في دولة أجنبية إقامة دائمة، أو لمدة طويلة، لقضاء حاجات يراها ضرورية".

أمّا المفوّضية الدولة حول حماية حقوق العمال المهاجرين، وأفراد عائلاتهم التي أقرّتها الجمعية العام في 18 ديسمبر 1990 فتعرّف المهاجرين العاملين في المادة 02 من قسم الفقرة أ بأنّهم: "الأشخاص الذين يعملون أو سيعملون، أو قد عملوا في نشاط مأجور في دولة غير دولتهم".

كما تعرّفها الأستاذة "ن.بارجي N.berger" على أنّها: "العملية التي يذهب من خلالها الشخص من غير بلده الأصلي من أجل إيجاد عمل في البلد المستقبل".

كما يعرّفها الأستاذ "إيفريت لي Everte- lee" أنّها: "التغيير الدائم أو شبه الدائم لمكان الإقامة دون أن نقيّدها بمسافة معيّنة وإذا كانت بحرية، إجبارية، داخلية، أو خارجية".

ونجد تعريف الأستاذ "ج. بول G.boyle" الهجرة على أساس التمييز بين الهجرة الداخلية والهجرة الدولية، ويعرّفها: "عبور حدود مجموعة سياسية أو إدارية لمدة معيّنة، وبالتالي فإنّ الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة، وهي تنقل من مقاطعة إدارية إلى أخرى داخل حدود الدولة الواحدة، أمّا الهجرة الدولية فتستدعي تجاوز حدود الدولة الواحدة إلى دولة أخرى".[1]

أمّا الباحث "علي الحوات" فيعرّفها بأنّها: "انتقال مجموعة من الأشخاص من دولة إلى أخرى دون إذن قانوني إلى البلد المقصود، وذلك بقصد العمل أو الإقامة لفترة قصيرة أو طويلة".[2]

ويعرّفها البعض بأنّها: "خروج المواطن إلى حدود الدولة البحرية أو البرية بأي طريق مشروع أو غير مشروع، باستخدام وثائق سفر سليمة أو مزورة، وأينما كان غرض المهاجر الوصول الشرعي إلى أراضي الدولة لمدة مؤقتة بموافقتها ثم رفض المغادرة بعد انتهاء مدة الإقامة الشرعية".

كما تعرّف بأنّها: "تدبير شؤون الدخول والخروج غير قانوني من وإلى إقليم أي دولة من قبل أفراد أو مجموعات دون التقيّد بالضوابط والشروط الشرعية التي تفرضها كل دولة في مجال تنقل الأفراد".[3]

الفرع الثاني: المصطلحات المشابهة لمصطلح الهجرة غير شرعية:

هناك عدة مصطلحات التي تتشابه مع مصطلح الهجرة غير شرعية نذكر منها:

1- ساعد رشيد، **مرجع سابق**، ص ص 13 – 15.

2- رابح طيبي، **الهجرة الغير شرعية (الحرقة) في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة "دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي من 1 جانفي 2007 – 31 ديسمبر 2007"**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم علوم الإعلام والإتصال، 2008 – 2009)، ص 21.

3- حسن حسن الإمام سيد الأهل، **مكافحة الهجرة غير الشرعية**، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2014)، ص ص 28 – 29.

1- اللجوء:

تعرّف اتفاقية جونيف الخاصة بوضع اللاجئين عام 1951 اللاجئ بأنّه كلّ شخص يتعرّض للخوف وما يبرّره من التعرض لاضطهاد بسبب: عرقه، جنسه، دينه، جنسيته، انتمائه إلى فئة إجتماعية معينة، أو آراءه السياسية خارج بلد جنسيته، ولا يتسطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك الجنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابقة نتيجة مثل تلك الأحداث، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يعود إلى ذلك البلد.

وبذلك فالفرق بين اللجوء والهجرة غير شرعية يكمن في الوضع القانوني للاجئ على عكس المهاجر غير القانوني، وفي هذا السياق يحاول المهاجر السرّي عادة أن يقدم طلب اللجوء بإعتبارها وسيلة من الوسائل التي تستعمل من أجل تسوية وضعيته في دولة المقصد، كما يتجلى الفرق بينهما في الدافع، فالأساس في الهجرة السرية يعود يكون دافعها إقتصادي على عكس اللجوء الذي سببه الخوف من الحالات السالفة الذكر.[1]

كما أكّدت معظم الدول والمنظمات الإقليمية التزامها باتفاقية 1951 وبروتوكول 1967 حيث تضمنا حماية اللاجئين نتيجة المشكلات التي يتعرّضون إليها، وكذلك من أجل التفرقة بين الطابع المختلط بين الهجرة واللجوء؛ حيث أنّ اللجوء يحدث نتيجة للغزو، الإزاحة، النزاعات، الحروب الأهلية، انتهاكات حقوق الإنسان، العنف، الإضطهاد، وحسب العرق، الدين، اللون السياسي، ويعتبر اللاجؤون فئة خاصة من الناس نتيجة لحاجتهم إلى الحماية والرعاية الدولية، والتي تلتزم بها في المقام الأول مفوضية شؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة.[2]

2- التهريب البشري:

نشأت ظاهرة التهريب البشري بعد الحرب العالمية الثانية، ومع تطور سيادة الدول على أراضيها ومعابرها البريّة والبحرية، وقد نشطت حركة التهريب البشري في الدول الفقيرة ذات الأعداد الشبانية المتزايدة والمرتفعة، مثل الدول الآسيوية، الدول الإفريقية ودول أمريكا الجنوبية، ويعني تهريب المهاجرين هو تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة أخرى ليست موطنا له أو لا يعد من المقيمين الدائمين فيها، من أجل الحصول بطريقة مباشرة وغير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة أخرى.[3]

والتهريب البشري هو نشاط فردي أو عن طريق مجموعة صغيرة باستخدام قوارب التهريب مقابل مبالغ مالية، أو الصعود في السفن البحرية والتجارية دون علم الإدارة وملاّحي السفن، معتمدين على السباحة

1- ساعد رشيد، **مرجع سابق**، ص 20.

2- عثمان الحسن نور، ياسر عوض الكريم المبارك، **الهجرة غير المشروعة والجريمة**، (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2008)، ص ص 15 – 19.

3- عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، **مرجع سابق**، ص ص 15 – 18.

للتسلل إلى السفن أثناء عملية الشحن والتفريغ، ويختفون داخل المخازن أو داخل المستودعات، وقوارب النجاة، وقد يستخدم بعض هؤلاء الأفراد الممرات البرية التي تقل فيها نقاط ومراكز المراقبة من قبل حرس الحدود، عن طريق عصابات التهريب من خلال مبالغ مالية دون تقديم ضمانات أمنية أو صحية خلال عملية التهريب، التي يتعرّض فيها المهاجرون إلى الغرق أحيانا في وسط البحر بسبب الأعداد الكبيرة التي تحملها القوارب.[1]

المطلب الثاني: أسباب الهجرة الغير شرعية.

يمكن إيجاز الأسباب الرئيسية للهجرة فيما يلي:

1- الأسباب السياسية:

تتركز الأسباب لاسياسية في غياب الديمقراطية، وانتهاك حقوق الإنسان، في مقدمتها حق اتخاذ القرار والمشاركة في الحياة السياسية، الحق في حرية التعبير، ضعف المؤسسات، غياب سيادة القانون، تفشي النزاعات القبلية والعشائرية، الحدودية عدم الإستقرار السياسي، كثرة الإنقلابات العسكرية، تفشي الفساد المالي والإداري، ويمكن إيجازها فيما يلي:

أ. الإستعمار الكولونيالي:

لقد لعب الإستعمار الكولونيالي دورا هاما في تخلف الشعوب والبلدان، سياسيا، إقتصاديا، إجتماعيا، حيث انتزع منهم مواردهم، واستحوذ عليها وحوّل سكانها إلى عبيد يعملون في مزارع وبيوت المستوطنين، وأبعد من ذلك شهدت بعض بلدان المصدر نظما للعزل والتمييز العنصري، وعبث المستعمر بالجغرافيا وبمنظومات القيم، الاعقات السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية، ممّا ولدت الصراعات السياسية، القبلية، الحدودية، ممّا أثر سلبيا في تلك البلدان.

ب- الإستعمار الحديث:

مارس الغربيون بعد خروجهم من مستعمراتهم استعمارا إقتصاديا لمعظم بلدان العالم، ولذلك بواسطة شركاتهم متعددة الجنسيات، التي تمكنت من بسط نفودها على البلدان النامية، فقتلت المبادرات الإستثمارية المحلية، وقضت على القطاعات المنافسة للواردات، وأفسدت ذمم الحكام والبيرقراطيين في تلك البلدان، وتحكمت في السياسات وساهم كل ذلك في كبح عملية التنمية والنهوض.[2]

1- عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، **مرجع سابق**، ص ص 18 – 19.

2- هشام صاغور، **السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط**، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2010)، ص ص 93 – 95.

ج العولمة والمشروطية الدولية:

منذ انهيار الإتحاد السوفياتي وانسحابه من دائرة التأثير الدولي، والدراسات في الغرب تنبّه إلى أثر العولمة التي تفتح آفاق كبيرة لتحقيق تنمية فاعلة في البلدان النامية، لأنّها تعتبر مناطق تدفق السلع والخدمات ورأس المال، التكنولوجيا من المنتج إلى المستهلك، وما ترتب عليها من دمج الأسواق الدولية بالأسواق المحلية بفتح حدود البلدان الضعيفة من قبل الشركات متعددة الجنسيات تحت تأثير العولمة.

2- الأسباب الإجتماعية:

تتمثل الأسباب الإجتماعية في الإنفجار السكاني، تدني معدلات النمو، الجفاف، تفشي الفقر، البطالة، تدني مستووى المعيشة، سوء الخدمات الصحية والتعليمة، سوء التغذية، تفشي الأوبئة والأمراض، وكذلك فشل سياسات الحكومات، فاستمرار حكومة في سياسة الإعتماد على القطاع الخاص فقط لتوفير فرص عمل جديدة يؤدي إلى تفاقم كارثة البطالة التي تدفع الشباب إلى الإنتحار الجماعي، وعدم قدرة الحكومات على طرح حلول حقيقية وجذرية لمشكلة البطالة المتفاقمة في الريف والمدين، للبحث على الإستقرار الدائم، وتحقيق حياة أفضل، كذلك عدم توفر السلم الإجتماعي وتغليب روح القبلية، وطائفة على أخرى، أو الإئتلاف القبلي، أو الطائفي، تغليب طبقة على أخرى وحتى تغليب حزب على آخر، تغليب الأغلبية على الأقلية وتغليب الأقلية على الأغلبية، والفشل في حل المشاكل الإجتماعية المتمثلة في الفقر، المجاعة، البطالة، الأمراض، بالإضافة إلى صورة النجاح الإجتماعي الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة، حيث يتفانى في إبراز مظاهر الغنى، وكلّها مظاهر تغذيها وسائل الإعلام المرئية.

3- الأسباب الأمنية:

يشكل غياب الأمن عن المواطن وتكثيفه على الرؤساء والملوك، وكبار المسؤولين، أحد دوافع الهجرة، حيث تستخدم الدول مؤسساتها من الجيش والشرطة لحماية الحكام، وإرهاب المواطنين والتضييق على حريتهم عوض على أن تكون في خدمتهم.

4- الأسباب الإقتصادية:

تتمثل في العناصر التالية:

أ. التدنّي في المستوى الإقتصادي:

الذي يتجلى صورة واضحة بين الدول الطاردة والدول المستقبلة، ويعتبر انعكاسا واضحا لعدم استقرار عوامل التنمية في البلاد التي لازالت تعتمد أساسا في إقتصادها على الزراعة، التعدين، وهما قطاعان لا يضمنان استقرارا في التنمية، نظرا لإرتباط الأول بالأمطار، والثاني بأحوال السوق الدولية، وما له من انعكاسات سلبية على سوق العمل.[1]

1- هشام صاغور، **مرجع سابق**، ص ص 95 – 97.

ب. سوق العمل:

خلافا لما نجده في دول الإستقبال فإنّ النمو الديمغرافي لا يزال مرتفعا نسبيا، رغم الوضعية المتقدمة لما يسمى بالإنتقال الديمغرافي في الدول الموفرة، الأمر الذي ينعكس على حجم السكان القادرين على العمل، وبالتالي على سوق العمل، ومن انعكاسات ظاهرة البطالة زيادة حجم الفقر، ممّا أدّى إلى التحفيز على الهجرة.[1]

ويمكن تلخيص جميع الأسباب، سواء كانت سياسية، إقتصادية، إجتماعية أو أمنية، فيما يلي:

- القصور في عملية تنمية البلدان المتخلفة.
- قلة فرص العمل في البلدان النامية.
- الإنخفاض في الأجور مقارنة مع الدول المتقدمة.
- ارتفاع مستوى المعيشة المتفاوت بين الدول، مما يؤدي إلى نزوح اليد العاملة من الجنوب إلى الشمال.
- وتيشر تقديرات الأمم المتحدة إلى أنّ أوروبا تستقبل 159 مليون مهاجر بحلول سنة 2025، وقد أفاد تقرير صدر حديثا للجنة الدولية للهجرة أنّ عدد المهاجرين في العالم قد بلغ في الوقت الحاضر 200 مليون نسمة.[2]

المطلب الثالث: أنواع وأنماط الهجرة غير شرعية.

تنقسم الهجرة إلى العديد من الأنواع والأشكال على النحو التالي:

الفرع الأوّل: أنواع الهجرة:

يمكن تقسيم الهجرة من الناحية الزمنية، إلى نوعين: هجرة دائمة وهجرة مؤقتة.

- **الهجرة الدائمة:**

هي عملية انتقال من منطقة الإقامة المعتادة إلى منطقة أخرى، وما تصحبه الهجرة من تغيّر كامل لظروف حياة المهاجرين، الذين يتركون محل إقامتهم الأصلي نهائيا، ولا يعودون إليه مرّة أخرى.

- **الهجرة المؤقتة:**

فهي التي ينتقل فيها الأفراد أو الجماعات من منطقة إلى أخرى انتقالا مؤقتا، ومن أمثلتها: العمالة إلى البلاد التي يتوافر فيها فرص العمل، ومستويات الأجور المرتفعة، ويطلق على هذا النوع بـ"المهاجرين العائدين".[3]

كذلك تصنف الهجرة حسب مشروعيتها، أو قانونيتها الى الهجرة المشروعة والغير المشروعة.

1- هشام صاغور، **مرجع سابق**، ص 97.

2- عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، **مرجع سابق**، ص ص 23 – 24.

3- رابح طيبي، **مرجع سابق**، ص 15.

- **الهجرة المشروعة:**

تعرف الهجرة المشروعة بأنها: "الهجرة التي تتم بموافقة دولتين على انتقال المهاجر من موطنه الأصلي الى الدولة المستقبلة".

وتحدث الهجرة المشروعة بين البلدان التي لا تضع قيودا أو قوانين، تمنع الهجرة ولا تطلب الدخول اليها، الحصول على تأشيرات الدخول،كما تحدث الهجرة المشروعة في الدول التي تسمح قوانينها للمهاجرين بالقدوم اليها، وفقا لأنظمتها وإجراءاتها وحاجاتها من المهاجرين، فتمنح تلك الدول تأشيرات الدخول النظامية التي ترغب في من تريد استقبالهم من المهاجرين.

- **الهجرة غير مشروعة:**

تعني أن المهاجرين يدخلون البلد من دون تأشيرات أو إذن بالدخول مسبقا أو لاحقا، وتعاني أغلبية دول العالم من مشكلة الهجرة غير المشروعة، وخاصة الدول الصناعية التي تتوافر فيها فرص العمل، وتعد دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية من أكثر البلدان تأثيرا من الهجرة غير المشروعة.

من أجل تحقيق الهجرة الغير مشروعة يقوم المهاجر ببيع الأراضي والممتلكات...الخ وتحمل ديون على عاتقه، هذا ما يفسر كيفية اقباله على أي عمل مهما كان، ويمكن تسميته بتجارة الأوهام وتفوق تكلفة هذه الشبكات على المستوى الدولي بحوالي سبعة مليارات دولار في السنة بين آسيا وأوروبا أو الولايات المتحدة.

مما سبق تبين أن محددات الهجرة كثيرة ومتباينة، وان الاجراءات القانونية للدول المستقبلة لا يمكن أن تكون فاعل إلا إذا واكبتها إجراءات مصاحبة للتأمين عن هذه العوامل في إطار مقاربة شاملة، ويلخص العالم الديمقراطي الفرنسي "ألفريد صوفي" اشكالية الهجرة بقوله: "إمّا أن ترحل الثروات حيث مكان وجود البشر، وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات".[1]

- **هجرة الأدمغة:**

من شأن إهمال البحث العلمي والتكنولوجي، وقتل الإبداع والمبادرة أن يحرم الكوادر العلمية والتقنية الكفأة من الدور الذي يجب أن تلعبه في تطوير اقتصاديات بلدهم، وعدم توفير مجالات البحث العلمي، حيث لا تجد الكفاءات المواقع التي تمكنها من ممارسة اقتصادياتها، فإن الدول النامية تساهم في دعم الدول المتقدمة لهجرة العقول.[2]

1- رابح طيبي، **مرجع سابق**، ص 15.

2- خليل حسين، **العلاقات الدولية النظرية والواقع - الأشخاص والقضايا**، (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011)، ص ص 952 - 966.

وفقا لبعض التقديرات يعمل 80% من المشتغلين من البحث العلمي والتكنولوجي على مستوى العالم كله في الدول المتقدمة، وأن 90% من نشاطاتهم يتجه نحو مشكلات تهم تلك الدول.

الفرع الثاني: أنماط الهجرة غير شرعية:

تعددت أشكال وأنماط الهجرة، تمثل أغلبها في ما يلي:

1- الهجرة على مستوى الفرد:

طالما أنّ الفرد يعتبر طرف من الأطراف الدولية، فوصف وتحليل مشكلة الهجرة لا يمكن أن يكتمل إلا بعد التعرف الذي يمكن أن يقوم به الفرد في هذا السياق، فاتجاهات الأفراد اتجاه القضايا والأزمات الدولية تعتبر أمرا في غاية الأهمية، ويشكل جانبا هاما لا يمكن للباحث ان يتجاهله، وهناك عدة عناصر لابد من أن يتناولها ويقوم بوصفها وتحليلها على مستوى الفرد تمثلت هذه المكونات في: (الأنا أو الذات، نظام القيم والمعتقدات، الاتجاهات، المشاعر الوطنية والقومية).

كذلك لابد أن نتحدث عن الصورة النمطية التي يحملها المهاجر والمواطن في الدول المستقبلة، على أنه إرهابي، ويخل بأمنها ونظامها، وينشر فيها الفساد، الجريمة، المرض، فان الصورة النمطية للمواطن تتسم الى حدّ كبير بالسلبية تجاه المهاجر.

كذلك يشعر المهاجر من طرف المواطنين من الدول المستقبلة على أنه يعيش في العنصرية، وعدم المساواة، ورفض فكرة الأخوة البشرية، وعدم الإنسانية، التطرف العرقي، والدين...الخ، وهي ليست دائمة، متفاوتة، ومختلفة من منطقة إلى أخرى.

2- الهجرة على مستوى الدولة:

يتمثل محور الإهتمام في إطار هذا المستوى من مستويات التحليل في الدولة القومية، حيث تعتبر الطرف الأهم في العلاقات الدولية، فمحور التركيز في إطار مستوى الدولة سينصب على السياسة العامة للدولة المستقبلة أو المرسلة للمهاجرين، حيث نجد تعدد الجهات والتنظيمات المؤثرة على عملية صنع القرار ذات العلاقة بالهجرة والمهاجرين، فسياسات الهجرة بالنسبة للدول المستقبلة أو المرسلة تتسم، وفق وجهة النظر هذه، بالعقلانية التي تتراوح من استعراض كافة البدائل المتاحة إلى الإقتصار على أكثر البدائل واقعية.

وفقا لهذا المنظور يمكن القول بأن السياسة العامة للهجرة غير شرعية المنظمة تعتبر عقلانية لأنها تحقق مكاسب اقتصادية وسياسية بالنسبة للدول المستقبلة والمرسلة معا.[1]

1- عبد القادر رزيق المخادمي، **هجرة الكفاءات العربية دوافعها واتجاهاتها**، (الجزائر: دار الهومة للنشر والتوزيع، 2002) ص67.

3- الهجرة على مستوى النظام العالمي:

لا شكّ أنّ هذا المستوى يعتبر من أهم مستويات التحليل تعقيدا نظرا لاتسامه بالشمولية والتداخل، فنحن على هذا المستوى ندرس حوالي مائتي دولة مستقلة ذات سيادة إلى جانب كم هائل من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، والإقليمية كما نذكر في إطار هذا المستوى بقية الأطراف الأخرى في العلاقات الدولية مثل: الشركات والتنظيمات عبر القومية، وحركات التحرر الوطني، والرأي العام الدولي.

وإذا أمكننا القول في إطار مستوى الدولة بأنّ الدول المستقبلة والمرسلة لديها سياسات عامة للهجرة، متمثلة في إصدار تشريعات، قوانين ولوائح ملزمة تنظم عملية الهجرة، فإنّ مستوى النظام العالمي يجسد مدى وجود عملية تنسيق وتعاون جهوي، إقليمي، عالمي تجاه الهجرة الشرعية والغير شرعية.

وطالما أنّ النظام العالمي يفتقر إلى وجود سلطة ملزمة، وعليه فإنّ الدول المتضررة والمستفيدة من الهجرة الشرعية والغير شرعية تقوم بعملية تنسيق وتعاون تجاه مشاكل الهجرة التي تواجهها ويعتبر التعاون والتنسيق الجهوي والإقليمي أكثر فعالية من التنسيق والتعاون العالمي، نظرا لأنّ المستويين الأوليين يجسدان سياسات عامة متجانسة لدول أعضاء منظمات جهوي وإقليمية، مثل: مجلس التعاون الخليجي ودول الإتحاد الأوروبي، ولا ينفي ذلك بطبيعة الحال عدم وجود تنسيق عالمي تجاه مشكلة الهجرة، حيث يلاحظ مثلا أنّ دور المنظمات الدولية والمجتمع المدني العالمي يلعبان دورا هاما في عملية التعامل مع الهجرة كمشكلة عالمية معاصرة، ويلجأ المهاجرون الغير شرعيين إلى أساليب عديدة للوصول إلى تلك البلدان، مثل التعاقد مع جماعات التهريب، والتسلل من خلال الحدود، والزواج المؤقت أو الزواج الشكلي الذي يهدف للحصول على الإقامة حسب قوانين الهجرة المتّبعة في بعض البلدان، والبعض الآخر يستخدم الوثائق والجوازات المزورة، أو تلك التي يتم الحصول عليها بطرق غير مشروعة كرخص القيادة، بطاقات الضمان الإجتماعي، بطاقات عبور الحدود، وهناك بعض السائحين والطلاب الذين لا يعودون إلى أوطانهم بعد انقضاء فترة إقامتهم المحددة.

وفي هذه الحالة تصبح إقامتهم غير مشروعة، ما قد يعرّضهم إلى الكثير من الأخطار، كما هو الحال للمهاجرين الغير شرعيين إلى دول الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.[1]

1- هشام صاغور، **مرجع سابق**، ص ص 89 – 93.

المبحث الثالث: الوظيفية الجديدة كإطار نظري لدراسة منظمة النافتا

تدعو الوظيفية الجديدة إلى توطيد العلاقات بين الدول، والدعوة إلى إقامة تكتلات إقليمية إقتصادية، حيث شملت العديد من المنظرين الذين ساهموا في تطويرها، وتضمنت العديد من الأسس والمرتكزات، على النحو التالي:

المطلب الأول: الوظيفية الجديدة الأسس والمرتكزات

- **جذور النظرية التاريخية:**

الوظيفية الجديدة هي تفادي الحرب والنزاع، وذلك بتعزيز التعاون الذي يخدم مصالح الدول، تهدف لإقامة مجتمع دولي سليم ينبذ الحرب والعدوان.

وتطورت "نظرية التكامل الوظيفي" إلى ظهور مصطلح ما اصطلح على تسميتها بـ"الوظيفية الجديدة"، لا تتبنى التكامل الدستوري من خلال الفيديرالية أو الكونفيديرالية بين الدول، ويعتبر النوع من التكامل من ناحية العلاقات السياسية ولابمستوياتها الدنيا، خصوصا وأن التكامل الاقتصادي والاجتماعي يرتبط بالعلاقات السياسية، ويصعب أن يقضي هذا النوع من التكامل على أسباب النزاع والحرب.

يمكن تطبيق "الوظيفية الجديدة" في نشأة وتطور المجموعة الأوربية، والوصول الى صيغة الاتحاد الأوروبي، لقد نشأت فكرة الجماعة الاقتصادية، ثم تطورت تدريجيا من ناحية العلاقات السياسية.

تشدد "الوظيفية الجديدة "على دور النقابات والجماعات التي تمثل مصالح اقتصادية، إجتماعية ضاغطة على الحكومات الوطنية من أجل التكامل، والخروج من الإطار الوطني إلى علاقات أوسع، والتركيز على فكرة المنفعة المتبادلة بين الدول، وتعميق التعاون الذي يخفف من حدة النزاعات، والمساهمة في تطوير وسائل التعاون السلمي بين الحكومات بعيدا عن أجواء التهديد باستخدام القوة. كما تمهد لظهور مؤسسات تكاملية ناشئة، وقد تساعد على تطوير السِلْم الدولي.[1]

- **أهم منظريها:**

أهم منظريها هو "آرنست هاس" الذي بدأ ينقد الأفكار الوظيفية لفرونسو ميتران، خاصة إمكانية الفصل بين الأمور السياسية والأمور الفنية، بما فيها الأمور الاقتصادية، حيث أكد في عبارة شهيرة: "أنّ التفرقة بين الأمور السياسية والأمور الفنية، أو بين الرجل السياسي والخبير الفني هي مسألة غير قائمة لأنّ الأمور الفنية عادة ما تصبح نتيجة لقرار سياسي سابق".[2]

1- عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط3، 2010)، ص ص 168-170.

2- صدام مرير الجميلي، **الإتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد**، (بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، 2009)، ص ص 33 -34.

- **أهم إفتراضات الوظيفية الجديدة:**

تتضمن النظرية الوظيفية الجديدة المبادئ التالية:

1- نبذ نشوء النزاعات بين الدول. ودعم الاستقرار الاقليمي، ونبذ الهيمنة بواسطة الأدوات العسكرية.

2- دور جماعة المصالح والشركات في المجال الإقليمي؛ عن طريق توفير المناخ المفتوح، والعملية الديمقراطية المحلية، والانفتاح على كل القطاعات عن طريق توحيد صنع القرار في السياسة الخارجية بدلا من عملية صنع القرار من الفواعل الفرعية الداعية إلى المصلحة الوطنية كموجه وحيد.

3- تحقيق المنفعة الإقتصادية غير المكلفة، وتحقيق الرفاهية المتبادلة، وتقوية عناصر السلم الإقليمي.

4- العمل على توحيد الأحزاب السياسية، وجماعات الضغط على وجه الخصوص، وتغيير مفهوم المنفعة الخاصة للدولة إلى أنّ المنفعة ليست حبيسة الحدود للدولة بل تمتد عبر الأبعاد الإقليمية للمنطقة.

5- الوظيفيون الجدد يضعون الأجندة الجماعية الإقليمية كنتيجة لتداول ومناقشة المشاكل الإقليمية مثل: قضايا، البيئة، الانسان، الأمن، والتصدي إلى التهديدات الأمنية عبر الحدود، والدفاع المشترك، مثل: الهجرة غير شرعية، العنصرية، كراهية الآخر، الصراعات الإثنية، تلوث البيئة، قضايا السلم، ومكافحة الإرهاب الدولي، والعمل بمبدأ العقلانية التي تستهدف تقليص الأعباء وتحقيق السلم الإقليمي.

6- تفعيل الإعتماد المتبادل، وتشجيع التكامل والتعاون بدل النزاع، وزيادة الإنتاج، وتوفير الوظائف، توسيع السوق، مما يولد الإدراك المشترك والحماية الجماعية للوضع القائم، وإشباع الحاجيات الإقليمية المختلفة، وتحقيق "السلم الوظيفي".[1]

ويمكن تلخيص الإفتراضات في ركيزتين أساسيّتين وهما:

1- أهم ركيزة للنظرية الوظيفية الجديدة هي أنه عندما يتمكن من وضع بعض القطاعات المتكاملة للدول المستقلة تحت المراقبة الاشراف التسيير المشترك،فاننا بذلك تكون قد وضعنا الاسس الرئيسية للعملية ومسار التكامل يجب اهتمام ومشاركة الاحزاب السياسية،وجماعات المصالح داخل هذه الدول الوظيفية المستقلة.

2- الركيزة الثانية للوظيفية الجديدة هي اعتمادها على مفهوم التكامر الجهوي بدلا من التكامل في اطاره الدولي كما ترى الوضيفة الأصلية.[2]

- **تفسير النظرية الوظيفية للتكامل:**

نظرا للحرب العالمية الثانية كرد فعل على الوضع المأساوي على شعوب أوروبا، جاءت مقاربة جديدة عن الواقعية الجديدة في بناء الأمن الإقليمي لتفادي الأسباب العميقة في قيام الأزمات بين الدول، وظهرت

1- عامر مصباح، **التحليل الإقليمي للعلاقات الدولية**، **مرجع سابق**، ص ص 54-57.

2- عمر ابراهيم العفاس، **مرجع سابق**، ص 60.

"الوظيفية الجديدة" ودورها في "بناء السلم الوظيفي الإقليمي" عبر المؤسسات الإقليمية التي تتخطى تدريجيا عقبات السيادة الوطنية والخصوصيات المحلية.

فكلما تقدمت في إشباع الحاجيات عبر الإقليمية تتحدد هذه النيات في الجماعة الإقتصادية الإقليمية المكونة في البداية من عدة دول، ثم تجذب فواعل آخرين غير الدول، فهي نوع من عملية صناعة القرار المتعددة أو المعقدة في التكامل الإقليمي من المنظور الوظيفي.

- **نقد الوظيفية الجديدة:**

إن هذه المزايا لا تحجب حقائق نقدية، فالحرب ظاهرة مستمرة في العلاقات الدولية، على رغم التعاون الإقتصادي والإجتماعي، كما أن فصل الإعتبارات السياسية وصراعات القوى الدولية على التعاون الدولي الوظيفي، مسألة غير واقعية، وليس ضروريا أن يستمر هذا التعاون بشكل تصاعدي، إذ قد يصل إلى مستوى معين ويتوقف عنده، أو يتراجع إلى حدود دنيا، كما أنه لا يمكن التأكد من وجود مؤسسات تكامل ستدفع الشعوب نحو الولاء بدلا من الولاء الوطني والقومي، وتجربة الاتحاد الأوروبي تدعم هذه النظرة.[1]

المطلب الثاني: "آرنست هاس" والتكامل الوظيفي

نشر "هاس" كتابين، الأول في سنة the uniting of europe 1958، والكتاب الثاني في سنة 1964beyond the nation state، وأصبح يعرف بأبي الوظيفية الجديدة[2]، وقدّم "آرنست هاس" في الخمسينات إسهاما علميا معدلا لنظرية: "دافيد ميتراني" في الوظيفية الاقتصادية، وعلى دور المنظمات الدولية العالمية، ذهب الطرح الوظيفي المتطور إلى أهداف أخرى شملت جوانب سياسية، واهتمت بالمنظمات الدولية الإقليمية.

تناول "آرنيست هاس" من خلال الدراسة التي أجراها على تفاعلات الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، وبالنسبة لـ"هاس" فإن جوهر الوظيفية هو أن القرارات الإقتصادية المندرجة مرحلة بمرحلة ،تعنى من حيث علاقاتها بالتكامل، على الخيارات السياسية الحاسمة، وقد اعتبر "هاس" أنّ السياسات ذات الطبيعة الجدلية، التي تبدأ من المصالح المتقاسمة في مجال الرفاهية الاقتصادية ستحدث في النهاية تأسيس سلطة فوق القومية، بصرف النظر عن رغبات الأفراد، وقد افترضت وظيفية "هاس" أنّ المصالح الإقتصادية تمتلك أكثر من التعهدات السياسية التي توضع بتدبير محكم.

حيث يرى "هاس أن" التحررية الواضحة في الصورة أو مشهد البناءات الاجتماعية والاقتصادية الأوروبية تكون في الغالب مطلقة، وبأخذ هذه الظروف بالحسبان، فان التقدم من وضع السوق المشتركة الملهمة سياسيا إلى الإتحاد الاقتصادي، وأخيرا إلى الإتحاد السياسي بين الدول الأوروبية هو أمر يسير يمر تلقائيا".

1- عدنان السيد حسين، **مرجع سابق**، ص 170.

2- عمر ابراهيم العفاس، **مرجع سابق**، ص 69.

كذلك توصل "آرنست هاس" بقوله: "كلما بأدت مجموعات الضغط تنظم نفسها فيما بين الحدود الوطنية لدولها، وذلك كي تكون قادرة على التأمين في قرارات السياسة التي كانت تقع تحت احتكار الحكمات، ولكن أصبحت الآن خاضعة لوجهة نضر المؤسسات فوق القومية، فإن ضغوطات هذه المجموعات ستنتشر الى المجال الفيدرالي، الذي بواسطته تتم زيادة الدافع التكاملي بين الدول"

ولهذا من خلال ما تناوله "هاس" أن المصلحة الاقتصادية مرتبطة تدريجيا بكيانات فوق القومية، ويرى "هاس" أن النظرية الوظيفية لابد من إضافة العامل السياسي"الوظيفة السياسية"، فيرى أن الوظيفة ترتبط بين الإتحاد الاقتصادي والإتحاد السياسي، وهكذا فان التأثير الذي أصدره "هاس" على الوظيفية يتألف من ثلاث نقاط وهي:

1- محاولته لتوضيح المظاهر الإديولوجية والمعيارية للوظيفية.

2- محاولته لكتابة الوظيفية بلغة علمية،حيث يبين الأجزاء العلمية والاديولوجية للنظرية الوظيفية في جانبها العلمي، وبواسطة إعادة صياغة الوظيفية.

3- هدف "هاس" أن يعطي للوظيفية بعدا جديدا تلعبه في دراسة العلاقات الدولية ،وهذا العدد يذهب الى ماوراء الوصف والتحليل الذي قدمته المدرسة الوظيفية.

كذلك هناك مظهرين يبرزان في تحليل "هاس "للنظرية الوظيفية":

المظهر الأول: يتمثل في رؤية هاس لضرورة فصل الدول وتفككها، حيث يتبلور فكر الواقعيين حول وحدة وقوة الدولة الواحدة، وبهذا تأمل الوظيفية أن تصل إلى مفهوم مختلف للعالم، من ذلك المفهوم المسيطر حاليا من قبل الواقعيين.

المظهر الثاني: فهو إصدار "آرنست هاس" على الإفتراض أن التكامل وليس الصراع سيكون دعامة رئيسية للعالم الوظيفي الجديد.

ويمكن توضيح المظهرين على النحو التالي:

1- الإنفصالية:

التي طرحت من حيث "هاس" على نحو الأنماط التالية:

- فصل الأمور ذات الطابع السياسي عن الأمور ذات الطابع الفني.
- فصل الجوانب العسكرية عن الوظائف الخاصة بالوفرة الاقتصادية.
- فصل بين الجوانب السياسية والجوانب التقنية.
- الفصل بين الولاءات المنطلقة من البواعث السياسية.[1]

1- عمر ابراهيم العفاس، **مرجع سابق**، ص 133.

2- الترابط بين الوظيفية والتكامل:

يعتقد "هاس" وجود تلازم بين الوظيفة والتكامل وذلك بحسب جملة من النقاط اهمها:

- لأن الوظيفية تتجنب إفتراض بوجود التوازن الإقليمي.

- لأن الوظيفة مستمدة من وجهة النظر علم الاجتماع التاريخي، حيث أن الأنظمة متماسكة دائما، ومعرفة اهتمامات الفاعلين في تلك الفترة.

ترتبط النظرية الوظيفية الجديدة بعدد من القضايا منها:

1- النجاح أو التفوق في التحول الإقليمي الذي يتم بواسطة الفاعلين.

2- الإتصال الرمزي أو اللفضي القائم بواسطة النخبة.

3- التوقعات المتبادلة بين النخب السياسية.

4- الإستجابة المتبادلة بين النخبة.

5- قدرة المؤسسات على حمل الثقل الإتصالي والتحولي.

كما تناول هاس فكرتين وهما:

أ- مفهوم الإنتشارية:

تمتلك الإنتشارية معنيين، معنى أساسي ويختص بجوانب التفاعلات الإقتصادية التي تقوم بها الوحدات الإقتصادية معينة، ومعنى تابع لها تحدث هذه التفاعلات الإقتصادية التأثير في الجانب السياسي.

ب-مفهوم الإنتكاس:

تعني الحالة التي يسجل فيها الإنسحاب من الوضع الخاص بالإلتزامات محددة لاتعد أحكام هذا الوضع منفذة أو المطاعة على النحو المنتظم، وعلى نقيض الإنتشارية فإن نطاق العمل الجماعي المشترك، وقدراته المؤسساتية تبدء في التناقص، وتبرز هذه الظاهرة نتيجة من المشاكل الإقتصادية يفرزها المنطق القانوني الإقتصادي المتعلق بالإنتاج، توزيعه،تكلفته،وعوائده،.....الخ.[1]

في الأخير يمكن ذكر شروط التكامل الوظيفي عند هاس:

1- المجموعة الأولى: الشروط الأولية:

- حجم الوحدة السياسية.

- حجم التبادل.

- التعددية السياسية، الإجتماعية، والإقتصادية.

- تكامل وتجانس مصالح النخب.

2-**المجموعة الثانية:** شروط مرحلة التكامل الاقتصادي:

1- عمر ابراهيم العفاس، **مرجع سابق**، ص 138.

- أهداف الحكومات.
- طبيعة سلطات ووظائف المؤسسات الجديدة.

3- **المجموعة الثالثة:** شروط المسار:

- نوعية عملية اتخاذ القرار.
- وفرة نمو المبادلات.
- تأقلم وتغيير سلوك: الأفراد، المجموعات، والحكومات.

المطلب الثالث: "كارل دوتش" ودور الإتصال في تحقيق أمن المجتمعات

يعتبر "كارل دويدش" من بين المنظرين الأوائل الذين ساهموا في تطوير التكامل الجهوي، خاصة في تركيزه على التجربة التكاملية التي تمت في أوروبا الغربية، وقام بتطوير النظرية الاتصالات الاجتماعية، فيرى أن عامل الاتصال والمبادلات بين مجموعة من الدول سيسهل عملية التكامل بينهما، ويدفع تدريجيا قادة وشعوب هذه الدول الى وصول للشعوب، والاحساس بالانتماء الى الجماعة السياسية الجديدة، وهي الجماعة التي يهدف التكامل الى تحقيقها.

يعتقد دويدش أن اختلاف الظروف والحالات من منطقة جغرافية الى أخرى وحتى داخل كل منطقة يؤدي إلى ضرورة التنوع في استراتيجيات التكامل.

وضع دويتش أربعة عشر مؤشر لعملية التكامل والاندماج الجهوي متعلقة بمتغير الاتصال والمبادلات.

1- المجموعة الأولى:

مؤشرات التطابق والتجانس: وتقسم المؤشرات إلى ثلاثة مجموعات:

أ- تطابق الفعل.

ب- تشابه الأدوار.

ج- تحديد التوقعات المستقبلية عن طريق تغيير أنماط السلوك.

2- المجموعة الثانية:

مؤشرات التوزيع ومدى المبادلات:

أ- تنويع المبادلات.

ب- تطوير جل المبادلات بوفرة متقاربة.

ج- ميزات التبادل بين الوحدات.

د- المنفعة المتبادلة. [1]

1- عمر ابراهيم العفاس، **مرجع سابق**، ص ص 63 – 64.

هـ- إرتباط التطور الى الاتصالات بتطور المبادلات.

3- المجموعة الثالثة:

مؤشرات وزن وأهمية المبادلات:

أ- مدى ظهورها وتكررها.

ب- سرعتها.

ج- مصداقيتها.

د- خاصة ببيئة الاتصالات.

هـ- مدى تعايشها.

و- ميزات المبادرة.

ي- توزيع رد الفعل.

وترتبط أفكار "كارل دويدش" وتؤكد أن الاتصال بين الوحدات الدولية المختلفة كأساس لقيام الاندماج والهدف النهائي لدويدش هو انشاء ما أطلق عليه مجتمع آمن، ويمكن أن يأخذ ثلاثة أشكال:

1- **مجتمع لا حرب:** وفيه يتوافر الحد اللازم لحل المشكلات من غير اللجوء الى العنف .

2- **المجتمع التعددي:** الذي يتضمن انشاء عدد محدود من المؤسسات السياسية المشتركة.

3- **المجتمع المندمج:** حيث يتم انشاء مؤسسات مشتركة في قطاعات المجتمع كافة.[1]

ومن أهم الأفكار التي تحدث عنها "دويدش" هي ضرورة وجوب احساس بالانتماء للجماعة بين أبناء المجتمع، وهو ما يطلق عليه الآخرين الثقافة السياسية للاندماج، الذي رأى أنه من دون توافر مجموعة مشتركة من القيم، المعايير، والاحساس بالانتماء يكون من الصعب اضفاء الشرعية على مؤسسات الاندماج، يمكن تلخيص أهم الأفكار هذه النظرية السياسية في الجدول التالي:

جدول رقم 1: أهم افكار النظرية الإتصالات[2]

النظرية	آلية عملية الاندماج	الشكل النهائي لعملة الاندماج
الفديرالية	مؤتمر دستوري أو التفاوض بين الدول	دولة فدرالية
الوظيفية	انشاء عدد من المنظمات الوظيفية ونقل جزء من سيادة الدولة اليها	مجموعة من المنظمات الدولية غير السياسية
الوظيفية الجديدة	الانتشار من القطاعات الفنية الى القطاعات السياسية	مؤسسات اقليمية فوق القومية
الاتصالية	التفاعل عن طريق الاتصالات	مجتمع آمن

1- عمر ابراهيم العفاس، **مرجع سابق**، ص 65.

2- صدام مرير الجميلي، **مرجع السابق**، ص 35.

وقد رأى الاتصاليون ان هناك مجموعتين وهما:

1- المجموعة الآمنة والموحدة:

حدد كارل دويدش مجموعة من الشروط الخاصة ببناء هذا النموذج الموحدوهي:

أ-ضرورة وجود التوافق المشترط بين القيم الرئيسية.

ب- وجود نمط حياة متميز.

ج- توقع منفعة مشتركة يشترط ان يكون ذلك سابقا لعملية فرض اعباء التكامل والتوحد.

د- تزايد ملحوظ في القدرات الادارية والسياسية على الاقل ببعض الوحدات المشتركة.

ر- نمو كبير في الجانب الاقتصادي على الاقل في ببعض الوحدات المشتركة وتطوير ما يسمى بالمنطقة المركزة التي تتجمع حولها المناطق الاخرى.

هـ-عدم التقاطع حلقات الاتصال الجماعي سواء من الناحية الجغرافية أي بين اقاليم الدولة او الفئات الاجتماعية داخل الدولة.

ي-زيادة اتساع قاعدة النخبة السياسية.

2- الجماعة الآمنة المتعددة:

مثل الولايات المتحدة وكندا منذ منتصف القرن التاسع عشر، والعلاقة بين ألمانيا وفرنسا منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن ،ويعتمد النموذج على الشروط التالية وهي:

- اتساع قيم بين صانعي القرار في مختلف الدول المشاركة في هذا النموذج.
- قدرة صانعي القرار في المجتمعات التي يراد لها التكامل من أجل تحقيق التنبؤ المشترك.
- الاستجابة المشتركة،حيث تكون الحكومات قادرة على الاستجابة السريعة، لما يعترضها من امشكلات دون اللجوء الى العنف،حيث تمنتع الدول عن تسوية منازعاتها عن طريق الحرب،وتميل الى استخدام الطرق السلمية.[1]

1- عمر ابراهيم العفاس، **مرجع سابق**، ص ص 97 - 99.

خلاصة الفصل:

تبيّن من خلال الدراسة أهمية التكامل الإقتصادي ومعرفة شروطه ودرجاته، وكذلك تحديد مفهوم الهجرة غير شرعية والمصطلحات المشابهة لها؛ فالهجرة غير شرعية دافعها إقتصادي، أمّا اللجوء دافعه سياسي، وأنّ هدف التكتلات الإقتصادية هو نبذ الحروب والعدوان، وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي، كما نشيد على الدور الذي لعبه "آرنست هاس" الذي أشار بدور المنظمات الدولية الإقليمية على غرار ما طرحه "دافيد ميتراني" الذي أشاد بدور المنظمات الدولية والعالمية.

كذلك التصور الذي طرحه "كارل دويتش" على أهمية الإتصال بين الوحدات، وتناول العديد من المصطلحات من بينها: المجتمع الآمن، مجتمع لا حرب، مجتمع تعددي، مجتمع مندمج...الخ.

الفصل الثاني: اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية نافتا NAFTA.

المبحث الأوّل: نشأة منظمة النافتا وأهدافها.

المبحث الثاني: التنظيم المؤسساتي للنافتا.

المبحث الثالث: مجالات التعاون.

خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من سياستها الإنعزالية، والعمل على انجاح السوق الأمريكي ممّا أدّى إلى التفكير في إنشاء تكتل يضم دول أمريكا الشمالية، رغم معارضته من النقابات العمالية والأحزاب المعارضة التي اعتبرت أنّ التكتل هو التنازل عن السيادة الوطنية، ونجحت الولايات المتحدة بإنشاء تكتل التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "نافتا" التي تضم كل من" الو.م.أ، كندا والمكسيك، تهدف من خلالها إلى تحرير التجارة وتخفيض الرسوم الجمركية على السلع والمنتوجات...إلخ، ومواجهة التهديدات الأمنية المشتركة بين الأعضاء الثلاث، ممّا أدّى إلى نجاح الإستثمارات، وتعزيز مجالات التعاون في كافة المجالات: السياسية، الأمنية، الإقتصادية ...الخ.

المبحث الأوّل: نشأة منظمة النافتا وأهدافها.

يعود إنشاء منظمة النافتا على إثر إبرام إتفاقية الإتحاد الأوروبي، وشملت ثلاث دول أعضاء هم: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا والمكسيك، وهدفها تحقيق أهداف: سياسية، إقتصادية وأمنية...إلخ:

المطلب الأوّل: نشأة منظمة النافتا.

قرّر زعماء منطقة أمريكا الشمالية البقاء على الترتيبات الإقليمية بغية تعميق التكامل فاتفقت كندا وأمريكا في ديسمبر 1992 على إنشاء منطقة تجارة حرة بغية التحرير التصاعدي لتجارة السلع والعديد من المجالات الهامة لإزالة القيود عن هذه الأخيرة وكذا المعاملات المالية الأخرى وتحرير سياسات الإستثمارات في السلع والخدمات وإزالة المكوّن المحلي، والمتطلبات الفكرية، وفتح أسواق المشتريات الحكومية، والإلتزام بتطبيق قوانين المنافسة، والتوصل لإجراءات تفصيلية لتسوية المنازعات، وزيادة حجم التجارة البينية بين الدول الأعضاء على حساب الإستيراد من الخارج. ويبدو حجم وثقل هذا التجمع إذا ما أخذنا في الإعتبار أنّ الولايات المتحدة الأمريكية وكندا عضوان كبيران وبارزان في مجموعة الدول السبع الكبرى والدول الصناعية المقتدمة.[1]

ويعود إنشاء التكتل الإقتصادي لأمريكا الشمالية للأسباب التالية:

- تعزيز العلاقات الثنائية بين بلدان التكتل الإقتصادي.
- خروج الولايات المتحدة الأمريكية من سياستها الإنعزالية، والعمل على نجاح السوق الأمريكي.
- تطور الصناعة الكندية وأصبحت تؤثر بدرجة كبيرة في الإقتصاد العالمي، وفرصة التكتل بأمريكا الشمالية يحفزها عن ترشيد الصناعة.
- تعرض هذا التكتل الإقتصادي إلى العديد من النقد والمعارضين الذين يرون أنّ النافتا تعتبر تنازلا عن السيادة الوطنية.
- العمل على الإستفادة من الطاقة وثروات المكسيك لاسيما النفط، وساهمت الولايات المتحدة الأمريكية في تسديد ديون المكسيك الأجنبية، والعمل على إيجاد آلية للتشاور في التجارة ورفض المنازعات ومنح إمتيازات في المبادلات التجارية والإستثمارية بينهما.
- شكلت الولايات المتحدة الأمريكية لجنة لدراسة أثر الهجرة الدولية وخاصة المكسيك والتعاون في التنمية الإقتصادية على الإستقرار الإجتماعي خاصة في ولاياتها الجنوبية.[2]

1- نصر محمد عارف، **إبستمولوجيا السياسة المقارنة، النموذج المعرفي (النظرية والمنهج)**، (جامعة القاهرة: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002)، ص ص 319 – 320.

2- محمد محمود الإمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 336.

– اتّفق الأعضاء الثلاثة (الولايات المتحدة الأمريكية، كندا والمكسيك) على أنّ توسيع التجارة هو العلاج الوحيد على المدى الطويل لضغوط الهجرة.

– الشروع في التفاوض حول النافتا بين الدول الثلاثة في سنة 1991 في ستة مجالات: النفاذ إلى الأسواق – قواعد التجارة – الخدمات – الإستثمار – حقوق الملكية والفكرية – فض المنازعات، وتناولت هذه المفاوضات أيضا عمليات النقل عبر الحدود، الإتصالات، الإمدادات الحكومية، إقامة سوق مشتركة.

– زيادة حجم رأس المال، وممارسة نشاط إقتصادي (من الشمال إلى الجنوب).

– تأسيس الإقليمية الجديدة التي تضم ثلاثة دول (الولايات المتحدة الأمريكية، كندا والمكسيك) والتي حققت نتائج معتبرة وتطورا اقتصاديا كبيرا في جميع المستويات.

– تضارب الآراء حول النافتا بين الرؤساء والمنتخبين من الآثار السلبية التي تنجر على الإنضمام إلى التكتل الإقتصادي الذي يعود بالسلب على كلّ من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، ويسبب في ارتفاع البطالة (6 ملايين عامل)، ومع ذلك نجح الرئيس السابق "كلينتون" في إقناع الكونغرس بالتصويت على الإتفاقية بتأييد من الجمهوريين رغم معارضة 60% من الديمقراطيين.

– العمل على التعهد بالتفاوض على الإتفاقية الجانبية التي تتعلق بـ: الشؤون البيئية وحقوق العمّال، ورفع التحدي لنجاح التكتل الإقتصادي لدول أمريكا الشمالية بين الرؤساء وشعوب الدول الثلاث.[1]

– يتم إزالة التعريفات الجمركية تدريجيا، ثم إزالتها دفعة واحدة تصل إلى 15 عاما وفي هذا الإطار فإنّ حوالي 50% من الصادرات الأمريكية المكسيكية و70% من صادرات المكسيك إلى السوق الأمريكية أصبحت محررة تماما من التعريفات والحصص.

– إزالة القيود المفروضة على الإستثمار حيث يتمتع المستثمرون في الدول الثلاثة بنفس العاملة ويتم تحويل العملات بحرية وفقا لأسعار السوق.

– تحرير تجارة الخدمات؛ وفي هذا المجال تمنح معاملة متساوية لموردي الخدمات من الدول الثلاثة وتسهل منح تراخيص عمل للمتخصصين وإزالة شروط الإقامة لهذه الشريحة.

– الإتفاق على أحكام عديدة لتعزيزي تدفق التجارة بين الدول الثلاثة مثل لجنة التجارة الثلاثية لفض كل النزاعات منع إغراق السوق، وغيرها من الأحكام المسهلة للتجارة.[2]

1– محمد محمود الإمام، **مرجع سابق**، ص 340.

2– آسيا الوافي، **التكتلات الإقتصادية الإقليمية وحريّة التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، (جامعة الحاج لخضر – باتنة، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي 2006 – 2007)، ص ص 63 – 64.

بدأ سريان إتفاقية النافتا NAFTA في أوّل جانفي 1994 بين كلّ من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا والمكسيك، لتشمل إلغاء الرسوم الجمركية بين هذه الدول، وزيادة التبادل عبر الحدود وتسهيل الإستثمارات الأمريكية والكندية في المكسيك، وقد أدّت إتفاقية النافتا إلى توسيع إتفاقية التجارة الحرة التي كانت قد أبرمت عام 1990، حيث أعلنت إدارة بوش على إعداد اتفاق تجاري ثم توقيعه في كندا، وفي جانفي 1991 قامت حكومات الدول الثلاث بالتفاوض وإنشاء منظمة تجارة حرة خاصة بأمريكا الشمالية في ديسمبر 1992، وصادق عليها الكونغرس الأمريكي في نوفمبر 1993، بعد خلافات التباين الإقتصادي والإجتماعي بين دول الأعضاء، ونتيجة لهذا التباين فإنّ المجال مفتوح أمام بلدان أمريكا اللاتينية وحوض المحيط الهادي للإنضمام إلى الإتفاقية في المدى الطويل. وترجع الأسباب الرئيسية لاتفاقية النافتا إلى السعي لزيادة الإستثمارات في المكسيك، إلى جانب سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحويل الوحدة الإقتصادية في أمريكا الشمالية. فالنتائج تسير إلى أنّ الناتج المحلي الإجمالي لهذا التكتل الإقتصادي يصل إلى 8770 مليار دولار، ناهيك عن الإمكانيات التي تحتويها الولايات المتحدة الأمريكية من مستويات التكنولوجيا وصناعات متقدمة، ثروات طبيعية وقدرات مالية هائلة، بالإضافة إلى ما تتمتع به كندا من موارد طبيعية كبيرة لم تستغل بعد، وكذلك المكسيك التي تتوفر على إمكانيات بترولية وعمالة متزايدة الإنتاجية ومنخفضة الأجور.[1]

المطلب الثاني: أهداف منظمة لنافتا.

تهدف منظمة النافتا لتحقيق العديد من الأهداف السياسية، الإقتصادية والأمنية.

أوّلا– الأهداف السياسية:

تتمثل في:

1– توجيه التنمية إلى البلدان النامية بالشكل الذي يخدم مصالحها وأهدافها، والعمل على إدماج هذه البلدان النامية في السوق العالمي الرأسمالي.

2– العمل على الإستثمار في الموارد الطبيعية للبلدان النامية في إطار القانون الدولي، والمنظمات الدولية.

3– تكريس فكرة التعاون أو العمل الجماعي للمحافظة على نمو منتظم للإقتصاد العالمي القائم؛ يعني ذلك أنّ البلدان الرأسمالية تستخدم المفاوضات بين الشمال والجنوب لإعتماد البلدان النامية على ذاتها مثل المكسيك في مواجهة قوى السوق العالمية.[2]

4– جاءت منظمة النفاتا تجسيدا إلى تفعيل العمل المشترك للبلدان النامية، وإقامة نظام دولي جديد.

1– عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الإقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 ديمسبر**، (القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2003)، ص ص 127 – 129.

2– محمد دويدار، **مبادئ الإقتصاد السياسي والإقتصاد الدولي**، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007)، ص 383.

5- تفادي تركيز المفاوضات بين الشمال والجنوب حول مواضيع التي تهم البلدان الرأسمالية وحدها.

6- تهدف منظمة النافتا إلى معرفة التكوينات الإجتماعية، السياسية، الإقتصادية للمجتمعات عن طريق إجماعها في الإقتصاد الرأسمالي العالمي.

7- الدور الكبير الذي يلعبه المجتمع المندمج في المنظمة من خلال إطار الإقتصاد الرأسمالي العالمي (التزويد بالمنتوجات الغذائية، القوة العاملة...الخ).

8- العمل على تنظيم السياسة المالية، النقدية والسياسة العامة بين الدول الأعضاء.

9- تهدف النافتا إلى تحقيق السياسات الإقتصادية والتجارية عن طريق حماية فئات إجتماعية معيّنة: كمصالح المزارعين أو المنتجين للسلع، أو العمالة المشتغلين في الصناعة، طبقا لآلية هيكلة توزيع القوى السياسية إلى مصالح المجتمع في تكتل النافتا.

10- إعادة توزيع الدخل القومي، عن طريق الفوائد المنجرة من الإنضمام إلى اتفاقية النافتا.

11- حمياة الإقتصاد القومي من التقلبات الخارجية: كالتضخم، الإنكماش، وحماية الإقتصاد ضمن التكتل وفقا لظروف البيئة الدولية والمعاصرة.

12- تنظيم قوانين المنافسة والتحذير من الضغط لضمان حماية الإنتاج المحلي لدول القومية والمصالح الخاصة داخل التكتل، والعمل على رشيد الموارد المتاحة.

13- العمل على حماية وتشجيع الإنتاج المحلي: كصناعات النسيج، الصناعات الخفيفة، الإنتاج الزراعي وغيرها.[1]

14- تسعى المكسيك إلى الشراكة مع أطراف شمالية قوية وتحقيق أهداف داخلية على الصعيد الإقتصادي والسياسي، والوصول إلى أسواق الدول الشريكة، وجلب الإستثمار، التكنولوجيا، وبالتالي تحسين معدل النمو الإقتصادي والتقدم السياسي.

15- تهدف الولايات المتحدة وراء هذا الإتفاق إلى مواصلة سياساتها التجارية الدولية، ومحاولة إقامة تكتل موازي للقوى الصاعدة الأوروبية، بالإضافة إلى الرغبة في الإستفادة من اليد العاملة الزهيدة في المكسيك، لكن الهدف المرجو فعلا هو محاولة تقديم المكسيك نموذجا في الإنفتاح الخارجي للدول النامية، وبالتالي جلب أطراف أخرى إلى فتح أسواقها أمام السلع والخدمات.

16- تسعى كندا ألاّ تكون معزولة في محيطها القريب من الولايات المتحدة الأمريكية، والإستفادة من ميزتها النسبية في بعض المجالات (الإتصالات – النقل – التكنولوجيا الحديثة...الخ).[2]

1- صلاح الدين الحسن السيسي، **النظم والمنظمات الإقليمية والدولية**، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2007)، ص ص 235 – 238.

2- عثمان أبو حرب، **الإقتصاد الدولي**، (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2002)، ص ص 171 – 172.

17- زيادة معدلات الناتج القومي وإلغاء الحواجز الجمركية، وتحرير التجارة وزيادة الإستثمارات بصورة تؤدي إلى زيادة حجم التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء الثلاث.

18- زيادة الإستثمارات الأمريكية والكندية في المكسيك لزيادة فرص العمل أمام العمالة المكسيكية، وفي نفس الوقت فتح السوق المكسيكية التي كانت مغلقة أمام السلع الأمريكية.

19- علاج مشكلة البطالة في دول أعضاء التكتل لزيادة الطاقات الإنتاجية الجديدة وبالتالي تعظيم فرص العمل أمام الوافدين.

20- تحقيق التكامل السياسي والإقتصادي الذي يقوم على المزايا النسبية والتنافسية لكل دولة.

21- زيادة القدرة لدول التكتل الإقتصادي لأمريكا الشمالية مع التعامل مع التكتلات الإقتصادية العملاقة الأخرى، وتحقيق ميزة تنافسية في مواجهة الصادرات مع تلك التكتلات الأخرى، وزيادة القدرة التنافسية على الدخول إلى منطقة جنوب شرق آسيا بصفة خاصة، والتي تشهد أعلى معدلات نمو في العالم.

22- محاولة تعزيز موقف الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها لقيادة الإقتصاد العالمي، وتنشيط التجارة العالمية، ومحاربة إنتشار الكساد الإقتصادي، ومواجهة سياسات الحماية التجارية في أوروبا، آسيا وبالتحديد اليابان.

ثانيا– الأهداف الإقتصادية للنافتا

تهدف إتفاقية التجارة لأمريكا الشمالية إلى تحقيق العديد من الأهداف الإقتصادية منها:

1– في مجال تجارة السلع:

وتشمل تخفيض التعريفة الجمركية والتخلص من القيود الكمية بشكل مرحلي، ومن أهم السلع التي تشملها إتفاقية النافتا: السيارات حيث يتم إلغاء التعريفات على السيارات بعد 8 سنوات من توقيع الإتفاقية عام 1994، والمنتوجات المصنوعة، المحاصيل الزراعية ويتم رفع القيود المفروضة على الشاحنات في الدول الأعضاء أمام دخول صفقات المشتريات الحكومية الرئيسية، مع إلغاء مرحلي على مدى 10 سنوات للقيود المكسيكية المفروضة على مشتريات الطاقة الحكومية.

2– في مجال الإستثمار والطاقة:

قدم المستثمرون نفس المعاملة التي تمت خلال فترات مرحلية متباينة على أن تقوم المكسيك بفتح القطاعات البيتروكيمياويات، وتوليد الكهرباء، أمام الإستثمارات الأمريكية في مجال التنقيب عن البترول وتوليد الكهرباء، الغاز، إنتاجه وتكريره، ويتم أيضا خلال الفترة الممتدة من 7 إلى 10 سنوات من رفع القيود المفروضة على الإستثمارات الأجنبية في شركات التأمين، والشركات المكسيكية.[1]

1- عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص ص 130 – 131.

3- في مجال البيئة والعمالة:

حيث يتم إنشاء وكالة في كندا للتقصي والتحقيق في الإنتهاكات البيئية في كل من الدول الثلاث، على أن يتم فرض غرامات أو عقوبات تجارية على الدولة التي تخل قوانين البيئة، ووضعها قيد التنفيذ، ومن ناحية أخرى يتم إنشاء وكالة في واشنطن للتقصي والتحقيق في الإنتهاكات إذا وافقت دولتان من الدول الثلاث على ذلك، كما سيتم فرض غرامات وعقوبات تجارية إذا فشلت أي دولة في تطبيق قواعد ولوائح تأمين العمال، قوانين التشغيل، وأنظمة الحد الأدنى للأجور.

4- في مجال التجارة والخدمات:

تتخذ الإتفاقية تحرير تجارة الخدمات، حيث تملك الولايات المتحدة الأمريكية تنافسية في هذا المجال، وهو ما يضمن تدفق الإستثمارات الأمريكية عبر التكتل الإقتصادي، وحصوله على حقوق المواطنة الإقتصادية.[1]

5- قطاع الزراعة:

يتم إزالة جميع الحواجز والرسوم الجمركية المفروضة على المعاملات الزراعية وبصورة فورية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، مع فرض رسوم جمركية بنسبة 6% على السكر والذرى، وبعض الفواكه والخضر، على أن تزول هذه الرسوم بصفة تدريجية وتامة بعد مرور 15 عاما، أمّا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وكندا فإنّ العمل يستمرّ بالإتفاقية السارية التي سبقت إتفاقية النافتا وذلك سنة 1989.

6- قطاع الطاقة:

تقرّر أن يستمر الحضر المكسيكي المفروض على قيام القطاع الخاص بعمليات البحث والتنقيب على النفط الخام إلاّ أنّ السماح للشركة البترولية المملوكة للدولة المكسيكية لفتح المجال أمام الشركات الأمريكية والكندية للدخول في العقود الحكومية.

7- قطاع النقل:

كان لزاما على قطاع النقل أن يتطور بالقدر الكافي لمواجهة متطلبات إقامة منطقة تجارة حرة بهذا المعنى بين الدول الثلاث، وتسعى الإتفاقية إلى الإرتقاء بالأوضاع خاصة بالعبور عبر الحدود المكسيكية الأمريكية إلى المستوى القائم على الحدود الكندية الأمريكية، ويقوم هذا الأمر على مرحلتين:[2]

الأولى طبقت في عام 1996 تمثلت في السماح للشاحنات بالعمل الحرّ في خمس ولايات حدودية، وفي عام 2000 كمرحلة ثابتة يتم السماح لحركة الشاحنات المتبادلة بين جميع أنحاء كندا، ولكن تشير النتائج النهائية

1- عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص ص 129 – 130.

2- شهاب نوال، **أثر التكتلات الإقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، (جامعة الجزائر 3، قسم العلوم الإقتصادية والتجارية، 2009 – 2010)، ص ص 58 – 59.

أنّ إتفاقية النافتا شملت أيضا بعض الإتفاقيات الجانبية منها الإتفاقية الخاصة بحماية البيئة حيث نصت على أن تفرض غرامات مالية إضافة إلى العقوبات الأمريكية والمكسيكية في حالة ثبوت وجود مخالفات متكررة لقوانين حماية البيئة، وتعتبر إتفاقية حماية البيئة من الإتفاقيات الأكثر صعوبة بالنسبة لتنفيذ النافتا، والسبب في ذلك هو التخوف من أنّ بعض المنشآت من خارج دول النافتا سوف تشجع الإستثمار في المكسيك للإستفادة من معاييرها البيئية المنخفضة للإستثمار وعدم إلتزامها بتطبيق كل المعايير، ولهذا وقعت المكسيك والولايات المتحدة إتفاقية إنشاء "بنك أمريكا الشمالية للتنمية" من أجل تحويل عمليا تحسين البيئة، ورفع مستوى المناطق الواقعة على الحدود بينهما، وقيام الولايات المتحدة بإنفاق حوالي 90 مليون دولار على مدى 18 شهرا الأولى من أجل إعادة ترتيب العمالة في الدول المشاركة في إتفاقية النافتا.[1]

ثالثا– الأهداف الأمنية لمنظمة النافتا.

تهدف النافتا لتحقيق الأهداف الأمنية التالية:

1– القضاء على الأزمات المالية، التي لحقت الولايات المتحدة الأمريكية (24 ترليون دولار).

2– تعزيز الرقابة على الشركات المالية.

3– زيادة حماية المستهلك.

4– دعم قدرة الدولة على مواجهة الأزمات بفعالية في إطار تكتل إقتصادي للنافتا.

5– توسيع التعاون الإقليمي بين دول أمريكا الشمالية.[2]

6– التصدي للأعمال الإرهابية التي تستهدف أهدافا أمنية أو عسكرية أو حكومية كتصفية الحسابات وكوسيلة لإثارة الفوضى، والإضطرابات تمهيدا لإضعاف السلطة وزرع الشك لدى المواطن في إدارة شؤون الدول والتكتل الإقتصادي ككل.

7– مواجهة الإمتداد الإرهابي ومعالجة جرائم الإرهاب الذي بدأ في الإنتشار إلى العديد من دول العالم التي كانت تصنف ضمن الدول الأكثر أمنا واستقرارا كالولايات المتحدة الأمريكية.[3]

8– رفع القدرة التنافسية لمنشآت دول النافتا في الأسواق العاملية مع مراعاة حماية البيئة.

9– شمولية الإستثمار ودعم التنمية المستدامة، حماية حقوق العمال، تحسين ظروف العمل في دول الإقليم وإزالة عوائق التجارة.

1– شهاب نوال، **مرجع سابق**، ص ص 58 – 59.

2– عدنان سيد حسين، **القضايا الدولية للأزمة الحالية**، (لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2010)، ص

3– علي يوسف شكري، **الإرهاب الدولي في ظل النظام العالمي الجديد**، (القاهرة: دار السلام الحديثة، 2008)، ص 38.

10- حماية الملكية الفكرية واتباع أساليب فعالة لتنفيذ الإتفاقية، وحل المنازعات، وتعزيز التعاون الثلاثي الإقليمي والمتعدد الأطراف.

11- العمل على تقليص الأعباء الإدارية على المصدرين، المستوردين، المنتجين، الذين يقومون بالتبادل داخل الإقليم.[1]

1- محمد محمود الإمام، **مرجع سابق**، ص 341.

المبحث الثاني: التنظيم المؤسسي للنافتا.

يتضمن التنظيم المؤسسي للنافتا عدّة هياكل وأجهزة وكذلك إتفاقيات رئيسية وثانوية:

المطلب الأوّل: هيكل وأجهزة النافتا

هيكل النافتا هو العمود الفقري لاتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، ويشمل هذا الهيكل العديد من الأجهزة وهي:

الفرع الأوّل: لجنة التجارة الحرة:

حيث يجلس وزراء من الدول الثلاث الموقعة، يجتمعون على أساس سنوي أو عند الحاجة، ويتمثل دورهم فيما يلي:

- مراقبة التطبيق ومواصلة تطوير الإتفاق.
- المساعدة في حل النزاعات بين الدول الأعضاء.
- رصد عمل اللجان والهيئات الفرعية الأخرى للاتفاقية، كما يتم التعامل مع الإرادة اليومية لبرنامج عمل النافتا والتطبيق الكامل للإتفاقية من قبل المسؤولين التجاريين الكبار المعينين من طرف كل بلد.

الفرع الثاني: منسّقي النافتا:

يعمل المنسقون على تطوير الإتفاقية لتحقيق هذه الأهداف:

- تسهيل التجارة والإستثمار.
- ضمان التطبيق الفعال وإدارة النافتا.[1]

الفرع الثالث: فرق العمل واللجان:

إلى جانب مجموعات العمل أنشئت أربع لجان ومجموعات لمعالجة أمور تتصل بالمفاوضات أفقيا: (المجموعة الإستشارية) لمتابعة التقدم في المفاوضات بالنسبة إلى اهتمامات ومصالح الإقتصادات الأصغر، وتقدم مقترحات إلى لجنة مفاوضات التجارة. وحاولت المجموعة تقدير احتياجات هذه الإقتصاديات من المعونة الفنية في الشؤون المتعلقة بالتجارة لمنطقة الأمريكات وتعريفها بمصادر تلك المعونة. وأنشئت قواعد بيانات للتعليم في التجارة لصالح الموظفين الحكوميين والقطاع الخاص. لجنة خبراء مشتركة بين الحكومات والقطاع الخاص حول التجارة الإلكترونية، لجنة ممثلين حكوميين حول مشاركة المجتمع المدني، لتسهيل المدخلات من قطاع الأعمال والعمال والمهتمين بالبيئة والأكاديميين وغيرهم الذين يريدون تقديم آراءهم حول الشؤون التجارية بصورة بناءة.[2] وتعتبر المنطقة أول مفاوضات تجارية رئيسية تنشء مثل هذه المجموعة في بداية عملية التفاوض. ودعت

1- شهاب نوال، **مرجع سابق**، ص 11.

2- محمود محمد الإمام، **مرجع سابق**، ص 355.

المجموعات المنظمات المعنية إلى تقديم مقترحاتها وقامت بتلخيصها وعرضها على اجتماع آخر على إجتماع الوزراء السادس 2001، الذي طالبها بالإستمرار في العمل.

لجنة فنية حول القضايات المؤسسية أنشئت في الإجتماع السادس، كما أنشئت مجموعة خبراء عارضة لدراسة تنفيذ ترتيبات تسهيل الأعمال المتعلقة بالتجارة التي اتفق عليها في نوفمبر 1999، في الأمور الجمركية، وهي إجراءات تتم إدرايا من دون حاجة إلى تشريع لتسهيل التبادل التجاري في الأمريكيات لفائدة جميع التجار. وأنشئت لجنة ثلاثية تضم بنك التنمية الأمريكي ومنظمة الدول الأمريكية والإيكلاك قدمت إلى المفاوضات دعما فنيا وتحليليا وماليا لتعزيز عملية تكامل نصف الكرة. وهي تدبر الموقع الإلكتروني الرسمي للمنظمة. كما تقدم المنظمات الثلاث معونة فنية تتعلق بالمنطقة، خصوصا الإقتصاديات الصغيرة، كما تساهم مؤسساتها مع السلطات المحلية في تمويل الأمانة الإدارية المؤقتة التي تنشأ خلال المفاوضات في موقع اجتماع مجموعات التفاوض لتقدم خدمات إدارية لها.[1]

تعتبر فرق العمل واللجان التابعة للنافتا والتي تقوم بمناقشة القضايا من أجل تجنب المنازعات المحتملة في مفاوضات رئيسية، ومن خلال هذه المجموعات واللجان يشارك مجتمع الأعمال والفاعلين الخاصين في تطوير المعايير على مستوى الإقليمي، وقد عملت لجان النافتا على إنشاء أكثر من 30 فريق عمل وأجهزة ثانوية تتحمور أعمالهم حول:

- تجارة السلع.
- قواعد المنشأ.
- المسائل الجمركية.
- تجارة المنتوجات الزراعية.
- الإعانات المقدمة للقطاع الزراعي.
- المقاييس والمعايير للصفقات العمومية.
- الإستثمار والخدمات.
- حل النزاعات لتسهيل تحقيق أهداف النافتا.[2]

الفرع الرابع: الأمانة (السكرتاريا):

وهي واحدة من أهم الهيئات المسؤولة عن إدارة تسوية المنازعات، وتتكون من أقسام كندية، أمريكية، مكسيكية، ويقود كلّ واحدة منها سكرتير وطني، وله مكاتب في كلّ عاصمة وطنية، بالإضافة إلى ذلك[3]

1- محمود محمد الإمام، **مرجع سابق**، ص 355.

2- شهاب نوال، **مرجع سابق**، ص 11.

3- https://papers.ssrn.com/abstract=2080209, consulté le: 06/05/2018, à 18:30.

تدبير عملية تسوية المنازعات في إطار الفصول 14، 19 و20 من الإتفاقية، وتقع عليها مسؤوليات معيّنة تتعلّق بالفصل 11، كما تضغط أمانة النافتا على موقع شبكة الأنترنت الصادر عن (www.nafta.Alena.org) التي توفر معلومات حديثة عن النزاعات القائمة والمستقرة، تعدد أهداف الأمانة على النحو التالي في المادة 3-2002 من الإتفاقية وهي:

1- مساعدة اللجنة.

2- تقديم الدعم الإداري.

3- تدعم عمل اللجان والمنشأة بموجب هذا الإتفاق، وتسهيل تطبيق المادة 20 من الإتفاقية، في مجال تسوية النزاعات يجب أولا التحقيق فيه من قبل سلطة التحقيق؛ أي من قبل هيئة التحقيق المختصة من كل دولة أصدرت قرارا نهائيا عن مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية المادة 21 من الإتفاقية، في كندا يتم إجراء التحديدات في مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية وكالة من وكالة خدمات الحدود الكندية (CBSA). وتحديد مبلغ التعويضات، ومحكمة التجارة الدولية الكندية (CITT) في الولايات المتحدة والتي أنشأت في تقرير نهائي بشأن رسوم مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية من قبل إدارة التجارة الدولية (ITA) من وزارة التجارة في حين يتم إصلاح قرار نهائي تؤخذ المكسيك أخيرا قرارات بشأن مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية والضرر من قبل أمانة الحكومة، ثم إذا كان هناك اختلاف يتم أمام لجنة عن طريق اختيار أعضائها من قائمة الخبراء التي تضعها على بلد موقع.[1]

المطلب الثاني: إتفاقيات النافتا

تحتوي النافتا على نوعين من الإتفاقيات، إتفاقيات رئيسية وأخرى جانبية:

الفرع الأوّل: الإتفاقيات الرئيسية:

هناك العديد من الإتفاقيات الرئيسية وهي:

أ. **الإتفاقيات التجارية:** تكونت النافتا من عدد من الإتفاقيات الرئيسية ينص أوّلها على إلغاء الرسوم المفروضة على السلع المتبادلة بين الدول الثلاث الأعضاء من منشأها في الحال أو تدريجيا. فألغيت عدة رسوم عند بدء الإتفاقية شملت: الحاسوب – المعدات الطبية – المعدات الزراعية – آلات الإحتراق الداخلي، وهي سلع كانت المكسيك تفرض عليها رسوما 10% أو أكثر، وتلغي الرسوم على بعض المنتوجات في خمس سنوات وعلى أخرى في 10 سنوات، ولعدد من السلع الحساسة في 15 سنة، وتحرر كندا والولايات المتحدة التجارة من المكسيك (وهي ثالث أكبر شريك تجاري لها) خلال 15 سنة للمنتجات الزراعية، و10 سنوات للمصنوعات، أو أسعر لبعض القطاعات، مثلا: صناعة السيارات، ويحسب أساس الرسوم بالتعريفة المطبقة[2]

1- https://papers.ssrn.com/abstract=2080209, consulté le: 06/05/2018, à 18:30.

[2]- محمود محمد الإمام، **مرجع سابق**، ص ص 343 – 344.

في 1991/07/01 بما في ذلك ما يتحدد في النظام المعمم للتفضيلات للولايات المتحدة، والنظام الكندي التفضيلي العام، مع استمرار تخفيض الرسوم المقررة في الإتفاقية الأمريكية الكندية، ويمكن التفاوض على الإسراع في التخفيض، كما اتفقت الدول الثلاث على إزالة القيود الكمية والمانعة المطبقة، مثل: الحصص وتراخيص الإستيراد على السلع التي لا تعتبر ضرورة لحماية الصحة أو السلامة، غير أنّه يسمح بفرض قيود حدودية في حالات خاصة، كحماية الصحة الإنسانية، الحيواني، النباتية، البيئة، وتطبق قواعد خاصة على المنتوجات الزراعية، السيارات، الطاقة، المنسوجات، ويمكن إجراء إستردادات لإعادة الرسوم على مواد أستخدمت في انتاج السلع صدرت لإحدى الدول الأعضاء، أو التنازع عنها، وأجيز اتباع حماية وقائية بإعادة التعريفة إلى ما كانت عليه سابقا إذا وجد أحد الأطراف أن تدفق الواردات يعوق الصناعة المحلية وتعوض الدولة التي ترفع رسوما معينة، الدول المصدرة بالإسراع في تخفيض الرسوم على منتوجات أخرى، وكما في اتفاقية الكوسفتا اقتصر الأمر بالنسبة إلى المنتوجات الثقافية والفنية على إزالة الرسوم، لحرص كندا على المحافظة على هويتها، ولا تجيز الإتفاقية فرض ضرائب على الصادرات، ما لم تكن سارية أيضا على السلع المستهلكة محليا، وتفتح الإتفاقية المجال أمام الدول الأعضاء للتنافس على الإمدادات الحكومية لها فيما يتجاوز 50 ألف دولار أمريكي للسلع والخدمات، و6,5 مليون دولار للاعمال الإشائية التي تطلبها الإدارات والأجهزة الحكومية (أو 250 ألفا و8 ملايين على التوالي بالنسبة إلى طلبات منشآت القطاع العام)، وتقدم معاملة تفضيلية للسلع التي يتم انتاجها في الدول الأعضاء ويجري التبادل بينها مع اسبقاء كل عضو تعريفته الجمركية، والعوائق التجارية الأخرى تجاه باقي الدول.

قواعد المنشأ: تحددت بأن تكون المنتجات منتجة بالكامل في أمريكا الشمالية أو أدخلت فيها تعديلات على المستلزمات من خارج الإقليم تغير موقعها في التصنيف الجمركي. وفي بعض الأحوال يضاف إلى هذا الشرط تجاوز المستلزمات الإقليمية نسبة معينة، ويكتفي في أحوال أخرى بشرط النسبة، التي تحسب على أساس (قيمة التعامل) وهي السعر المدفوع أو المستحق للمنتج، أو (صافي التكلفة) أي إجمالي التكاليف مستبعدا منها نفقات حقوق الإمتياز ومصروفات ترويج المنتج وتعبئته وشحنه ويشترط استخدام الأسلوب الأخير إذا كانت قيمة التعامل لا تتفق مع قواعد منظمة التجارة العالمية، أو في حالة بعض المنتجات. وتعفى المنسوجات والملابس من الرسوم إذا جرى تصنيعها في أمريكا الشمالية من غزول أو ألياف آتية من أعضاء النفاتا، من دون تقيد بجنسية ملاك المنشآت، ويشترط بالنسبة إلى السيارات ألاّ تقل المستلزمات الإقليمية عن 62,5% لسيارات الركوب والشاحنات الخفيفة، وعن 60% للمركبات الأخرى ولمكونات السيارات، بغض النظر عن ملكية المصنع.[1]

1- محمود محمد الإمام، **مرجع سابق**، ص 345.

وتعتبر السلع التي يصعب تصنيفها وفقا لهذه القواعد من منشأ الإقليم إذا لم تتجاوز المستلزمات من خارج الإقليم 7% من التكلفة الكلية، وتعامل السلع المستوردة من دولة شريكة معاملة السلع الوطنية. وشكلت مجموعة عمل ثلاثية لتدرس ما يتقرر مستقبلا من تعديلات على قواعد المنشأ.

ب. اتفاقية الإستثمار: أزالت هذه الإتفاقية عوائق مهمة أمام الإستثمار ووفرت حماية للمستثمرين وأقرت آلية لفض المنازعات بين المستثمرين والدول الأعضاء، وطالبت كل دولة عضو بأن تعامل الإستثمارات أو المستثمرين من الإقليم معاملة لا تقل عن أفضل ما تمنحه لمواطنيها أو لمواطني دولة أخرى أولى بالرعاية.

ويمكّن المستثمرين من دول الشمال من ممارسة النشاط الإقتصادي داخل المكسيك، مع إيقاف الهجرة منها، بدعوى أنّ الإستثمار الأجنبي المباشر يوفر فرصا للعمل داخلها، يجذبه أمران: رخص الأيدي العاملة فيها، والتبادل التجاري الحر الذي يتيح للمستثمرين الأجانب تصدير مستلزمات انتاج التصنيع وغيرها من السلع من اقتصاداتهم إلى رفاهية المستهلكين. ومثل هذا عمليا إلحاق المكسيك بأكملها وليس فقط مناطقها الحدودية، كساحة صناعية للشمال. أمّا عمال الشمال فيغلب عليهم الأشغال في الخدمات التي تحرر حركتها مع حماية ملكيتها، فلا حاجة لانتقالهم الفعلي. ونصت الإتفاقية على السماح مباشرة بنفاذ الإستثمارات في قطاع البتروكيماويات، وتمكين البنوك وشركات الأوراق المالية الأمريكية من إنشاء فروع مملوكة لها بالكامل في المكسيك بحلول عام 2000، وإزالة جميع القيود على تملك شركات التأمين للأسهم في التاريخ نفسه. كما شملت قطاع الزراعة، ونصت على عدم جواز الإستيلاء على أي استثمار ملك لفرد أو شركة من دولة عضو أخرى من دون تعويض كامل. وأعطت المستثمرين حق تحويل أرباحهم إلى عملات أخرى واستردادها. ويسمح للمكسيك بأن تحتفظ بحظرها الملكية الأجنبية لاحتياطاتها من النفط والغاز الطبيعي، ولكن للشركات الأمريكية أن تقوم بالتنقيب عن النفط وأن تشارك في الأرباح المتحققة من اكتشافاته. ويجوز للشركات الأمريكية أن تحصل على حصة أغلبية في شركات الشاحنات المكسيكية في عام 2000 ولها أن تمتلكها بالكامل في 2003.

ج. اتفاقية الخدمات: يعامل مقدمو الخدمات من الدولتين الأخريين معاملة المواطنين ومعاملة الدولة الأولى بالرعاية، من دون اشتراط الوجود داخل الدولة المتلقية لتعد قائمة بالقوانين والإجراءات السائدة التي لا تتفق مع قواعد الإتفاقية وتحدد ما تريد استبقاءه منها. كما تقوم بإعداد قوائم بالإجراءات غير التمييزية التي تحد من عدد الذين يصرح لهم بتقديم أو أداء الخدمات.[1]

وتتضمن الإتفاقية آلية يتم بها الإتفاق على قواعد الإعتراف المتبادل بالإجازات أو الشهادات من دون اشتراط الإعتراف التلقائي وتضع الإتفاقية جداول زمنية لإزالة العوائق أمام مقدمي خدمات النقل البري وخدمات الموانئ ليقوموا بالتنافس على قدم المساواة، وتختلف الجداول للدول وأنواع الخدمة، مع مراعاة إزالة العوائق

1- محمود محمد الإمام، **مرجع سابق**، ص 346.

خلال عشر سنوات، والعمل على مطابقة قواعد الأمان والصحة والبيئة وحماية المستهلك خلال ست سنوات. ولم تتعرض الإتفاقية لإدارة أو تشغيل شبكات الإتصالات العامة، ولكنها نصت على إتاحة خدماتها للمنشآت والأفراد من الدول الأعضاء الذين يستخدمونها بشروط معقولة ومن دون تمييز. ووضعت الإتفاقية قواعد شاملة للخدمات المالية التي تقدمها قطاعات البنوك والتأمين والأوراق المالية وغيرها، وأسس تحرير هذه الخدمات والإستثناءات فيها.

ويتعيّن على كلّ دولة عضو أن تسمح للمؤسسات المالية من دولة أخرى بممارسة النشاط في أراضيها، وأن تسمح للمقيمين فيها بشراء خدمات مالية من أراضي دولة أخرى. وعليها ألاّ تفرض عوائق جديدة على تقديم الخدمات المالية عبر الحدود. ووافقت المكسيك على إلغاء الحظر المفروض على البنوك الأمريكية في أراضيها وأصبح في وسع البنوك الأمريكية والكندية الإستحواذ على ما لا يتجاوز 15% من السوق المكسيكية بحلول سنة 2000، ثم ترتفع إلى 25% سنة 2004، وتلغى هذه الحدودذ كليا بحلول عام 2008. كما سمحت لشركات الأوراق المالية منهما بأن تستولي على 30% من سوق السمسرة المالية بحلول 2004.

د. حماية حقوق الملكية الفكرية: تكاد تكون جميع الإختراعات، بما فيها الأدوية والكيماويات الزراعية محمية بواسطة قواعد تتطلب منح براءات اختراع لكل من المنتجات والعمليات التي تطورها منشآت تعمل في الدول الثلاث، وتكفل الإتفاقية أيضا حماية حقوق ملكية وتأجير برامج الحاسوب وملكية قواعد البيانات، وحماية التسجيلات الصوتية لمدة 50 عاما، وتشمل الإتفاقية أيضا عملات الخدمات والأسرار التجارية، وكذلك تصميمات الدوائر المتكاملة، سواء المباشرة أو التي تدخل كأجزاء في منتجات أخرى.

هـ. انتقال الأفراد: لا تنشء النافتا سوقا مشتركة ينتقل فيها العمل، ولم تنص على تنسيق سياسات الرفاهة أو الهجرة. فلكل دولة أن تتخذ الإجراءات اللازمة لحماية توظيف قواها العاملة المحلية وتطبيق سياسة هجرة تحمي حدودها. وتتضمن اتفاقية (الدخول المؤقت لرجال الأعمال) من كل من الدول الثلاث إلى الدولتين الأخريين، نصوصا مماثلة لما ورد في إتفاقية الكوسفتا. وتتاح الزيارة المؤقتة للمشتغلين بالأنشطة الدولية للبحث والتصميم والتطوير والتصنيع والتسويق والمبيعات والتوزيع وخدمات ما بعد البيع والخدمات العامة الأخرى، وكذلك للتجار الذين لهم مبادلات كبيرة مع الدولة التي يريدون زيارتها، والمستثمرين الذين يوجهون إليها موارد كبيرة بشرط أن يكونوا مشتغلين بأعمال إشرافية أو تحتاج لمهارات خاصة، وبعض فئات المهنيين الذين يمتلكون مؤهلات معينة. ويسمح بالتنقل داخل الشركة لمسؤولين عن أعمال إدارية أو تحتاج لمعرفة خاصة بين فروعها في الدول الأعضاء. ويحق لسائقي الشاحنات الأمريكان والمكسيكيين القيادة في أراضي الدول الأخرى بحلول سنة 2000، بدلا من النظام السائد الذي يقضي بأن يقوموا بتسليم الشاحنات عند الحدود.[1]

1- محمود محمد الإمام، **مرجع سابق**، ص 346.

واتفقت المكسيك والولايات المتحدة على ألاّ يتجاوز عدد المهنيين المكسيكيين الذين يسمح لهم بدخول الولايات المتحدة 55000 شخص سنويا، ويجوز التفاوض لزيادته، ويلغى هذا التحديد بعد التحديد بعد عشر سنوات من نفاذ الإتفاقية، أو قبل ذلك بأتفاق الطرفين.

و. مستويات الصحة والسلامة: تستمر عمليات فحص الأغذية والمنتجات الأخرى المستوردة على حالتها الطبيعية. وتبقى المستويات الأمريكية لمخلفات المبيدات ومخاطرها الأخرى من دون تغيير، ولكن يمكن لأيّ من العضوين الآخرين أن يناقضها باعتبارها قيودا تجارية غير عادلة إذا أحدثت تمييزا ضد الواردات. وعلى المتضرر لكي يكسب قضيته أن يثبت أنّه لا يوجد أساس علمي للمستوى المطبق.

الفرع الثاني: الإتفاقيتان الجانبيتان:

عمد الرئيس كلينتون إلى عقد اتفاقية جانبية تخص البيئة وأخرى للتعاون العمالي لتهدئة المخاوف من حدوث آثار سلبية للنافتا على الإقتصاد الأمريكي في مجالي البيئة والتوظيف، تحددت لهما ثلاثة أهداف:

1. مراقبة تنفيذ القوانين والإجراءات الوطنية في مجاليهما، وترعيف الشركاء بأي تقصير فيه.
2. توفير موارد لتنفيذ مبادرات مشتركة لتقوية الممارسات البيئية والعمالية.
3. إيجاد منبر للتشاور وحل المنازعات في الحالات التي يظهر فيها تقصير في تنفيذ القوانين الوطنية. والإتفاقيان هما:

أ- الإتفاقية الأمريكية الشمالية للتعاون البيئي: تسعى لإزالة التخوف من الأضرار البيئية التي قد تترتب لعى توسع النشاط الصناعي في المكسيك نتيجة إزالة التخوف من الأضرار البيئية التي قد تترتب على توسع النشاط الصناعي في المكسيك نتيجة إزالة القيود على التجارة. ولا تتطلب هذه الإتفاقية فرض قيود بيئية جديدة، واكتفاء بالإلتزام بالإتفاقيات الدولية وقيام كل دولة عضو بتطبيق قوانينها وقواعدها البيئية القائمة، من دون محاولة لتخفيفها بغرض إجتذاب الإستثمار. وتستهدف ضمان حق كل دولة من الدول الأعضاء في حماية بيئتها، ولكن باشتراط الأخذ بجميع مستويات الولايات المتحدة للصحة والسلامة والبيئة، مع السماح للحكومات الوطنية بالأخذ بمستويات أكثر تشددا. وهناك آلية متعددة المستويات في الإلزام، لضمان أن تقوم الدول الثلاث باحترام قوانينها البيئية الذاتية. وتبدأ الآلية بإجرءات وضوح، تنص على وجوب تعريف الجماهير بالقوانين المحلية ومشاركتهم في متابعة تطبيقها. فإذا شكت دولة من عدم إلتزام أخرى بتطبيق قوانينها، جرى تفاوض بينهما؛ وإذا لم يتم الإتفاق يجري تشكيل فريق من خبراء الدول الثلاث له سلطة إصدار قرار وفرض غرامة تصل إلى 20 مليون دولار على الدولة المخالفة إذا لم يتم التوصل إلى قرار خلال 20 يوما. فإذا عجزت هذه الوسائل عن حل النزاع أمكن اللجوء إلى عقوبات تجارية، مثل رفع الرسوم على بعض السلع. وأعفيت كندا من تهديدها بتوقيع غرامة، وترك إلزام الحكومة الكندية بدفع غرامة إلى محكمة كندية عليا.[1]

1- محمود محمد الإمام، **مرجع سابق**، ص ص 346 - 347.

وينفق المجلس مبلغا يصل إلى ثمانية بلايين دولار لإزالة تلوث الهواء والمياه، ومصارف المياه المسممة، على طول الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك. وتقرر إنشاء بنك تنمية أمريكي شمالي لتدبير التمويل اللازم لتنظيف البيئة وللتنمية على جانبي الحدود.[1]

ب. الإتفاقية الأمريكية الشمالية للتعاون العمالي: وتستهدف مواجهة التغيرات المحتمل حدوثها في أسواق العمل نتيجة إنشاء النافتا. وتتضمن نصوصا تتعلق بالقيود على تشغيل الأحداث، ومستويات الصحة والسلامة والحدود الدنيا للأجور. وتقوم هذه الإتفاقية على ثلاثة مبادئ:

1. تكثيف التآزر والتعاون وتبادل المعلومات بين الدول الثلاث.

2. زيادة الجهود المبذولة لجعل قوانين العمل في كل من الدول الثلاث وتنفيذها معلومة وشديدة الوضوح.

3. زيادة استخدام آليات فعالة من أجل العمل على تطبيق التشريعات العمالية المحلية. وتتضمن الإتفاقية قواعد إجرائية للتطبيق. وتنص على قواعد للتحكيم في حالات المنازعات وتقدير العقوبات، وتعهدت المكسيك من جانبها بزيادة الدنيا للأجر مع الزيادة في الإنتاجية.

1- محمود محمد الإمام، **مرجع سابق**، ص 347.

المبحث الثالث: مجالات التعاون

المطلب الأوّل: المجال السياسي

ساهمت اتفاقية النافتا في تحقيق النتائج التالية:

1- العمل على ايجاد فرص عمل، وتصدير اليد العاملة من بلد الى آخر، وتدفق الاستثمارات الأمريكية الى المكسيك للمساعدة في رفع النمو الاقتصادي بها، وامتصاص البطالة، وفيما يلي جدول خاص بتطور البطالة في بلدان النافتا قبل وبعد الإتفاقية:

جدول رقم 2: تطور البطالة في بلدان النافتا قبل وبعد الإتفاقية.[1]

الدولة/العام	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
الو.م.أ	6,8	7,5	6,9	6,1	5,6	5,5	5,6
كندا	10,4	11,3	11,2	10,4	9,5	9,3	9
المكسيك	/	/	/	3,7	6,3	6	/

يتضح من الجدول أنّ نسب البطالة في دول النافتا في تراجع مستمر نتيجة للنمو الإقتصادي الذي ساهم في امتصاص البطالة في دول النافتا.

2- تتطلع المكسيك عن طريق اتفاقية النافتا الى ارتفاع انتاجية العامل المكسيك نظرا للتقدم التكنولوجي الأمريكي المصاحبة للاستثمارات، مما يؤدي الى ارتفاع متوسط الأجور بالمكسيك.

3- قامت اتفاقية النافتا بإصلاحات مكثفة المتمثلة في سياسة السوق في المكسيك،

وأدّت الى النمو السنوي الحقيقي من 3% الى 4% خلال التسعينات، والى تراجع معدل التضخم، وستواصل النافتا في التغيير بسرعة في اقتصاد المكسيك من خلال تطبيق عمليات الاصلاح على قطاعات مختلفة مثل: السيارات، النسيج، الملابس، الاتصالات، النقل،...الخ،كما أنّ النمو المصاحب للنافتا في رؤوس الأموال والعمالة في المكسيك سيساعدان على الحد من الهجرة المكسيكية غير القانونية للأراضي الولايات لمتحدة.

4- تتيح النافتا التسهيلات السياسية المتمثلة في تصدير رؤوس الأموال الأمريكية 2.5 مليار دولار سنويا فالاتفاقية تسهل بشكل مباشر في انتعاش الاقتصاد الأمريكي من خلال زيادة الصادرات،كما تساعد في ارتفاع معدلات التوظيف، وارتفاع متوسط الأجور.[2]

1- إسماعيل المعراف، **الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية**، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والتوزيع، 2009)، ص 254.

2- عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، (لبنان: منشورات حلب الحقوقية، 2003)، ص ص 111-112.

5- ساهمت النافتا بمنح المكسيك الميزة التنافسية في مواجهة الصادرات الدول الأخرى، خاصة المجموعة الأوربية.

6- حققت النافتا مكاسب لكندا من انتقال رؤوس الأموال من المكسيك، كما تستطيع الشركات النفط الكندية المشاركة مع الشركات المكسيكية في عمليات التنقيب والإنتاج.

7- التعداد السكاني لكندا المنخفض 27 مليون نسمة رغم مساحتها الشاسعة يضع قيدا على الاقتصاد، وارتفاع نسبة البطالة الى 11,6% يرجع الى اتفاقية التجارة الحرة الثنائية التي وقعت مع الولايات المتحدة عام 1988، وأكدّ وزير التجارة الكندي أنّ اتفاقية النافتا سوف تفتح أسواقا جديدة أمام الشركات الكندية.

ولا شكّ أنّ النافتا نجحت سياسيا واجتماعيا، حيث أن الاتفاقية تضم 87.89 مليون في المكسيك، 27.03 مليون في كندا، حسب الاحصائيات عام 1991.[1]

- نجاح العمل الدبلوماسي للدول الثلاث: كندا، الولايات المتحدة، في التبادل التجاري والسياسي، وربط الطرق، والمواصلات البرية، الجوية، البحرية.

- تدفق الاستثمارات الأمريكية أدّت الى ارتفاع معدلات النمو، وعملت على امتصاص البطالة المكسيكية، والحد من الهجرة غير قانونية لأراضي الولايات المتحدة، نتيجة لزيادة النمو الاقتصادي في المكسيك.

- زيادة انتاجية العامل المكسيكي وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي،لتقدم التكنولوجيا الأمريكية المصاحبة للاستثمارات يؤدي الى ارتفاع متوسط الأجور المكسيكية بمعدل 4.6% سنويا.

- زيادة معدلات التوظيف، وزيادة متوسط الأجور في الولايات المتحدة الأمريكية،نظرا لارتفاع الأجور في القطاعات التصديرية.

- التنافس بين التكتلات الاقتصادية العالمية أدى الى نجاح تكتل: النافتا لأمريكا الشمالية، ومواجهة صادراتها مثل: التكتل الاقتصادي الأوروبي،

ونستخلص العديد من الدروس من هذا التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية أمام الدول الأخرى في العالم، أنه يمكن أن يقوم التكتل الاقتصادي في شكل منطقة تجارية حرة شاملة حتى لو كان هناك اختلاف وتفاوت اقتصادي واجتماعي.

المطلب الثاني: المجال الاقتصادي

منطقة النافتا تعتبر فضاء اقتصادي يضم أكثر من 433 مليون نسمة يتربع على مساحة إجمالية تقدّر بـ: 21,726 مليون كلم وحققت ناتج إجمالي داخلي يقدّر بحوالي 11526 مليار دولار إجماليا عام 2005، وهو ما يعادل 32,7 من إجمالي الناتج العالمي، ويبلغ معدل النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام لدول[2]

1- عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، **مرجع سابق**، ص ص 111-112.

2- عبد المطلب عبد الحميد، **المرجع السابق**، ص 32.

النافتا 3,4% سنة 2004، استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على حصة الأسد من الناتج الداخلي الخام الذي بلغ سنة 2002 حوالي 10416 مليار دولار وهو يمثل 88% من الناتج الإجمالي لمنطقة النافتا، في حين حققت كندا تقريبا 6,08% من الناتج الإجمالي للنافتا، حوالي 715 مليار دولار، وتأتي المكسيك في المرتبة الثالثة بحوالي 42%، وهو ما يعادل مليار دولار.[1]

جدول رقم 3: تطور التجارة البينية لتجمع النافتا (1986–2001).[2]

التجارة	1988-1986	1989-1988	1991-1990	1993-1992	1995-1994	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الصادرات	42,6	40,8	41,8	44,7	97,1	47,6	49,1	51,7	54,6	55,7	55,6
الواردات	30,9	32,6	34,4	35,9	37,6	39,2	39,8	40,2	40,3	39,8	39,5

إنشاء منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية أدّت الى تحقيق انجازات اقتصادية لكل دولة من دول النافتا على النحو التالي:

المكسيك:

من المتوقع أن المكسيك تتحصل على بعض المزايا، ويرجع ذلك إلى الأحجام المسببة للاقتصاديات الثلاثة، فمع مرور الوقت أصبحت رؤوس الأموال المكسيكية داخلة في المشاريع المشتركة مع الشركات الأمريكية والكندية، مما يقلل بشكل كبير من تسرب رؤوس الأموال المكسيكية إلى الخارج.

ومن أهم المجالات الاقتصادية الموقعة ما يلي:

– انتقال الانتاج الى المكسيك سمح ذلك بانتقال التكنولوجيا في الانتاج مما ساهم في تطور القاعدة التكنولوجية، وتحسين البيئة التقنية، والمحافظة على الحقوق الملية والفكرية.

– منذ البدأ بالعمل بالاتفاقية النافتا لوحظ أن الاقتصاد المكسيكي تطور بشكل كبير ليصبح أكبر تاسع اقتصاد على المستوى العالمي بقيمة تصل الى 600 مليار دولار، وزاد حجم التجارة المكسيكية ثلاث أضعاف الى ما يقارب بـ 257 مليار دولار عام 2007.[3]

1– عبد المطلب عبد الحميد، **المرجع السابق**، ص 33.

2– جميل مصعب محمود، **الحوار العربي الأمريكي، رؤية سياسية معاصرة**، (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012)، ص 212.

3– شهاب نوال، **مرجع سابق**، ص 64.

جدول رقم 4: المكسيك قبل وبعد النافتا.[1]

بعض المؤشرات الإقتصادية	قبل التكتل	بعد التكتل
	1993 - 1985	2007 - 1994
المبادلات التجارية	%37	%75,7
الإستثمارات الأجنبية المباشرة	%1,2	%3
نمو الناتج المحلي الخام	%1,1	%1,2
الأجور الحقيقية بالدولار	%9,5	%0,5-
معدل الفقر	%22,5	%24,2

- زادت التدفقات الاستثمارية للمكسيك بشكل ملموس من سنة 1994 الى 1995، ثم حققت خلال 2001 ما نسبته 4% خاصة الاستثمارات الأمريكية في مجال البترول المكسيكي، وغيره من مجالات النمو الاقتصادي، ويعمل على امتصاص البطالة المكسيكية، وزيادة فرص التوظيف في القطاع الصناعي بمقدار 2000 وظيفة.

كندا:

أما بالنسبة الى كندا فان التكتل سيتم بطريقة دفاعية الى حد كبير، فالنموذج الاقتصادي في كندا يعتمد منذ الحرب العالمية الثانية على قطاع الموارد الطبيعية، غير أنه مع بداية الثمانيات أخذت قوة الدفع التوسعية المشتقة مع قطاع المورد الطبيعية في النفاذ، وأصبح من المهم تعويضها من خلال التطوير في الصناعة، وبالتالي من خلال الامكانيات التصدير للسوق الأمريكي العملاق، الذي يزيد عشرة أمثال حجم الاقتصاد الكندي،كما تشكل الولايات المتحدة الأمريكية الشريك الرئيسي لكندا، حيث تستقبل نحو 80% من الصادرات الكندية، وتصدر نحو 24% من صادراتها الى السوق الكندي عام 1986.

وسعت كندا ألا تبقى معزولة في محيطها القريب "أمريكا الشمالية"،والاستفادة من ميزتها النسبية في بعض المجالات: الاتصالات، النقل، التكنولوجيا الحديثة، ومن بين الآثار الناتجة عن اتفاقية النافتا بالنسبة لكندا ما يلي:

1- فتح أسواق جديدة أمام الشركات الكندية، وانتقال رؤوس الأموال والاستثمارات بين دول التكتل.

2- الاستفادة من الأيدي العاملة في المكسيك.

3- مشاركة الشركات النفط الكندي مع الشركات المكسيك في عملات التنقيب والانتاج.[2]

1- إسماعيل المعراف، **مرجع سابق**، ص 255.

2- شهاب نوال، **مرجع سابق**، ص 73.

4- فتح السوق المكسيكية أمام المؤسسات المالية الكندية، وكذا الشركات العاملة في مجال الطاقة العالمية خاصة قواعد السلامة، والمحافظة على البيئة.

5- تستفيد كندا في تسهيل النقل البري، الجوي، وكذا تحرير سوق الخدمات بالمكسيك عن طريق توفير الفرص أمام الشركات الكندية.

6- بلغ حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة وكندا 45 مليون دولار في الساعة الواحدة، ويعني ذلك أنّ حجم التجارة الأمريكية الكندية في العام هو 540 مليار دولار.

7- تعد كندا مصدرا رئيسيا للنفط والغاز الطبيعي للولايات المتحدة الأمريكية، وفي جويلية 2002 ومن خلال تقدير كندي اتضح أنّ المديريين التنفذيين الكبار في الولايات المتحدة الأمريكية يعتبرون أن الأوضاع غير مشجعة للقيام بانشاء مصانع أو فروع شركاتهم في كندا، حيث أن الشركات في كندا أوقفت إنشاء المشاريع في كندا، مما تسبب في هبوط حصة البلاد من الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة، وأرجع التقرير أسباب عوف المستثمرين في كندا الى قلة السكان، والنظام الضريبي العالي، بالعودة الى الاتفاقية النافتا يمكن القول أنه على الرغم من أنها قد نجحت في زيادة التجارة والاستثمار بين أعضائها، الا أنها قد فشلت في مواجهة بعض أهم التحديات التي تعيق التكامل بينها نذكر منها:

- بقيت اتفاقية النافتا سلبية بشأن الهوة التنموية بين المكسيك من جهة واستمرت هذه الهوة في التوسع.

- لم تصنع النافتا خططا من أجل النجاح، فالطرقات والبنى التحتية بين أعضائها لا تستطيع تلبية حركة المرور المتزايدة بينها، وهذا التأخر زاد من التكاليف التجارية بين الدول الثلاث بأكثر مما نتج الغاء التعريفات الجمركية.

- لم تتعامل النافتا بوضوح مع قضية الهجرة، وهكذا تضاعف في التسعينات عدد العمال الذين يزاولون نشاطهم من دون ترخيص في الولايات المتحدة الأمريكية من 3 ملايين إلى 9 مليون عامل بنسبة 55% من المكسيك.

- لم تعالج اتفاقية النافتا قضايا الطاقة.

- لم تحاول النافتا التنسيق بين سياسات الإقتصاد الكلي، ممّا ترك حكومات أمريكا الشمالية عاجزة عن منع أزمة السوق، مثل أزمة المكسيك، إلاّ أنّه تجدر الإشارة إلى أنّ اتفاقية النافتا وباعتبارها نموذجا للتكامل بين الشمال والجنوب تثير عددا من التساؤلات وما يعرف بـ(السباق نحو القاع) وذلك أنّه عندما تكون حركة رأس المال والسلع غير مقيدة نسبيا، حيث لا توجد معايير تشجع المنافسة على رأس المال المتفق عليه يؤدي هذا إلى زيادة أرباح من يملكون رأس المال الذي تغير موقعه، ولكنه يخفض بصفة عامة مستوى الرخاء في المجموعة، ومن المحاذير الأخرى التي تظهرها تجربة أمريكا الشمالية أنّه ينبغي للتكامل الذي يقوده رأس المال الأجنبي[1]

1- شهاب نوال، **مرجع سابق**، ص ص 74 - 75.

المباشر أن يؤدي إلى إدارة حكيمة من قبل البلد المضيف، ولعل الأزمة المالية التي هزت المكسيك 1994 تؤكد ذلك.

الولايات المتحدة الأمريكية:

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال اتفاقية النافتا إلى مواصلة سياساتها التجارية الدولية محاولة إقامة تكتل موازي للقوى الصاعدة الأوروبية، كما كان الهدف الرئيسي للرئيس الأمريكي بوش هو فتح القطاع النفطي المكسيكي أمام الشركات الأمريكية، ومن بين الآثار التي تعود على الولايات المتحدة من خلال عقد اتفاقية النافتا نذكر ما يلي:

1- فتح الأسواق المكسيكية والكندية أمام الصادرات الأمريكية، حيث تعتبر السوق الكندية من أكبر الأسواق للصادرات الأمريكية، كما أنّ ارتفاع معدلات نمو الإقتصاد الأمريكي يسهم في زيادة الصادرات الأمريكية إلى المكسيك وخاصة السيارات، حيث يشهد السوق المكسيكي للسيارات أعلى معدلات نمو في العالم، بالإضافة إلى زيادة الصادرات: الملابس، المنسوجات، المنتوجات الزراعية ممّا أدّى إلى توفير فرص عمل نابجة عن انتعاش الطلب المكسيكي على الصادرات الأمريكية، وبالتالي زيادة متوسط الأجر في الولايات المتحدة نظرا لارتفاع الأجور في القطاعات التصديرية، بالمقاربة بالقطاعات التي تنتج سلعا للسوق المحلي.[1]

جدول رقم 5: تطور معدلات نمو الصادرات والواردات في بلدان النافتا.[2]

الدولة/العام	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
الو.م.أ							
معدل نمو الصادرات	6,3	6,6	3,3	8,3	8,3	7,7	8
معدل نمو الواردات	7	7,5	9,9	12	8	6,1	5,6
كندا							
معدل نمو الصادرات	1,4	7,6	10,4	14,2	11,8	7,1	7,6
معدل نمو الواردات	3,3	5,6	8,8	10,5	9	4,9	7,2
المكسيك							
معدل نمو الصادرات	4,6	1,7	3,7	7,3	28,4	12	9
معدل نمو الواردات	16,8	20,9	1,3	12,9	27,9	10	12

يتبيّن لنا من خلال الجدول أنّ الصادرات والواردات شهدت تذبذبا في النمو سواء قبل إتفاقية النافتا أو بعدها، وهذا راجع لطبيعة المتغيرات الإقتصادية وتفاوت نسب الإنتاج في كل من البلدان الثلاث.

1- شهاب نوال، **مرجع سابق**، ص 69.

2- إسماعيل المعراف، **مرجع سابق**، ص 253.

2- اكتساب المزيد من القدرات التنافسية للمنتوجات الأمريكية نظرا للإستفادة من انخفاض متوسط الأجور في المكسيك بالمقارنة بالولايات المتحدة، وارتفاع انتاجية العامل المكسيكي التي تنمو بمعدل 6% سنويا إلى حوالي ضعف نمو انتاجية العامل في الولايات المتحدة، ممّا يكسب الصادرات الأمريكية المصنعة في المكسيك ميزة تنافسية في مواجهة صادرات التكتلات الإقتصادية الأخرى مثل الإتحاد الأوروبي، أو التكتل الآسوي.[1]

جدول رقم 6: تطور صافي الدخل الإستثماري في دول النافتا.[2]

الدولة/العام	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
الو.م.أ	15,1	10,1	9	9,3	11,4	17,5	21,9
كندا	16,4	16,5	20,2	21,2	23,4	24,9	25,6
المكسيك	8,3	9,3	11	11,7	13	13,8	14,1

يتضح من الجدول تتطور الإستثمارات لدول النافتا من سنة إلى أخرى حيث أنّ هذا التطور شمل كل الأعضاء المنتسبة إلى الإتفاقية.

3- زيادة الطلب على المنتوجات الأمريكية في كندا والمكسيك التي ستسمح باعفاءات تعريفية وغير تعريفية لا نظير لها، بشكل يزيد من نسبة الصادرات الأمريكية لهذه الدول بمقدار 10 مليارات في السنوات التالية لعام 2010.

4- نمو التصدير في المدن على حدود المكسيك مع الولايات المتحدة، جعلت من المدن الأمريكية القريبة من الحدود مواقع طبيعية لأنشطة تكميلية للصناعات، وبالتالي حدث تغير في مواقع الصناعات في الولايات المتحدة، فتخصصت مدن هذه الأخيرة القريبة من الحدود في تصنيع الأجزاء والمكونات الخاصة بصناعة التجمعات المكسيكية، ونمو العمالة في مدن الولايات المتحدة الأمريكية الحدودية يتناسب طرديا مع نمو صناعات التجمع المكسيكية.

5- تعد المكسيك وسيط هام تستطيع الولايات المتحدة من خلاله كسب الأسواق المجاورة في دول أمريكا اللاتينية.

6- أوضحت الكثير من الدراسات أن تحرير التجارة البينية لهذه الدول يمكن أن يضيف فرص عمل جديدة للولايات المتحدة، كما أنّ هناك معارضة داخلية لهذه الإتفاقية على اعتبار أنّها تسمح بدخول السلع المكسيكية المنخفضة السعر ممّا يؤدّي إلى المزيد من البطالة في الولايات المتحدة.

7- لا يتوقع حدوث تحويل التجارة بالنسبة إلى الولايات المتحدة في الأجل القصير لأنّ عوائد فيها منخفضة[3]

1- شهاب نوال، **مرجع سابق**، ص 69.

2- إسماعيل المعراف، **مرجع سابق**، ص 253.

3- شهاب نوال، **مرجع سابق**، ص ص 69 - 70.

أصلا لمعظم السلع، وكذا لصغر حجم الإقتصاد المكسيكي بالنسبة للإقتصاد الأمريكي.

8- انتقال الوظائف الأمريكية العمالية إلى المكسيك، وذلك لانخفاض تكاليف اليد العاملة في المكسيك، وهذا الأمر سوف يمثل تهديدا لمئات الآلاف من العمال الأمريكيين الذين يعانون أصلا من البطالة، حيث تصل نسبتها إلى 6,8%، لذلك نجد في الولايات المتحدة الأمريكية أنّ المعارضة ضدّ النافتا جاءت من النقابات العمالية التي رأت أنّ فرص العمل تصدّر إلى المكسيك. انطلاقا مما سبق يمكن القول أنّ الولايات المتحدة تلعب دورا هاما وأساسيا في اتفاقية النافتا حتى يتسنى لها إحداث مواجهة تكتل الدول الأوروبية، كما تسعى جاهدة إلى تكوين رابطة بين دولها بما يحقق لها أكبر المنافع الإقتصادية.[1]

المطلب الثالث: المجال الأمني

حققت النافتا العديد من الإنجازات تمثلت في:

1- تعزيز روابط الصداقة والتعاون بين الدول الثلاث.

2- توسيع التعاون الدولي، والمساهمة في التنمية، والنمو المتناسق للتجارة العالمية.

3- تشجيع الابتكار، الابداع، التبادل في السلع والخدمات الخاضعة لحقوق الملكية الفردية.

4- الحفاظ على حريات كل طرف من أطراف الاتفاقية لحماية المصلحة العامة، وتعزيز التنمية المستدامة.

5- العمل على تطوير وتطبيق القوانين واللوائح البيئية.

6- زيادة القدرة التنافسية بطريقة آمنة خالية من التهديدات الأمنية في الأسواق الدولية.

7- حماية العلامات التجارية، وتقديم براءة الاختراع، وحماية حقوق النشر والتوزيع.

8- تسهيل عمل رجال الأعمال، وتوفير الظروف الملائمة من الأمن والاستقرار، وتأمين رحلات العمل في أنحاء أمريكا الشمالية.

9- العمل على تنفيذ اتفاقيات التعاون البيئي بين دول منظمة النافتا، وتسوية النزاعات، ووضع آلية تسمح لكل مواطن أو منظمة غير حكومية بتقديم عرض لتقييم اللوائح القانونية المختصة بحماية البيئية، ووافقت الأطراف أيضا على معالجة القضايا البيئية الإقليمية، والوفاء بهذه الاتزامات، وأنشأ الشركاء مؤسسة دولية، وهي:"لجنة التعاون البيئي".[2]

1- شهاب نوال، **مرجع سابق**، ص 70.

2-http://wwwfinancedemarche.fr/definition/accord-de-libre-echange-nord-americain-alena, le 15/05/2018, à 23:09.

خلاصة الفصل:

نجح الأعضاء الثلاث لدول أمريكا الشمالية في تأسيس إتفاقية النافتا، لمواجهة التهديدات الأمنية، وتحقيق توجيه التنمية إلى البلدان النامية، ومحاولة إضافة تكتل موازي للإتحاد الأوروبي، حيث تضم اتفاقية النافتا على هيكل واتفاقيات رسمية وأخرى جانبية، تساهم في تطبيق اللوائح، وتنظيم المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء، ووضع غرامات مالية وعقوبات على الدول التي لا تتجاوب مع القوانين التي تحمي الإتفاقية وقوانين البيئة، كما نجح التكتل في تدفق الإستثمارات، كذلك امتصاص البطالة، وارتفاع مستوى الأجور، وتطوير إقتصاد المكسيك.

الفصل الثالث: التنسيق الأمني للنافتا في مواجهة الهجرة غير شرعية

المبحث الأوّل: واقع الهجرة غير شرعية لدول منظمة النافتا.

المبحث الثاني: الإجراءات الأمنية لمواجهة الهجرة غير الشرعية.

تتعرض أمريكا الشمالية للعديد من التهديدات الأمنية ممّا أدّى إلى عقد اتفاقيات التجارة الحرة "النافتا" لمواجهة هذه التهديدات من بينها الهجرة غير شرعية التي تتفاوت نسبها من دولة إلى أخرى لاسيما الهجرة من المكسيك إلى أمريكا الشمالية، لأسباب عديدة نتيجة لإرتفاع نسبة الأجور، والتركيبة الصناعية الضخمة على الحدود بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، ممّا أدّى إلى التنسيق بين دول النافتا وعقد العديد من القمم والإجراءات الأمنية من بناء جدار يفصل بين البلدين الأمريكي والمكسيكي، وتزويد الحدود بالتكنولوجيا المتمثلة في كاميرات المراقبة والطائرات بدون طيار، رغم تضارب الآراء بين تصريحات رؤساء الدول المنظمة لإتفاقية النافتا من جهة والتعارض بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي بخصوص الهجرة غير شرعية وإلغاء الإتفاقية إذا لم تستجب المكسيك للتنسيق الفعال مع الدول المنظمة إلى اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية للتخفيض من حدة الهجرة غير شرعية.

المبحث الأوّل: واقع الهجرة غير شرعية لدول منظمة النافتا.

تشمل الدراسة العديد من الاحصائيات الهجرة غير الشرعية، التي تتفاوت من دولة الى أخرى، أما عن الأسباب والدوافع الدفع والجذب، فهي تنقسم الى عوامل سياسية، اجتماعية، اقتصادية، أدت من تزايد نسب الهجرة غير شرعية خاصة من المكسيك الى بقية دول أمريكا الشمالية.

المطلب الأول: واقع (احصائيات) الهجرة غير شرعية لكل دولة.

شهدت تحركات الهجرة غير شرعية من الجنوب الى الشمال على نسب متفاوتة على النحو التالي:

الفرع الأوّل: الهجرة من المكسيك إلى الو.م.أ:

تمر العلاقات بين المكسيك والولايات المتحدة بمنعطف خطير، لأنها تعطى الأولوية للأمن، فإن المشاكل القديمة تزداد سوءا، مثل تزايد الهجرة التي كان من المقرر احتواؤها منذ التسعينيات من خلال بناء جدار في الطرف الغربي للحدود بين البلدين.

وخوفا من هجمات إرهابية جديدة منذ 11 سبتمبر 2001، استمرت الولايات المتحدة في تأمين حدودها مع المكسيك، مما أدى إلى زيادة القيود على دخول الأشخاص، البضائع والسلع، إلى الولايات المتحدة. إذ تعتبر الو.م.أ استراتيجية إحتواء التهديدات الأمنية مع الحدود المكسيكية أمرا مهما.

يُنظر إلى الولايات المتحدة تقليديًا على أنها مقصد للهجرة، وتواجه حاليًا موجة ثالثة من المهاجرين من المكسيك وبقية دول أمريكا اللاتينية والدول الآسيوية.

في العقد الأخير، وصل 35 مليون شخص من هذه الدول، بما في ذلك حوالي 12 مليون في وضع غير منتظم، 56٪ منهم من أصل مكسيكي. وعلى مدى السنوات الثلاثين الماضية، تدهور الأحوال المعيشية في المكسيك، إذ تحتل المركز 53 في دليل التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام 2006، حيث أن القرب من جاذبية اقتصاد أمريكا الشمالية – تقدم الأجور بعشرة أضعاف – قد شجع بقوة جزء كبير من السكان على تضخيم تدفقات الهجرة إلى نقطة التطور في بعض مناطق البلاد.

"ثقافة الهجرة" أظهرت 96٪ من بلديات البلاد لها علاقة مع الهجرة إلى الولايات المتحدة، بالنسبة للمكسيك، تمثل هجرة آلاف العمال إلى الولايات المتحدة حلاً للتوترات الاجتماعية الناجمة عن الانفجار السكاني، وضعف النمو الاقتصادي في العقود الأخيرة. وفي الوقت نفسه، فإن التدفق الهائل للسيولة، الذي يتجاوز تدفق النقد الأجنبي المتصل بالسياحة والاستثمار الأجنبي المباشر، يدعم ما يقرب من 02 مليون أسرة وكذلك العديد من الاقتصادات المحلية.[1]

1- Emmanuelle le texier, **les mexicains des Etat-Unis et la revendication du droit de vote au Mexique**, cit web: http://journals.openedition.org/cal/6617; doi: 10.4000/cal.6617, consulté le 06/05/2018, à 19:44.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن نتذكر أنه منذ أكثر من قرن، عبر عدة ملايين من العمال المكسيكيين الحدود الجنوبية للولايات المتحدة. لكن القيود المفروضة على عدد المداخل التي أدخلت منذ منتصف التسعينات جعلتهم مهاجرين دائمين، ويضاف إلى هذه الحالة تدابير القييدية وعمليات مراقبة الهجرة، التي جعلت عبور الحدود أكثر تكلفة وخطورة، وتسببت في أكثر من 4000 حالة وفاة في السنوات العشر الأخيرة.

في عام 2004، كان هناك ما يقدر بنحو 26 مليون شخص من أصل مكسيكي يقيمون في الولايات المتحدة. أما بالنسبة للسكان المولودين في المكسيك والذين يعيشون في الولايات المتحدة، فقد تجاوز عددهم 10 ملايين نسمة، وهو ما يمثل زيادة بأكثر من 2 مليون في غضون ست سنوات فقط.

وفقا لبيانات من المجلس الوطني للسكان (2004)، من المتوقع أن يتجاوز عدد السكان 12 مليون شخص في عام 2006، 70٪ منهم تتراوح أعمارهم بين 14 و44 سنة وفقا لمركز" بيو الإسباني"، فإن ما يقدر بنحو 12 مليون شخص غير موثق.

المهاجرون المولودون في المكسيك والذين يعيشون على الأراضي الأمريكية يمثلون 3٪ من إجمالي سكان الولايات المتحدة (حوالي 300 مليون) وحوالي 10٪ من سكان المكسيك (106 مليون) يمثلون 70 ٪ من السكان من ذوي الأصول الأسبانية – التي تمثل أكثر من 40 مليون نسمة هي الأقلية الأولى في الولايات المتحدة – و13 ٪ من مجموع السكان.

يشكل هؤلاء السكان وجودًا ثقافيًا، تجاريًا، انتخابيًا في الولايات المتحدة. وقد اتبعت الهجرة المكسيكية القانونية وغير القانونية إلى البلد المجاور، في العقد الأخير، مسارا مماثلا نسبيا إلى التكامل التجاري، الذي بدأ في عام 1994، عندما دخلت اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) حيز التنفيذ. الى مكانه.

بعد مضي ثلاثة عشر عاماً على توقيع المعاهدة، يجب البحث عن أسباب استمرار تدفق الهجرة بين المكسيك والولايات المتحدة في ديناميكيات أسواق العمل في هاتين الدولتين، التي تتميز في الولايات المتحدة باستقطاب متنام، وفي المكسيك من خلال ظروف العمل التي من شأنها تعزيز ديناميكية الطرد / الجذب.

كما أزعج السياق الدولي جدول الأعمال الثنائي للمكسيك والولايات المتحدة، وكذلك ازدياد الاتجار بالبشر، الأسلحة، والمخدرات من حيث العلاقة التجارية، في عام 2003 التجارة بين المكسيك والولايات المتحدة قد تضاعف ست مرات، وكان عدد تأشيرات العمل لا تزال أن تكون محدودة (حوالي 80000 تأشيرة، مع وجود اختلافات سنوية)، وتشير التقديرات إلى أن كل عام حوالي 500.000 عامل غير الشرعي يعبرون الحدود. وهم يعملون في شركات التنظيف، البناء، إعداد الطعام، والأعمال الزراعية.[1]

1- Emmanuelle le texier, **Opit**.

هذا الخلل بين عدد تأشيرات العمل والوظائف استجابة للاحتياجات الاقتصادية لأمريكا الشمالية، كما أن سياسة الهجرة تنظم العمالة الماهرة، لكن فشل في تنظيم العمل المؤهل على أساس تلبية احتياجات بعض القطاعات الذين يرغبون في تقديم السلع بأسعار منخفضة، وذلك بفضل مزايا توظيف العمال غير شرعيين الذين غالبا ما يرون أن الحد الأدنى للأجور يحقق الفوائد الاجتماعية، ولكن هذا يساعد على تحفيز الاقتصاد، وتأجيج صناديق المعاشات التقاعدية في أمريكا الشمالية.

لقد أصبح وضع المهاجرين غير الحائزين على وثائق ثبوتية يشير الى التناقض بين الحفاظ على المنافع الاقتصادية لتوظيف العمال غير القانونيين، والحاجة إلى السيطرة عليها، على طول الحدود البالغة 3152 كيلومتراً، وهذا الوضع نادراً ما يُعترف به على أساس أنه مصدر توتر بين الولايات المتحدة والحكومة المكسيكية في سياق مكافحة الإرهاب، لأن الفكرة القائلة بأن أي مهاجر غير قانوني قد يشكل تهديداً للمجتمع الأمريكي الشمالي.

وفي وقت لاحق، أصبحت ولايات غرب، وسط الولايات المتحدة الأمريكية أرض اللجوء لآلاف المكسيكيين العاملين في الصناعات الغذائية، البناء، التصنيع، الزراعة، تقريبا الآن نجد توافد المكسيكيون في جميع الولايات الأمريكية.

ووفقًا لمكتب الإحصاء الأمريكي، فإن واحدًا من كل سبعة أشخاص في الولايات المتحدة هو من أصل أمريكا اللاتينية "أصل إسباني". هذا التقرير لم يسبق له مثيل وهذا الاتجاه يرجع إلى الحفاظ على تدفق المهاجرين وارتفاع معدل المواليد 3.6 % في عام 2004، أي أكثر من ثلاثة أضعاف النمو السكاني العام الذي يقدر بنسبة 1% وما فوق ذلك عدد السكان من أصل آسيوي بنسبة 3.4 ٪.

وعلى المدى الطويل، فإن الدراسات تشير إلى أن المجلس الوطني للسكان عندما ننظر الى عوامل أخرى مثل: الاتجاهات المتوقعة من الاقتصادات وتنفيذ سياسات الهجرة المقيدة المكسيكية والأمريكية، هذه التدفقات سوف تستمر في الزيادة الى الولايات المتحدة، حتى بعد عام 2015.

في المكسيك العقود القادمة، من المتوقع أن تنخفض بعض المؤشرات، مثل معدل المواليد والنمو السكاني، وكذلك زيادة في متوسط العمر المتوقع للسكان. تتوقع الولايات المتحدة أن عامي 2015-2020، ستلعب الهجرة دورا رئيسيا في سير الاقتصاد وفي إعادة هيكلة المجتمع المكسيكي.[1]

على مدى السنوات العشر القادمة، سيزيد عدد العمال الذين تتراوح أعمارهم بين 55 سنة وأكثر بنسبة 49.3 ٪، في حين أن الفئة العمرية 25-54 ستزيد بنسبة 5.1 ٪ والمجموعة العمرية 16-24 بنسبة 9٪ تكشف هذه البيانات أن سوق العمل في أمريكا الشمالية ستحتاج إلى قوة عمل أجنبية لتمويل معاشات

1- Emmanuelle le texier, **Opit**.

السكان، مواصلة وتيرة الاقتصاد، وتوفير الخدمات. تشير التوقعات إلى أن سكان الأقليات من أصل لاتيني سيزدادون في السنوات الخمس المقبلة، حيث ستصبح الولايات المتحدة ثاني أكبر دولة ناطقة بالإسبانية في العالم، مما يؤدي إلى تحولات كبيرة بما في ذلك السوق والثقافة.

في الأقلية الإسبانية، أظهر السكان من أصل مكسيكي في السنوات الأخيرة استثمارًا أكبر في الحياة العامة والثقافية الأمريكية، وهو تطور لا يمكن إصلاحه. إن أهمية هذا السكان في مختلف المجالات السياسية، والاقتصادية تجعل من الممكن إدخال قواعد جديدة للتعاون بين المكسيك والولايات المتحدة حول الهجرة غير شرعية .

بالنسبة للولايات المتحدة، أصبحت الهجرة غير شرعية مشكلة أمن قومي، خاصة في مواجهة فشل السيطرة على حدودها الجنوبية. في السنوات الخمس الأخيرة، عبر خمسة ملايين شخص الحدود الجنوبية للولايات المتحدة،كذلك تجاوز في معظم الأحيان الموعد النهائي لتصريح إقامتهم، أو دخلوا بدون وثائق الى الأراضي الأمريكية.

وكانت المطالبة للحصول على حق التصويت في المكسيك قوية في ولاية إيلينوي، والمنطقة الثانية من تركيز الهجرة المكسيكية إلى الولايات المتحدة، وفي بعض المدن مثل :نيويورك أو واشنطن، هو أنه في ولاية كاليفورنيا كان له الأثر الأكبر. تشير الهجرة المكسيكية إلى كاليفورنيا تزايد الوزن الديموغرافي والسياسي للمكسيكيين في هذا البلد. تبرز نتائج أحدث إحصاء رسمي أمريكي كل عشر سنوات (مكتب الإحصاء الأمريكي، 2001) أبرز التغييرات الرئيسية. في عام 2000، يمثل السكان من أصل اسباني (أو لاتيني) 12.5 ٪ من مجموع سكان الولايات المتحدة.تصبح أول أقلية من الولايات المتحدة، قبل سكان السود أو الأمريكيين ذوي الأصل الأفريقي (12.3 ٪). من عام 1990 إلى عام 2000، في حين أن السكان الأمريكيين نما بنسبة 13.2 ٪، نما السكان اللاتينيون بنسبة 57.9 ٪. وقد نمت من حوالي 22.3 مليون إلى أكثر من 35 مليون شخص. بسبب ثقلها الديموغرافي، فقد أصبح لاعبا هاما واستراتيجيا في السياسة الأمريكية.[1]

من المثير للاهتمام أنه في التعداد، لا يعتبر اللاتينيون "عرق" فيما يتعلق بالفئات الخمس التي صدق عليها مكتب الإدارة والميزانية في عام 1997، وهي: أبيض؛ أسود، أفريقي أمريكي؛ أمريكي من أصل أفريقي؛ مواطن أمريكي أصلي أو ألاسكا؛ الآسيوية؛ أصلية في هاواي، أو غيرها من جزر المحيط الهادي. الفئة السادسة هي فئة "الأجناس الأخرى". يشمل اللاتينيون أولئك الذين يصنفون أنفسهم، أي المكسيكي أو البورتوريكي أو الكوبي، وكذلك أولئك الذين يشيرون إلى وجود أصل إسباني، أو لاتيني. في هذا السياق، ي

1- Emmanuelle le texier, **Opit**.

يعرّف الأصل بأنه الميراث، الانتماء القومي، النسب، بلد ميلاد الفرد والديه أو أجداده قبل وصوله إلى الولايات المتحدة.

اهتمام حكومة الولايات المتحدة بهذه الشريحة السكانية وتنوعها المتزايد، بسبب التدفقات المختلفة للهجرة، في الواقع قد تشملت الفئة السوداء أو الأفرو-أمريكية الدومينيكيين، فئة الهنود الحمر،و الهنود من أصل إسباني. الفئة الآسيوية الفلبينيين، الفئة البيضاء من أصل إسباني،لذلك من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، تحديد اللغة اللاتينية. يرمز هذا الارتباك لمشكلات تعريف أو حتى دمج هؤلاء السكان في الولايات المتحدة. نتائج التعداد تظهر مخاوف متزايدة من السلطات الأمريكية لفهم من الذي يشكل أول أقلية في البلاد.[1]

كما يمكّن التعداد السكاني لعام 2000 من إجراء تقييم أدق للوزن الديموغرافي للاتينيين من أصل مكسيكي، أي أكثر من 20.6 مليون شخص. تمثل 58.5 ٪ من اللاتينيين، وهي المكونات الوطنية الرئيسية الأخرى إلى حد بعيد: الكوبيين (3.5٪). يجب تقديم قضيتين مهمتين. فمن ناحية لا تأخذ هذه الأرقام في الحسبان وجود المكسيكيين غير الشرعيين في الولايات المتحدة، والذين يقدر عددهم بين 2.5 و3 ملايين شخص، وعلاوة على ذلك فإن هذه الإحصائيات حول التوزيع الجغرافي، أكثر لفتا للانتباه عند النظر لحسابات السكان المكسيكيين المولدون لأكثر من 74٪ من نسبة تواجد اللاتينيين في المنطقة الغربية من الولايات المتحدة، أكثر من 70٪ من المنطقة الغرب الأوسط وأكثر من 56 ٪ من منطقة الجنوب، إنه جزء من الديناميكية الديموغرافية للولايات الأكثر اكتظاظًا بالسكان في الولايات المتحدة، مثل تكساس، فلوريدا، أريزونا وكولورادو .

تعد كاليفورنيا هي بوابة الهجرة المكسيكية الحالية، أو نقطة الاستيطان للمهاجرين المكسيكيين ؛ إنها صورة الحلم الأمريكي، وتعتبر منطقة "الدورادو" للعمال الزراعيين أو العاملين في الخدمة، سواء كانوا موسميين أو دائمًين من المنظور التاريخي والاستراتيجي، فهي واحدة من أكثر الدول جاذبية للهجرة المكسيكية.

ولاية كاليفورنيا أيضاً أكثر الولايات كثافة سكانية في الولايات المتحدة حيث يبلغ عدد أفرادها 33.8 مليون نسمة، منهم 32.4٪ من اللاتينيين. يمثل السكان من أصل مكسيكي 77.1٪ من اللاتينيين، أو 8.5 مليون شخص.

أما التوافد الى الولايات المتحدة الأمريكية من الدول أمريكا اللاتنية مرورا بالحدود المكسيكية نجد النسب التالية: هاجر 5 ملايين شخص إلى الولايات المتحدة خلال فترة 2000 في عام 2005، استقر 58٪ في

1- Emmanuelle le texier, **Opit**.

واحدة من ست ولايات، كاليفورنيا تكساس وفلوريدا ونيويورك ونيو جيرسي وإلينوي. خلال الفترة نفسها، 2.9 مليون شخص من دول أمريكا اللاتينية هاجروا إلى الولايات المتحدة المتحدة، وهو نصف جميع المهاجرين المهاجرين ؛ 1.8 مليون جاء من المكسيك. هذا هذا هو أعلى نسبة لمجموعة أمريكا اللاتينية. ثم نجد ويكشف مركز"Pew Hispanic Center : "عن وجود السكان البيض غير اللاتينيين في عام 2005 تمثل 66.8٪ من السكان، والأقلية من أصل اسباني 14.5٪ والسكان غير أسود من أصل اسباني بنسبة 1.9٪. أيضا السكان من أصل اسباني يؤلف مثل، في الوقت الحاضر، مجموعة الأقلية الأولى في الولايات المتحدة، وفقا لآخر إحصاءات نشرتها وزارة العدل الأمريكية (21 فبراير 2006)، في خمس سنوات، من 2001 إلى 2005، نظرت المحاكم بشكل رئيسي من المكسيك (26.02٪)، هايتي (9.22٪)، وكولومبيا (5.42٪)، في مارس 2006 قدّر مركز Pew Hispanic Center عدد المهاجرين غير الشرعيين كان بين 11.5 و12 مليون شخص. من جميع المهاجرين غير الشرعيين دخلت في الولايات المتحدة من عام 1980 إلى عام 2005، وصلت 40 ٪ بين عامي 2000 و2005.

الفرع الثاني: الهجرة إلى كندا:

كندا بين عامي 2002 و2004، كانت الغالبية العظمى من المهاجرين الوافدين تقدر ب:(88٪ في عام 2004)،استقروا في المقاطعات الثلاث الأكثر اكتظاظا بالسكان وهي: أونتاريو، كيبيك، وكولومبيا البريطانية. ثمانون في المئة من المهاجرين الذين اختاروا لتسوية وضعيتهم في أونتاريو في عام 2004 تم ذلك بمنطقة العاصمة تورونتو. هذا يمثل حوالي 100.000 مهاجر ويمثل، الأغلبية (86٪ و88 ٪ على التوالي) من المهاجرين الذين اختاروا كيبيك.

وفقا للأمم المتحدة (الأمم المتحدة)، في عام 2005، احتلت كندا المركز السابع في العالم من حيث استقبال من المهاجرين الدول بنسبة6.1 مليون مهاجر، أي ما يعادل 3.2٪ من الهجرة العالمية، وجاءت الولايات المتحدة في المركز الرابع بمجموع 9.3 مليون المهاجرين (3.5٪)، والمكسيك بنحو 2.9 مليون من المهاجرين بنسبة 1.08 ٪.[1]

المتقدمين الذين يرغبون في العمل مؤقتا في كندا يجب أن يكون لديهم تصريح عمل، للحصول على هذا التصريح، يجب على صاحب العمل تقديم عرض الوظيفة، يجب التحقق من صحة هذا العرض من قبل موظف تنمية الموارد البشرية الموارد البشرية الكندية، هو فقط في نهاية هذه العملية أن المرشح قد يتحصل على

1- René Huacuja, M.A.P. **Opit**, Pp 24 - 25.

بعثة كندية في الخارج والدفع تكاليف الفحص، ومع ذلك بموجب الفصل 16 من اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية النافتا يمكن لمواطني :كندا، الولايات المتحدة، والمكسيك بسهولة وسرعة أكبر الحصول على تصريح إقامة مؤقت في واحد أو آخر من هذه الأراضي للاستثمار أو العمل فيه، رجال الأعمال والنساء.

اتفاقية النافتا معفاة من التحقق من صحة هذه الطلبات، يجب أن يكون جواز سفر ساري المفعول، أوتمنح تأشيرة المواطنين من المكسيك.

في حالة الهجرة غير شرعية إلى كندا، لا يمكن الاعتماد على الإحصائيات، يجب أن تأخذ في الاعتبار الظاهرة والتي تخضع لعوامل متناقضة، بعض العوامل تعوق حركة الاختباء مثل: فصل الشتاء، والحدود الطويلة المشتركة مع الولايات المتحدة، من بين أمور أخرى سرعة عملية تجنيس الوافدين الجدد، كذلك القبول واختيار المهاجرين غير شرعيين من قبل الموظفين المتخصصين.

بالنسبة للمواطنين الأمريكيين والمقيمين الدائمين في الولايات المتحدة، فإنه ليس ضروريًا الحصول على جواز سفر أو تأشيرة لدخول كندا. وثيقة بسيطة السفر التي تثبت هويتهم ووضعهم كمواطنين أميركيين أو مقيمين دائمين بالولايات المتحدة كافية، تشمل وثائق السفر المقبولة البطاقات مثل:رخصة قيادة صالحة شهادة شهادة الميلاد، شهادة الجنسية، البطاقة الخضراء (تصريح عمل وإقامة دائمة).[1]

الفرع الثالث: واقع الهجرة من المكسيك الى كندا:

على الرغم من أن المكسيك ليست من بين البلدان العشرة الأولى من حيث أصل المهاجرين في كندا، لوحظ زيادة تدريجية في السنوات الأخيرة، في عام 1996 على سبيل المثال شكلت الهجرة المكسيكية 0.54٪، تضاعفت هذه النسبة في أقل من 10 سنوات. علاوة على ذلك، في عام 2005، المكسيك كانت الدولة التي لديها أكبر عدد من طلبات اللجوء (2406)، نرى تغيراً كبيراً عندما نضع ذلك في الاعتبار بالكاد عقد هذا البلد في المرتبة 14 في هذا الصدد فيما يتعلق بالعمال المؤقتين لعام 2005، فإن الولايات المتحدة هي في المرتبة الأولى مع 16332 عامل (16.5٪)، والمكسيك في المرتبة الثانية مع 12610 عامل (12،7٪). في أقل من عشر سنوات، من 1996 إلى 2005، المكسيك ارتفعت من 8 ٪ إلى 12.7 ٪ بينما في الولايات المتحدة سجلت كندا من حيث قدوم العمال على الرغم من انخفاض أعدادهم بنسبة 40٪ من كندا، تدخل الغالبية العظمى من العمال المكسيكيين كندا في إطار البرنامج العمال الزراعيين الموسميين، موضوع اتفاق محدد بين كندا والمكسيك (باستثناء اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية)، هذا البرنامج يراقب بعناية ظروف العمل من أجل توفير احتياجات العمل الزراعي، لضمان احترام العمال

1- René Huacuja, M.A.P. **Opit**, Pp 22 – 23.

الأجانب وضمان عودتهم إلى بلدهم الأصلي. يأتي كل عام 12 ألف عامل مكسيكي إلى كندا، وخاصة في أونتاريو وفي كيبيك، بموجب اتفاق كندا كويبك،حيث يعتبر هذا الأخير هو المسؤول عن إصدار شهادة قبول العمال المكسيكيين.

سياسة الهجرة في كندا مرادف للنجاح، هي توفير القوى العاملة الماهرة على نحو متزايد، بسبب النهج الانتقائي لها، ومع ذلك فإنها تنطوي على عملية من المرجح أن تستغرق وقتا طويلا ومكلفة، وتجدر الإشارة أيضا إلى قرب كندا والولايات المتحدة، والتي يجب أن تحاول القيام بكل ما في وسعها للحفاظ على قوة العمل و الجودة.[1]

في الختام، أن النموذج الكندي متعدد الثقافات سوف يتطلب إعادة تعريف الصراع ضد العنصرية ومفهوم "الإقامة المعقولة".

الفرع الرابع: الهجرة من أمريكا اللاتينية إلى المكسيك:

أسفرت عملية التي وضعتها في حصيلة غير نهائية من سبعة بلدان أمريكا الوسطى والمكسيك، يومي 28 و29 يونيو 1994 تحت رعاية الحكومة المكسيكية والأمم المتحدة. لغواتيمالا، واتفاق أوسلو، وقعت في يونيو مجمعة داخل الاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا، نحو إعادة إدماج المشردين واللاجئين،أما بالنسبة للحكومة المكسيكية، وهي ملتزمة تشجيع العودة الطوعية إلى الوطن ودراسة إمكانيات التكامل في ولايات كامبيتشي، وكوينتانا رو تشياباس والمهاجرين الغير شرعيين الذين لم يعودوا الى بلدانهم الأصلية.

بدأت العودة إلى الوطن قبل فترة طويلة من التوقيع على اتفاقات السلام في غواتيمالا، التي وقعت في ديسمبر كانون الاول عام 1996. والعودة الجماعية في غواتيمالا مكان أخذ في ثلاثة أشهر، بين أكتوبر 1992 وشهر يناير 1993، وذلك بفضل التعاون الوثيق بين المكسيكي والمؤسسات الدولية، وأيضا بفضل الضغوط الدولية، يوقعون اتفاقات مع حكومة غواتيمالا، والحكومة المكسيكية تطوير برنامج تثبيت الهجرة في أغسطس 1996، ذلك لإعطاء صورة جيدة للبلاد في الخارج، يعزز مكانة المكسيك في حل النزاعات الإقليمية وتوعية الرأي العام تجاه قضية الهجرة.[2]

1- René Huacuja, M.A.P. **Opit**, P 24.
2- https://www.albayan.ae, consulté le 01/04/2018, à 18:49.

المطلب الثاني: أسباب الهجرة بين دول النافتا

هناك العديد من الأسباب التي تؤدّي إلى الهجرة غير شرعية بين دول النافتا تتمثل فيما يلي:

الفرع الأوّل: الأسباب السياسية:

أولا– أسباب الدفع:

1-**نسبة الجريمة المرتفعة:** هناك معدلات الجريمة مرتفعة بشكل لا يصدق في المكسيك، وخاصة في العاصمة، وتصل معدلات جرائم القتل إلى حوالي 10 إلى 14 لكل 100 ألف شخص (بمعدل 10.9 لكل 100 ألف في العالم)، وتشكل الجرائم المرتبطة بالمخدرات مصدر قلق كبير. ويعتقد أنه في السنوات الخمس الماضية، قُتل 47500 شخص في جرائم تتعلق بالمخدرات، سينتقل الكثير من المكسيكيين خوفًا على حياتهم ويأملون أن تكون أميركا مكانًا أكثر استقرارًا للعيش فيه، مع انخفاض معدلات الجريمة.

2- **ارتفاع نسبة البطالة والفقر:** ارتفعت البطالة بشكل كبير في السنوات الأخيرة، في عام 2000 كانت معدلات البطالة في المكسيك عند 22 بالمئة، ومع ذلك، في عام 2009، ارتفعت بنسبة 34.43٪، مما جعلها تقف عند 5.37 بالمئة في عام 2010، كما أن اغلبية السكان المكسيكيين هم مزارعون، يعيشون في المناطق الريفية حيث درجات الحرارة الشديدة وضعف الجودة الأرض تجعل من الصعب في الواقع العمل بالمزرعة. يزيد ذلك في كفاح العديد من العائلات المكسيكية، حيث يعيش 47٪ من السكان تحت خط الفقر. مع ارتفاع معدلات البطالة والفقر هذه، يضطر الناس للانتقال إلى أمريكا، حيث لديهم آفاق أفضل، حتى يتمكنوا من إعالة أسرهم والحفاظ على مستوى معيشي معقول.

3- **المناخ والأخطار الطبيعية:** قد يجبر الناس على الانتقال إلى أمريكا، لأن المكسيك هي منطقة قاحلة للغاية تعاني من نقص المياه حتى في المناطق الأكثر تطوراً، كما تعاني البلاد من الكوارث الطبيعية بما في ذلك البراكين، الزلازل، الأعاصير وأمواج تسونامي، وقد تجبر الكوارث الطبيعية الأخيرة الناس على الهجرة إذا دمرت منازلهم أو أصبحت غير صالحة للسكن،مما يمكن الأشخاص الذين يعيشون في مناطق الخطر أن يهاجروا أيضًا خوفًا على حياتهم.

ثانيا– أسباب الجذب:

هناك اختلاف ملحوظ في نوعية الحياة بين أمريكا والمكسيك. يمثل الفقر، كما ذكر أعلاه، قضية رئيسية في المكسيك، حيث يعاني 6٪ من السكان من الوصول إلى مياه الشرب "المحسنة".[1] البنية التحتية

1-Alex Jackson, **Mexico to USA Migration**, 13/09/2015, cit web: https://geographyas.info/population/mexico-to-usa-migration, consulté le 05/05/2018 à 17:41.

للمكسيك غير متطورة بشكل كبير بالمقارنة مع أمريكا. على الرغم من كونها أغنى 11 دولة في العالم، إلا أن المكسيك لديها أيضاً أعلى مرتبة تقدر بنسبة الدولة العاشرة فقرا.

تقدم أمريكا مستويات معيشة وخدمات جيدة، مثل الرعاية الصحية، يغري الناس للانتقال إلى أمريكا من أجل حياة أفضل. تساعد مجتمعات المهاجرين الموجودة في ولايات مثل :تكساس وكاليفورنيا في جذب الناس نحو الهجرة،كما تسهل المجتمعات القائمة على الأشخاص المهاجرين الاستقرار بمجرد انتقالهم، ويمكن لأفراد العائلة والأصدقاء الذين انتقلوا بالفعل أن يشجعوا الآخرين على الانتقال، كما يحث الناس على الانتقال من أجل أن يكونوا مع عائلاتهم،86.1٪ من سكان المكسيك يمكنهم القراءة والكتابة مقابل 99٪ من سكان أمريكا، بالإضافة إلى ذلك ينتهي غالبية الطلاب في المكسيك من المدرسة في سن 14، مقابل 16 في أمريكا. تظهر هذه الإحصائيات أن هناك فرصًا أكاديمية أفضل بكثير في أمريكا منها في المكسيك، والتي يمكن أن تغري المكسيكيين للهجرة من أجل تحسين التعليم، إما لأنفسهم أوعلى الأرجح من أجل أطفالهم في المستقبل، وحصولهم على منح التمدرس، و السماح لهم بالحصول على وظائف أعلى أجرا

كندا هي دولة تمتاز بالديمقراطية، متعددة الأعراق، تتمتع بسمعة عالمية كمدافع عن حقوق الإنسان،على الرغم من السجل القوي للحقوق المدنية والسياسية الأساسية التي يضمنها الميثاق الكندي للحقوق والحريات، تواجه الحكومة الكندية تحديات حقوق إنسان طويلة الأمد،ويتعلق الكثير منها بحقوق الشعوب الأصلية، بما في ذلك انتهاكات لحقها في الحصول على مياه الشرب المأمونة، وإساءة استخدام الشرطة للنساء من السكان الأصليين. كما تواجه كندا قضايا حقوق الإنسان الخطيرة المتعلقة بالاحتجاز، بما في ذلك وضع الأطفال في مراكز احتجاز المهاجرين.

ينبغي تهنئة الحكومتين الفرنسية والكندية لأنهما أصبحتا أحدث البلدان التي تصادق على الالتزام السياسي الدولي المعروف بإعلان المدارس الآمنة .لا يزال يتعين على الحكومة إيلاء الاهتمام الكافي للفقر الشامل، والإسكان، والمياه، والصرف الصحي، والرعاية الصحية، ومشاكل التعليم في مجتمعات السكان الأصليين، لا سيما في المناطق النائية والريفية. حثت لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري في سبتمبر / أيلول الحكومة على معالجة ما وجدته من انتهاكات مستمرة لحقوق الشعوب الأصلية.[1]

لا يزال عدم كفاية الحصول على مياه نظيفة وآمنة ومياه الشرب يشكل مصدر قلق كبير للصحة العامة في العديد من مجتمعات السكان الأصليين. إن رداءة نوعية المياه في مخزونات الأمم الأولى لها تأثير خطير على الصحة والنظافة، خاصة بالنسبة للأفراد :الأطفال والشيوخ والأشخاص ذوي الإعاقات، وتشكل أيضا تهديد

1- https://www.hrw.org/world-report/2018/country-chapters/canada, November 28, 2017, 2018/05/9, 21:14.

للمهاجرين غير شرعيين، قدمت كندا تحديثًا للتقدم المحرز نحو الوفاء بالتزام رئيس الوزراء "ترودو" بإنهاء المشورة بشأن مياه الشرب في غضون خمس سنوات، والتزمت باتخاذ نهج جديد لإصلاح أزمة مياه الشرب.

وأعلن مكتب رئيس الوزراء في جانفي2017 أنه سيتعامل مع التلوث بالزئبق "مرة واحدة وإلى الأبد"، على الرغم من أن رئيس الوزراء ادعى فيما بعد أنه قضية إقليمية. وكانت الاستجابات على المستوى الاتحادي وعلى مستوى المقاطعات لاحتياجات السكان الصحية والتلوث البيئي الأوسع غير كافية على الإطلاق، رغم أن حكومة أونتاريو تعهدت بمبلغ 85 مليون دولار كندي في منتصف عام 2017 لتنظيف النهر، العنف ضد النساء والفتيات من السكان الأصليين النساء والفتيات من السكان الأصليين أكثر عرضة للعنف من نظرائهن من غير السكان الأصليين في كل مقاطعة وإقليم من كندا. وبينما تشكل النساء من السكان الأصليين 4.3% فقط من مجموع الإناث، فإنها تمثل 16 % من مجموع جرائم القتل النسائية و11.3 % من النساء المفقودات في البلد.

أكدت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في تحقيقها لعام 2015 بشأن جرائم قتل واختفاء نساء وفتيات السكان الأصليين، أن التمييز العنصري والتهميش الاجتماعي – الاقتصادي هما من الأسباب الجذرية للعنف.

سبتمبر 2016، أطلقت الحكومة الكندية تحقيقاً وطنياً لمدة عامين حول النساء والفتيات من السكان الأصليين المفقودين، يكلف التحقيق بدراسة الأسباب الجذرية والاستجابات المؤسسية لمستويات العنف المرتفعة.

وقد دعت هيومن رايتس ووتش ومجموعات أخرى التحقيق الوطني إلى دراسة دقيقة كيف تساهم إخفاقات الشرطة في تعرض نساء السكان الأصليين للعنف. وحتى الآن، أحرزت كندا تقدماً محدوداً فقط لضمان خضوع الشرطة للمساءلة عن حالات الفشل هذه في عمل الشرطة. يؤدي غياب المساءلة عن ارتكاب انتهاكات الشرطة ضد نساء السكان الأصليين إلى تفاقم التوترات التي طال أمدها بين الشرطة ومجتمعات السكان الأصليين في كندا،هذه التهديدات التي يعيشها السكان الكنديين تؤدي الى الهجرة داخل البلد الأصلي أو الهروب الى الولايات المتحدة الأمريكية.

أبدت الحكومة الفيدرالية الكندية ووكالة خدمات الحدود لإصلاح نظام احتجاز المهاجرين واتخذت خطوات لمعالجة القضايا المنهجية في نظام احتجاز المهاجرين،ومع ذلك لا يحظر القانون والسياسة الكنديين احتجاز الأطفال في مجال الهجرة، ولا يحد من مدة احتجاز الأطفال في مراكز احتجاز المهاجرين.[1]

1- https://www.hrw.org/world-report/2018/country-chapters/canada, November 28, 2017, 2018/05/9, 21:14.

الفرع الثاني :الأسباب الاقتصادية:

المسألة الاقتصادية هي في قلب حركة الهجرة على هذه الحدود، غالبًا ما تكون تلك اللامساواة الاجتماعية والفقر هي التي تشكل أساس عملية الهجرة، إن فكرة التبادل هنا تأخذ شكلاً خاصاً، حيث أن الاختلافات وعدم المساواة بين الولايات المتحدة والمكسيك مهمة من وجهة نظر اقتصادية، تعتبر الزراعة، ونظام "ماكيلادوراس"، والسياحة أهم القطاعات التي هي بلا شك ضرورية، حيث أن الزراعة الأمريكية تعتمد على العمالة غير القانونية. على مدار تاريخ هذه الحدود غالباً ما تكون حركات الهجرة حركات عمالية من الجنوب لتوفير احتياجات النظام الإنتاجي لأمريكا الشمالية، وهي في الأساس الزراعة التي تمثل القطاع الأكثر تطلباً من هذا العمل الرخيص من الجنوب.

يجب أن يكون من المعروف أن اليوم في الولايات الجنوبية للولايات المتحدة، تشير التقديرات إلى أن حوالي 80 ٪ من العمال غير الشرعيين في القوى العاملة في القطاع الزراعي. غالباً ما يعمل هؤلاء العمال مقابل 10 دولارات فقط في اليوم في المكسيك، حيث تبلغ الأجور في حدود 38 دولاراً في اليوم في الولايات المتحدة، المصلحة المالية واضحة، وهكذا يجري بناء نوع من نظام "الفوز المتبادل" بين ملاك الأراضي والمزارعين الأميركيين والعمل السري. إن وجود هؤلاء العمال غير الشرعيين يفيد في كل شيء القطاع الاقتصادي، وبدونها لا يمكن لقطاع الزراعة أن يستمر طويلاً،

وفي الوقت نفسه، يمكن للشركات التي تعتمد على الأراضي المكسيكية أن تعتمد على قوة عاملة رخيصة وذات مهارات منخفضة، والتي كان من السهل إسكات مطالبها الاجتماعية، ثم تم وضع نظام كامل على جانبي الحدود: إنشاء مصانع ثنائية يتم تنظيم هذا النظام من الجانب الأمريكي من وظائف الإدارة والإشراف، ومن الجانب المكسيكي لمراكز الإنتاج والتجميع. الفروع المهيمنة هي: تجميع المعدات الكهربائية والإلكترونية، والأحذية والملابس، والمعدات الميكانيكية والنقل، ولا تزال اليوم ثلاث ولايات في شمال المكسيك تركز معظم المصانع في باجا كاليفورنيا وتشيهواهوا وتاموليباس.

من عام 2001، خسرت المكسيك ثُمن مجموعتها في شركات "ماكيلادوراس"، ولكن على وجه الخصوص ما يقرب من ثلث القوى العاملة المستخدمة في الواقع، تم تحويل 40 ٪ من الاستثمار الأجنبي المباشر التي كانت موجهة سابقاً إلى المكسيك إلى بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية، أو إلى الصين، هذا الأخير سيحرم المكسيك، لأول مرة في عام 2004، ثاني أكبر مصدر للولايات المتحدة وكندا.[1]

يبدو أن نظام "ميكالادوراس" لم يتمكن من حل مشكلة التوظيف أو مشكلة عدم المساواة الاجتماعية،ونتيجة لذلك لم يكن لهذا التأثيرات المرجوة على الهجرة بعيداً عن تثبيت السكان على الجانب

1- Philip Randrianarimanana,**Opit**.

المكسيكي، ساعدت اتفاقيات التجارة الحرة (NAFTA) بالتأكيد على تطوير التجارة، لكنها لم توقف جاذبية الاقتصاد الأمريكي لمئات الآلاف من المكسيكيين. كان تأثير الفرص المتاحة لعدد قليل من الشركات ممتلئًا، مما أتاح قوة عاملة رخيصة للتصنيع، ولكنه لم يسمح بتطوير قطاعات جديدة ومستدامة في المكسيك، وحافظ على بلد في الاعتماد على صادراتها إلى الولايات المتحدة. اليوم أصبحت مساحات جديدة مثل الصين أكثر جاذبية. يجد نظام "ميكالادوراس "والقوى العاملة التي يركزون عليها أنفسهم يواجهون صعوبات جديدة يحاول البعض الالتفاف عليها أثناء محاولتهم الهجرة إلى الولايات المتحدة.

مع ارتفاع معدلات البطالة في أمريكا، يريد الأميركيون هذه الوظائف الوضيعة، لكن العديد من المهاجرين قد استلموا وظائفهم بالفعل. هذا يمكن أن يؤدي إلى زيادة التوتر الاجتماعي كما يعتقد الأميركيون أن يتم اتخاذ وظائفهم من قبل المهاجرون يعملون بأجور منخفضة بشكل لا يصدق، كثيرًا ما يُتوقع من الأميركيين الذين يائسين للعمل أن يعملوا بهذه الأجور المنخفضة بشكل لا يصدق، والتي لا يمكنهم تحملها، مما يؤدي إلى زيادة الفقر في أمريكا. وتحل العديد من الشركات الآن محل العمالة الأمريكية بعمالة مهاجرة أرخص، وكذلك معدلات البطالة المتزايدة، حيث يُجبر الناس على ترك وظائفهم. وبينما يعمل المهاجرون المكسيكيون القانونيون ويدفعون الضرائب، فإنهم غالباً ما يرسلون أموالاً تكسبهم عائلاتهم في المكسيك، بدلاً من إنفاقها في أمريكا، الأمر الذي يمكن أن يؤثر على اقتصاد البلاد، حيث تنفق أموال أقل على المنتجات التي تخضع للضريبة في أمريكا، وعلى العكس من ذلك فإن زيادة الأموال التي يتم إعادتها إلى المكسيك تساعد اقتصادها بشكل كبير لأن الناس لديهم الآن أموالاً للإنفاق على السلع والخدمات.

مع خروج الناس من المكسيك، يتم تخفيف الضغط على الأرض والخدمات الاجتماعية والوظائف، ستنخفض البطالة ولن تصبح الخدمات الصحية أكثر صعوبة مع انخفاض عدد السكان، بيد أن المشكلة تنشأ عندما تغادر القوى العاملة الشابة والمهرة، مما يؤدي إلى نقص في العمال المحتملين لملء هذه الوظائف المحررة حديثا والعمل في هذه الخدمات الاجتماعية.

يعتمد سكان المكسيك اعتمادًا كبيرًا على المواد الغذائية التي تزرع في المكسيك. لسوء الحظ، فإن غالبية المهاجرين يأتون من المناطق الريفية، مما يترك نقصا في المزارعين، وبالتالي احتمال نقص الغذاء في المكسيك.[1]

الفرع الثالث: العوامل اجتماعية:

لقد كان استيعاب المكسيكيين في المجتمعات الأمريكية مشكلة. لا يستطيع العديد من المكسيكيين التحدث باللغة الإنجليزية بطلاقة، وتظهر الدراسات أن قدرتهم على التحدث باللغة الإنجليزية لا تتحسن بشكل كبير أثناء إقامتهم في الولايات المتحدة. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أنهم يعيشون في مجتمعات مغلقة من المهاجرين المكسيكيين الآخرين مما يقلل من حاجتهم إلى استيعابهم مع أمريكا. ويمكن أن يؤدي هذا بدوره

1- Alex Jackson, **Opit**.

إلى خلق توتر بين المهاجرين والمحليين، وهو ما يمكن أن يؤدي، في الحالات القصوى، إلى الفصل العنصري والجريمة والعنف.

هناك مخاوف من أن المهاجرين يتزايدون مع تزايد معدلات الجريمة في المناطق التي يهاجرون إليها. الدخل المنخفض، وسوء التعليم، من العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى الجريمة. بالإضافة إلى ذلك، بما أن المكسيك بلد يرتبط بتهريب المخدرات، هناك مخاوف من أن المهاجرين المكسيكيين يمكن أن يقوموا بتهريب المخدرات إلى أمريكا، مما يخلق مشكلة الجرائم المتعلقة بالمخدرات.

ساعد تقديم التقاليد الثقافية المكسيكية على أمريكا، خاصة في الولايات ذات أعداد كبيرة من المهاجرين، على تحسين الجوانب الثقافية لتلك الدول. أصبح الطعام تحت عنوان المكسيكية شعبية بشكل لا يصدق في أمريكا مع افتتاح محلات الوجبات السريعة بوريتو وتاكو في جميع أنحاء البلاد. ساعد الطعام والموسيقى الجديدة في تحسين التنوع الثقافي لأمريكا بشكل كبير. مع وجود عدد كبير من المهاجرين المكسيكيين الذين لا يتحدثون الإنجليزية بطلاقة، فمن الشائع الآن أن يتم تدريس اللغة الإسبانية في المدارس الأمريكية، وتوسيع مجموعة مهارات السكان الأصغر سناً وتحسين الفرص الوظيفية المحتملة التي قد يتمتع بها الطلاب. وهذا أيضًا (يساعد قليلاً) على تخفيف حدة التوترات الاجتماعية الناجمة عن أشخاص يتحدثون لغات مختلفة لا يفهمها السكان المحليون. ومع مغادرة الكثير من الشباب للمكسيك، فإن سكانها الذين يتزايد عددهم يعتمدون على الغالبية العظمى من الأشخاص الذين غادروا، هم المسنون الذين لا يستطيعون العمل. وعلاوة على ذلك، فإن عدم وجود الأزواج الشباب يحد من معدل المواليد في المكسيك، مما يزيد من معدل الإعالة حيث لا توجد قوة عاملة لدفع الضرائب لدعم المسنين. غالبية المهاجرين الذين يغادرون المكسيك هم من الذكور الذين يغادرون عددًا كبيرًا من الإناث. وهذا أمر معقد لأنهم غير قادرين على العثور على شركاء، والزواج، وفي بلد معظمهم من الكاثوليك، لديهم أطفال (خارج الزواج). هذا، كما ذكر أعلاه، خفض معدل المواليد وزيادة نسبة الإعالة.[1]

1- Alex Jackson, **Opit**.

المبحث الثاني: الإجراءات الأمنية لمواجهة الهجرة غير الشرعية.

تعدّ الهجرة غير شرعية أكبر تهديد تواجهه الدول الأعضاء على حدّ سواء، ولهذا قامت هذه الأخيرة بوضع تدابير أمنية تتمثل في عدّة اتفاقيات وآليات للحدّ من تهديد الهجرة غير الشرعية. تمثلت في:

المطلب الأوّل: اتفاقيات التنسيق الأمني

هدد الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بإلغاء اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية (نافتا)، إذا فشلت المكسيك في تلبية مطالبه "بالمساعدة" في وقف تهريب المخدرات والهجرة غير شرعية عبر الحدود.

وقال ترامب للصحفيين، اليوم الأحد: "إذا لم يساعدوننا على الحدود فهذا أمر محزن للغاية بين بلدينا"

وكان ترامب، الذي ضغط العام الماضي، لإجراء محادثات مع المكسيك وكندا، لتحديث اتفاق "نافتا" لعام 1994 قد ذكر في وقت سابق، اليوم الأحد، أن الكونجرس يجب أن "يمرر قوانين صارمة الآن" للحد من الهجرة، وكرر دعوته لبناء جدار على طول الحدود الجنوبية للولايات المتحدة. واستشهد ترامب بتقارير عن مهاجرين من أميركا الوسطى يمرون عبر المكسيك للوصول إلى الولايات المتحدة.

القمم واتفاقيات التنسيق الأمني:

تتهم واشنطن المكسيك بعدم القيام بما يكفي لمواجهة تدفق المهاجرين غير الشرعيين. إن النصر المحتمل للسيد أوبرادور، الذي تتعارض أفكاره السياسية مع نظرائه في الإدارة الأمريكية الحالية، لن يحسم هذا النزاع حل بين الأمريكيين؟ وكما ذكرنا من قبل، فإن قضية المهاجرين في الولايات المتحدة لا تقتصر على المكسيك فحسب، بل إنها تؤثر بشكل كبير على كل أمريكا الوسطى، وبدرجة أقل على أمريكا الجنوبية. على مستوى نصف الكرة الغربي، كانت مسألة الهجرة موضوع اهتمام متقطع من قبل مجتمع الدول الأمريكية. وقد تناولت عملية القمة هذه القضية في عدد من المناسبات.

شهدت اتفاقية النافتا عقد العديد من القمم بشأن الهجرة غير شرعية تمثلت في:

1-**قمة كويبك عام 2001**: حيث اتفق البلدان المشاركة البالغ عددها 34 دولة على خطة عمل لاستكشاف ظاهرة الهجرة، مع الأخذ في الاعتبار كلا من أصولها ومصدرها والآثار.

2-**اجتماع مونتيري في عام 2004**: تمت معالجة المشكلة الأكثر تحديدًا للتحويلات المالية من المهاجرين الذين يعملون في الولايات المتحدة وكندا، التزمت حكومات الأمريكيتين رسمياً بتخفيض التكاليف المتعلقة بهذا النوع من النقل لعام 2008. هؤلاء القادة، والقضاء على الحواجز التنظيمية وغيرها من التدابير التقييدية، واستخدام التكنولوجيات الجديدة، مع الحفاظ على فعالية مالية الرقابة.[1]

1- https://www.albayan.ae, consulté le 01/04/2018, à 18:49.

3-**قمة مار ديل بلاتا في تشرين الثاني / نوفمبر 2005**: ظلت ظاهرة الهجرة مصدر قلق ثانوي، مواد الإعلان التي تتناول هذا الموضوع، رقمان في حين أن الوثيقة تحتوي على 76 مادة، تغطي فقط كمية صغيرة من الأرض الجديدة مقارنةً بالقمم السابقة في خطة العمل المرتبطة بالإعلان الرسمي للقمة، هناك مقال واحد فقط يتناول مشكلة.

يتهم الرئيس الأمريكي المكسيك "بعدم فعل شيء" لوقف المهاجرين من أمريكا الوسطى. وأشار مرة أخرى إلى "الحاجة إلى جدار" على الحدود بين المكسيك والولايات المتحدة.

أصدر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يوم الأحد 1 أفريل 2018 تصعيدًا جديدًا ضد المكسيك، حيث صرّح بأنّ المكسيك تفعل القليل جدا، إن لم يكن لا، في منع الناس من التدفق إلى المكسيك من خلال الحدود الجنوبية، ومن ثم إلى الولايات المتحدة. يجب أن يوقفوا التدفقات الكبيرة من المخدرات والناس، أو سأوقف بقرة النقود، نافتا بحاجة الى الجدار!"

لكن دونالد ترامب لم يحصل على التمويل الذي أراده لجداره في الميزانية التي وافق عليها الكونغرس الشهر الماضي – الرقم 25 مليار دولار منذ زمن بعيد – وهو يأمل في إقناع وزارة الدفاع، التي حصلت للتو في ظروف قياسية، لإطلاق الأموال اللازمة.

المطلب الثاني: آليات التنسيق الأمني

اتخذت كلّ من دول أعضاء النافتا، وعلى رأسها الو.م.أ، العديد من الإجراءات والتدابير لمكافحة الهجرة غير شرعية على حدود كل بلد من هذه الدول، من أهمها:

1- بناء جدار صلب:

اتخاذ جورج دبليو بوش رسمياً قرار بناء جدار صلب، جدار على طول الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك، احتلت هذه الفكرة إلى حد كبير عقول المواطنين الأمريكيين والسياسيين. نطاق محلي أو وطني، و"الأمن الداخلي باعتباره "آلة الحرب"، هذا الخطر القانوني للتدخل بشكل دائم علاقات الولايات المتحدة مع جيرانها بهدف عدم الثقة ،وكسر مبادئ المضيف الطويلة التي طرحها النموذج الأمريكي للمجتمع، وتحت ذريعة مكافحة الإرهاب، فإن استراتيجيات الحبس وعدم الثقة لها الأسبقية على أي مبدأ آخر، على حساب القيم الديمقراطية والإنسانية، من الواضح أن هذا القرار هو خطوة أبعد في ترسانة الأسلحة الطاردة التي تحاول إقامة الولايات المتحدة في وجه المهاجرين.[1]

1- YURI GRIPAS, nouvelle-fois-au-mexique-propos-de-l-im, Donald Trump, France, https://www.ouest-france.fr/monde/etats-unis/donald-trump/trump, consulté le: 18/05/2018, à : 21:10.

تشير الإشارة إلى أن 358 شخصًا ماتوا في هذه المرحلة على الحدود بين المكسيك والولايات المتحدة، وحتى قبل أن يصبح الجدار حقيقياً، فإن الحدود هي أرض المعارضة والتوتر بين المهاجرين وبعض الأمريكيين الذين يرفضون الأجانب الذين يحاولون المجيء للعيش في الولايات المتحدة،ومع ذلك لا تترك السلطات الأمريكية لمحاولة ثني هؤلاء مئات الآلاف من الرجال والنساء الذين يحاولون الانضمام إلى هذه الدورادو الأمريكية...

وافق كونغرس الولايات المتحدة على بناء هذا الجدار على الحدود مع المكسيك (قانون السياج الآمن). قد يمتد الحاجز 1120 كيلومترا، حوالي ثلث الحدود، لمكافحة الهجرة غير الشرعية. يمنح القانون وزارة الأمن الداخلي 18 شهراً التحكم التشغيلي للحدود، والذي يسمح بإلقاء القبض على المهاجرين غير الشرعيين. الكونغرس قد صوت بالفعل على ميزانية 1.2 مليار دولار لإطلاق مشروع من شأنه أن يكلف سبعة في المجموع. يوفر هذا المشروع لضرب الطائرات بدون طيار، الرادار وكاميرات المراقبة واللوحات الحساسة المدفونة في الأرض، فضلا عن وجود 1500 من حرس الحدود. الأحكام الجديدة المعتمدة من جانب الكونغرس والتي أصدرها الرئيس بوش في 26 أكتوبر 2006 تشمل أحكام السجن أكثر قسوة لجميع أولئك الذين يبنون أو تمويل أو استخدام الأنفاق لعبور لم يدمج القانون المعتمد بالكامل مشروع الإصلاح الشامل لهجرة الرئيس بوش.

2- إستخدام القوة العسكرية:

ترصد المراقبة الرسمية حول الدوريات على طول الحدود. دوريات الحدود مسؤولة رسمياً عن مراقبة الحدود، وقد ازدادت الموارد باستمرار في العقود الأخيرة دون أن يتراجع تدفق الهجرة في الواقع، كما انخفض عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين يعبرون الحدود.

3- استخدام التكنولوجيا:

بالإضافة إلى الموارد البشرية، سرعان ما وجد استخدام أجهزة المراقبة بالفيديو والأدوات الإلكترونية الأخرى مكانها في ترسانة المراقبة على طول هذا الشريط الطويل الذي يفصل قارة أمريكا الشمالية من الشرق إلى الغرب، هناك العديد من الأماكن التي تعبر نقاط عبور. على سبيل المثال، حول نقطة عبور مقاطعة "كوتشيس"، تحتجز شرطة الحدود الأمريكية أكثر من مليون مهاجر غير شرعي كل عام، أو على الأقل واحد من كل ثلاثة مهربين سريين. تصبح ظروف عبور الحدود صعبة بشكل متزايد، مميتة بالنسبة للمهاجرين، دون أن يتناقص عدد المرشحين للمرور.[1]

1- Cecilia Imaz, **L'immigration au cœur de la relation Mexique-Etats Unis**, cit web: www.cairn.info/revue-politique-americaine, consulté le: 06/05/2015, à 16:22.

جميع المعدات تتكون من GPS وكاميرات الفيديو، نظارات الأشعة تحت الحمراء، ومناظير والذخائر والأسلحة والطائرات بدون طيار، التمويه، ترسانة المراقبة والردع يجتمعون حول مدينة Tombstone على سبيل المثال، يقومون بعمل سياسي وميداني حقيقي أثناء مراقبة الحدود. يعتبرون هذا المكان كممر منفرد للغاية. ولاية أريزونا بأكملها هي منطقة حساسة للغاية بالنسبة لهم.

4- استخدام الميليشيات الخاصة:

بالإضافة إلى السلطات الرسمية، تقوم العديد من الميليشيات الخاصة بمراقبة هذه الحدود الممتدة على أكثر من 3200 كم، وهذه الميليشيات مؤلفة من مواطنين أمريكيين وعسكريين وضباط شرطة متقاعدين، يقومون بحملة مراقبة حقيقية على طول الحدود. نهجهم براجماتي وسياسي، هذه الميليشيات بعيدة جدا عن الطيف السياسي الأمريكي، حتى في أقصى اليمين، على سبيل المثال ميليشيا "مين مينج" التي أسسها "كريس سيمكوكس" و"جيل جيلكريست" لديها خطاب سياسي واضح بشكل خاص حول رؤية "الأجانب"، تتطورت هذه المليشيات بالإضافة إلى هذا الخطاب السياسي الذي غالبا ما يكون مشوبًا بالعنصرية، وهو تكتيك شبه عسكري لمراقبة الحدود، مراقبة بعض رجال كل 300 م من الحدود.

كما توجد ميليشيات أخرى، مثل دورية الحدود الأمريكية، التي تعتبر الحدود هي خط الدفاع الأول للبلاد. رؤيتهم بسيطة: يتم استثمار رجال الميليشيات في مهمة دفاع، ويجب عليهم تعويض أوجه القصور في الدولة، هذه هي واحدة من أوائل الميليشيات التي لديها طائرات استطلاع بدون طيار (تبلغ قيمتها حوالي 14000 دولار والتي تعطي فكرة عن مواردها المالية). كما يستخدم طائرات "سيسنا الصغيرة" لمراقبة الحدود وبث ما يحدث على الحدود في الوقت الحقيقي تقريبا على شبكة الإنترنت.

5- برنامج "داكا" (DACA):

"داكا" هو برنامج تصريح إقامة مؤقت للمهاجرين غير الشرعيين الذين وصلوا كقاصرين في الولايات المتحدة. أنشأها باراك أوباما، ألغيت في سبتمبر 2018 من قبل الرئيس الحالي دونالد ترامب، الذي كان قد طعن أمام الكونغرس للتصويت من أجل إصلاح الهجرة بدلا من ذلك. لكن الأغلبية والمعارضة لم يتمكنوا من إيجاد أرضية مشتركة وتم إلغاء البرنامج في إجراءات قانونية مختلفة.[1]

المطلب الثالث: تقييم التنسيق الأمني:

على الرغم من اتفاقية NAFTA، في حوالي 15 عامًا من التقدم الاجتماعي، إلاّ أنّها لم تكن قادرة على الحد من التدفق المستمر للمهاجرين، يبقى الأمل في العثور على وظيفة من قبل المهاجرين غير شرعيين من أجل تدعيم العائلات بأكملها، مما يشكل خطر الموت على طول الحدود، ومئات القتلى كل شهر، وفي عداد المفقودين، تضاف في نوع من الاحصائيات المروعة عدد أكبر أو أقل من تجار المافيا باستخدام هؤلاء

1- https://www.politico.com, consulté le: 06/05/2018, à: 18:30.

الرجال والنساء الذين يحاولون عبور الحدود، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، الدعارة، وشبكات التهريب...الخ، كل هذا يساعد على تهيئة الظروف لوفيات كبيرة، ولكن أيضا تمثل مكاسب مالية لعدد قليل من الأفراد والجماعات.

كما أن التقييم لجهودات التنسيق الأمني للنافتا تعددت فيه الآراء والمواقف بين الصحافة، الدول، المنظمات الدولية، رؤساء الأحزاب السياسية، المفكرين والباحثين، وكذا مخابر الدراسات المستقبلية :...الخ على النحو التالي:

- **تقييم الصحافة المكسيكية:**

بالنسبة للصحافة المكسيكية، فإن السياسة الأمريكية المتمثلة في الحواجز والعسكرة على حدودها الجنوبية محكوم عليها بالفشل حيث صرحت ب: "لا يتناقض تعزيز التدفق الحر للسلع والخدمات بين الدول، بينما من ناحية أخرى جدران الفصل ترتفع بين البشر؟" .

حيث تتشابك المصالح الأساسية لدولتين تتمتعان بالسيادة، ليس مع التدابير الأحادية الجانب التي تتخذها أي حكومة بمفردها. الهجرة مشكلة أساسية ومعقدة تتطلب حلاً متكاملاً يعتمد على الاتفاقيات الثنائية.

العالم لا يحتاج إلى جدران، بغض النظر عن مدى القوة التي قد تبدو عليها الهجرة، بل نقاط قوة أقوى وأكثر متانة بين البشر تسمح لهم بالعمل معاً من أجل الرفاهية العامة.[1]

- **تقييم الصحافة الأمريكية:**

"دي لوس أنجلوس" ترحب بتعبئة المواطنين حول هذا النقاش السياسي في العاصمة الأمريكية"اللاتينيين يكون لها وجود قوي في واشنطن مع المنظمات التي تراقب والمناورة لصالح التشريع، تقوم الصحافة الأمريكية بإجراءات استثنائية، كما تم تنظيم يوم لوبي إن ممارسة الضغط طريقة مباشرة وفعالة للضغط من أجل المزيد من قوانين الهجرة العادلة والإنسانية".

بعد أن وعد الرئيس "ترامب" ببناء جدار على كامل المسافة من الحدود، كما يؤكد أنه بما أن العديد من العناصر تعمل كحاجز طبيعي، فإن طوله سيكون أصغر بكثير.

- **إجراءات التنسيق تؤكد على العنصرية والتمييز:**

يبدو أنّ حكومتي الولايات المتحدة والمكسيك، بالإضافة إلى بلدان أخرى في العالم، تبتعدان عن الحفاظ على سياسات الهجرة والهجرة التقليدية بحثاً عن مساحات جديدة وبدائل جديدة في العالم. أزمة "الحكم" لظاهرة الهجرة ،هذه هي الزيادة في الهجرة غير الشرعية، وتزايد حالات كراهية الأجانب والتمييز، والزيادة في "تجارة الهجرة"، وعدم التناسق بين سياسات الهجرة والمساحات الإقليمية. التكامل الاقتصادي، ومشاكل

1- YURI GRIPAS, Opit.

العلاقات الثنائية بين البلدان التي تشهد تدفقات الهجرة عبر الحدود، وأخيرا التناقضات بين سياسات الهجرة والحاجة إلى القوة البشرية، على سبيل المثال لا الحصر.

- **تقييم المنظمات الدولية للتنسيق الأمني:**

واستجابة لهذه الأزمات، لم تكن الاستجابات الحكومية حاسمة بسبب تصميمها وتنفيذها من جانب واحد. وتوصي المنظمات الدولية، مثل المنظمة الدولية للهجرة، بتنظيم سياسات ثنائية ومتعددة الأطراف من أجل التوفيق بين التوقعات والاحتياجات الاجتماعية لحركات الهجرة، وقيام الدول بتقديم حلول دائمة. للمسؤولين، تتمثل الأهداف الرئيسية في تمييز البدائل الإستراتيجية المحتملة، في كشف التشابك بين الأولوية المسبقة للهجرة ووضع أدوات صالحة للقيام بعمل مشروع وفعال، في سياق محدود بالشروط. الاقتصاد الكلي الدولي، والأدوات القانونية والإدارية التي لا يمكن الاعتماد عليها دائما.

- **تقييم التنسيق الأمني من قبل الولايات المتحدة:**

أصبح المكسيكيون الآن أول مجموعة عرقية في موجة المهاجرين الجدد، ويؤثرون، إلى جانب بقية الاسبانيين، على أسلوب الحياة الأميركي من خلال قدرته على التعبئة والتعاطي السياسي.

الهجرة هي موضوع حساس في كلا البلدين في سياق الحرب على الإرهاب والخوف من الهوية الوطنية الأمريكية، تميل المواقف المتطرفة التي تُجرِّم المخالفات غير القانونية والضغط من أجل بناء جدار على طول الحدود، إلى إيجاد نقطة توازن . التحدي الذي يواجه المكسيك هو معالجة أسباب الهجرة وتقديم رؤية مشتركة مع الولايات المتحدة حول تكاليفها ومنافعها.

- **دور الشركات الأمريكية في زيادة تدفق الهجرة غير شرعية:**

وفي الوقت نفسه، يمكن للشركات الأمريكية التي تقوم بتأسيس متاجر في الأراضي المكسيكية أن تعتمد على قوة عاملة رخيصة، والتي كان من السهل إسكات مطالبها الاجتماعية.

وسيستمر نمو قطاع ماكيلادورا من 1965 إلى 2001. ومن 50 شركة في عام 1965، ارتفعت صناعة التصدير في ماكيلادورا إلى 3200 في عام 1999، قبل عام محوري من الانخفاض في 2001/2000. وباعتبارها المولد الرئيسي للنقد الأجنبي، فإنها توظف 1.2 مليون شخص، وهو ما يمثل 4 من أصل 10 وظائف في قطاع التصنيع.[1]

من عام 2001، خسرت المكسيك ثُمن مجموعتها في maquiladoras، ولكن على وجه الخصوص ما يقرب من ثلث القوى العاملة المستخدمة. في الواقع، تم تحويل 40 ٪ من الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) التي كانت موجهة سابقاً إلى المكسيك إلى بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية، أو إلى الصين. هذا الأخير سيحرم المكسيك، لأول مرة في عام 2004.

1- YURI GRIPAS, Opit.

يبدو أن نظام maquiladora فشل في حل مشكلة التوظيف أو عدم المساواة الاجتماعية.

بعيدًا عن تثبيت السكان على الجانب المكسيكي، ساعدت اتفاقيات التجارة الحرة (NAFTA) بالتأكيد على تطوير التجارة، لكنها لم توقف جاذبية الاقتصاد الأمريكي لمئات الآلاف من المكسيكيين.

إن تأثير الفرص بالنسبة لبعض الشركات الأمريكية لم يسمح بتطوير قطاعات جديدة في المكسيك وحافظ بشكل خاص على اعتماد هذه الأخيرة في مقابل صادراتها إلى الولايات المتحدة. اليوم، أصبحت مساحات جديدة مثل الصين أكثر جاذبية.

- **تقييم التنسيق الأمني من طرف مسؤولي المكسيك:**

بدأ المرشحون للانتخابات الرئاسية المكسيكية حملتهم من خلال الرد على تصريحات الرئيس دونالد ترامب. وقال المرشح اليساري أندريس مانويل لوبيز أوبرادور وهو من أبرز المرشحين الحاليين لاستطلاعات الرأي من سيوداد خواريز على الحدود مع ولاية تكساس (الولايات المتحدة) إنه سيطالب باحترام المكسيكيين.

وصرح المترشحين ب"لن تكون المكسيك ولا شعبها الكرة الضعيفة لأي حكومة أجنبية."

"ليس مع الجدران، ولا باستخدام القوة التي نحلها المشاكل الاجتماعية أو القضايا الأمنية"، كما أصر.

وأضاف عمدة مدينة مكسيكو سيتي السابق أنه لم يستبعد إمكانية تغيير آراء دونالد ترامب "حول سياسته الخارجية الخاطئة، ولا سيما موقفه المتعجرف تجاه المكسيكيين".

من جانبه، **طالب ريكاردو** أنايا، الذي يقود ائتلافا من الأحزاب اليمينية واليسارية، بالحزم والكرامة بعد التصريحات الجديدة للرئيس الأمريكي. وقال أنايا في سان خوان دي لوس لاجوس بولاية جاليسكو حيث بدأ حملته "نحن بحاجة إلى علاقة جديدة بمسؤولية مشتركة واحترام متبادل، إن ظاهرة الهجرة تثير قلق المكسيك والولايات المتحدة. كما أشار إلى مسؤولية الولايات المتحدة عن تهريب الأسلحة، وقال "80٪ من الأسلحة التي يقتل بها الناس في بلادنا تأتي من الولايات المتحدة".

دافع وزير الخارجية المكسيكي: كي لويس فيديجاراي عن التعاون في مجال الهجرة بين البلدين. "لا ينبغي التشكيك في هذا التعاون على أساس معلومات غير دقيقة. ان الدفاع عن الكرامة وحقوق الانسان لا يتعارض مع حكم القانون".

تعمل المكسيك والولايات المتحدة كل يوم على الهجرة في جميع أنحاء المنطقة، تعكس الحقائق بوضوح هذا لا ينبغي استخدام تقرير إخباري غير دقيق للتشكيك في هذا التعاون القوي، كما أن الحفاظ على كرامة الإنسان وحقوقه لا يتعارض مع سيادة القانون.[1]

1- YURI GRIPAS, **Opit**.

- **تقييم الاتفاقية:**

نجحت الاتفاقية في تحقيق النتائج التالية:

- حسب الحكومة الكندية، فإن "نافتا" هي الاتفاقية التجارية المفضلة الأولى من نوعها.
- الملامح الأولى لها ظهرت عام 1992 عندما أعلن الرئيس جورج بوش الأب سعي الدول الثلاث لإنشاء "أكبر وأغنى وأكثر الأسواق إنتاجية في العالم".
- الاتفاقية ألغت بشكل تدريجي معظم التعريفات الجمركية ووضعت نظاما للتخلص من باقي العوائق الإجرائية أمام حركة التبادل التجارية بين الدول الثلاث.
- توفر الاتفاقية للمستثمرين من الدول الثلاث هيئة قانونية مستقلة لحل النزاعات.
- تغطي الاتفاقية مساحة تناهز 22 مليون كيلومتر مربع وتضم قرابة نصف مليار نسمة.
- تجاوز الناتج الإجمالي المحلي للدول الثلاث عام 2015، في ظل الاتفاقية 20 تريليون دولار أميركي.
- معظم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة وكندا كان معفيا من الرسوم قبل توقيع الاتفاقية.
- هدفت الاتفاقية إلى مساعدة أصحاب المشاريع التجارية الصغيرة وذلك عبر تخفيض التكاليف وتسهيل عمليات البيع والشراء.
- أكد مركز الخدمات البحثية بالكونغرس، الذي يقدم تحليلات مستقلة، في عام 2015 أن "الاتفاقية لم تؤد إلى خسارة في الوظائف مثلما حذر معارضوها، ولم تؤدي إلى مكاسب مالية ضخمة كما توقع مؤيدوها"

- **تقييم نجاح الاتحادالأوروبي مقابل فشل النافتا في مواجهة الهجرة:**

إنفاذ الحوار البناء حول ظاهرة الهجرة الدولية، من أجل تحسين وضع المهاجرين والاقتصاد العالمي و لضمان أن الهجرة تحدث في إطار عملية منظمة تفيد جميع الأطراف وتعزز الإنتاجية العالمية" على الجانب NAFTA، فإن الوضع ليس أفضل بكثير على عكس الاتحاد الأوروبي، الذي تكون عملية تكامله أكثر تقدمًا، فإن اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية لا تقدم الكثير للهجرة.[1]

كما أن الأعضاء المنتسبين الى الاتقاقية يتسببون في الهجرة عن طريق الطلب المتزايد على اليد العاملة المكسيكية في سوق الولايات المتحد، تدرك معظم التحليلات أن التدفق المتنامي للمهاجرين في أمريكا اللاتينية مرتبط بشكل أساسي بعدم تطابق كبير بين الطلب على العمالة الرخيصة في الولايات المتحدة وبين مجموعة كبيرة من العمال المستعدين لإدارة العديد من الوظائف.

- **تقييم" روبيرت باستور" للتنسيق الأمني:**

يرى روبرت باستور، "الحل الوحيد هو تقليل الفجوة في الدخول بين المكسيك والولايات المتحدة ". ولهذه الغاية، يقترح إنشاء صندوق استثمار في أمريكا الشمالية، يهدف إلى تمويل، على غرار الاتحاد الأوروبي، تشييد

1- YURI GRIPAS, **Opit**.

البنى التحتية في المناطق الجنوبية من المكسيك لتحفيز النمو الاقتصادي، وبالتالي الحد من حركة السكان نحو ووفقاً للسيد باستور، "إذا بدأت المكسيك في النمو بمعدل الولايات المتحدة وكندا، فسيبدأ المكسيكيون بالتفكير في مستقبلهم في المكسيك بدلاً من التخطيط لخارجهم شمالاً".

ومع ذلك، يبدو أن مجهود مثل هذا الجهد الإقليمي لم يؤت ثماره، حيث أن إنشاء هياكل للتعاون والتكامل لم يحرز تقدما يذكر منذ بدء نفاذ معاهدة نافتا في عام 1994.

- **تقييم دول أمريكا اللاتينية للتنسيق الأمني:**

فمن وجهة نظر إقليمية، قامت العديد من بلدان أمريكا اللاتينية مؤخراً بجهود دبلوماسية تهدف إلى زيادة التعاون وتجميع مصالح أمريكا اللاتينية بشأن هذه القضية.

عقد اجتماع في مكسيكو سيتي بين وزراء وممثلي كولومبيا والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس وجمهورية الدومينيكان وبنما ونيكاراغوا وبالطبع المكسيك،كان الهدف من الاجتماع هو وضع استراتيجية مشتركة للدفاع عن واشنطن لمطالبها حول التدابير التي يتم تبنيها أو تبنيها من قبل الولايات المتحدة بشأن الهجرة، وانتقد الوزراء والمندوبون عناصر الإصلاح المطروحة حاليا على طاولة مجلس الشيوخ، بما في ذلك بناء الجدار الأمني. حتى أنّ إدواردو شتاين نائب الرئيس الجواتيمالي ادعى أن بناء مثل هذا السياج على الحدود المكسيكية كان "إهانة لأميركا اللاتينية من قبل حكومة تدعي أنها شريكنا". والتي ترى شعبنا بأنه وباء".

كما انضمت فنزويلا، فضلاً عن المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان وقضايا التنمية، بما في ذلك منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش، إلى إدانة الإصلاح المقترح. في فيفري، عُقد اجتماع آخر في كولومبيا، وهو يجمع هذه المرة إحدى عشرة ولاية أمريكية لاتينية وافقت الدول الحاضرة على القيام بحملة ضغط من أجل التأثير على النقاش الولايات المتحدة .ومع ذلك، يمكن للمرء أن يتساءل جديا عما إذا كان من المرجح أن تؤتي هذه الحملة ثمارها أولاً.[1]

- **تقييم الدولة المكسيكية للتنسيق الأمني:**

لم يسفر اجتماع المكسيك عن بيان شديد العدائية ولم يكن للأسف أثر يذكر في وسائل الإعلام الأمريكية. تم تقديم بعض الطلبات إلى ومع ذلك، لوحظ أيضا أن البلدان الحاضرة في الاجتماع احترمت الحق السيادي للولايات المتحدة في متابعة سياستها الخاصة بالهجرة والأمن. علاوة على ذلك، وباستثناء حملة الضغط، تم اقتراح القليل من الإجراءات الملموسة. قام المشاركون في الاجتماع بتكوين مجموعة عمل مشتركة حول الهجرة ذات تفويض مبهم. وستكون وظيفته بمثابة منتدى لمناقشة الهجرة وسيتعين عليه تنسيق التدخلات السياسية المستقبلية لأعضائه بشأن الموضوع ومع ذلك، فإن فعالية بنية التعاون الجديدة هذه ما زالت غير

1- YURI GRIPAS, Opit.

مؤكدة. تذكر أن هذه المحاولة المشتركة ليست الأولى التي تنظمها دول أمريكا اللاتينية. في الواقع، في عام 1996.

عقدت المكسيك مؤتمرا حول الهجرة حيث كان أحد الأهداف الرئيسية هو وضع استراتيجية للتأثير على الجدل السياسي في الولايات المتحدة حول هذه القضية. بيد أن التعبئة الأولية كانت سريعة النفاد ولم يتم التوصل إلى أي من أهداف المؤتمر.

أخيراً وبسبب تفاقم المشكلة الأمنية في الولايات المتحدة والتصور السلبي للهجرة المرتبطة بها، سيكون من المفاجئ أن توافق واشنطن على التراجع، على الرغم من تحالف أمريكا اللاتينية القوي، وصرح المحللون في المركز المكسيكي للبحوث الاقتصادية، "ستواصل واشنطن تعزيز موقفها بشأن الهجرة استمر هذا لسنوات عديدة، ولا أمل في التغيير.

- **التقييم الايجابي للتنسيق الأمني:**

إن محاولات الولايات المتحدة لجعل الهجرة غير الشرعية أكثر صعوبة لعبور الحدود ليست جديدة، ولكنها تعود إلى أكثر من عقد من الزمان ومع ذلك، فإنه مع التحول الأخير في الرأي العام المذكور في بداية هذا اكتسبت هذه القضية أهمية، يتفق معظم المحللين الآن على أن إصلاح سياسة الهجرة في البلاد أمر ضروري.

من ناحية أخرى يواجه المشرّعون الأمريكيون صعوبة في الموافقة على نوع الإصلاح الذي يجب تطبيقه، فبعضها يركز في المقام الأول على الجانب الأمني ، ويفضل أولاً احتواء تدفق الهجرة غير الشرعية، في حين أن أولئك الذين يفكرون أولاً وقبل كل شيء في الاقتصاد، يجادلون قبل كل شيء بتنفيذ برنامج للضيف عامل، وأحيانا، للتجنيس التقدمي للمهاجرين غير الشرعيين إلى البلاد، من أجل تحسين إدارة الهجرة.

يشير الاتجاه الحالي لمشاريع الإصلاح إلى وجود أوقات صعبة بالنسبة للمهاجرين من أمريكا اللاتينية والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية الإضافية لبلدان المنطقة، تكشف حالة المكسيك بشكل خاص عن الآثار الإقليمية لهذه الإصلاحات.

على الرغم من بعض المناقشات والاتفاقات بشأن هذه المسألة، لم تتم معالجة قضية الهجرة بمزيد من التعمق من قبل مجتمع البلدان الأمريكية واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. علاوة على ذلك، فإن التأثير الحقيقي لتحالفات دول أمريكا اللاتينية التي تم حشدها للضغط على واشنطن ،نظرا لأهميتها بالنسبة للاقتصاد وأمن الدول وكذلك نظام.[1]

وقد لوحظت مبادرات التعاون فيما بين الدول في هذا الصدد خارج الاتحاد الأوروبي، فإن تقييد سلطات الدولة بشأن هذا الموضوع بعيد عن أن يتم قبوله، مثل كل دول العالم تقريبًا، السيطرة على القادمين الجدد القادمين إلى البلاد .ومن المؤكد أن التهديد الإرهابي الأخير والوعي الجديد لتدفق المهاجرين في أمريكا اللاتينية

1- YURI GRIPAS, Opit.

في الولايات المتحدة لن يغير الوضع، وبالنظر إلى الإحساس بالدفاع الذي أيقظته هذه المسألة في الرأي العام، فمن غير المحتمل أن يأتي مجتمع البلدان الأمريكية إلى أي شكل من أشكال الاتفاق الذي ينظم القوانين التي يمكن للحكومات أن تضعها موضع التنفيذ بفعالية السيطرة على تدفقات الهجرة.

على الحدود بين كندا والولايات المتحدة والمكسيك، وإدارة هذه الظاهرة الهجرة يستند إلى معايير أمنية صارمة للغاية والتي هي على نحو متزايد الأسبقية على حقوق الأشخاص في العبور عدم وجود أحكام بشأن حرية حركة الأشخاص في اتفاق نافتا لا تشكل عقبة أمام حركات الهجرة بين الدول الأعضاء. الولايات المتحدة.

كندا لا تزال تقبل كل عام عدد كبير جدا من الجديد المهاجرين الدائمين (معظمهم من المكسيكيين، في حالة الولايات المتحدة). إذا كانت هذه لقد ساهمت حركات الهجرة بالفعل في التكامل الاقتصادي الإقليمي، كما أن الاقتصاد المكسيكي ينمو بشكل أسرع مقارنة بالاقتصاد الأمريكي والكندية.

بالإضافة إلى ذلك، تواجه بلدان نافتا الثلاث نفس المشاكل، ولكن بدرجات مختلفة. على أراضيهم، يتم تهديد أمنهم من قبل إدخالات ومخارج عدد كبير كما هي غير المنضبط.

- **التحدي ومواصلة التنسيق الأمني من قبل دول النافتا:**

هذه الدول الثلاث يحاولون القضاء على الهجرة، في حين تسعى لحماية نفسها من الجوانب التي تراها الأخطر، لذلك كان الاختيار والتقييد في قلب سياسات الهجرة. لكن الطبيعة المعقدة لظاهرة حركة الناس تجعل من الصعب جدا تنظيم تدفقات الهجرة. هذا هو السبب في ضرورة العمل دوليا.[1]

إدارة ظاهرة الهجرة لا يمكن القيام به فقط من قبل التدابير الأحادية، أو التي تفرضها الدولة على الآخرين.

المعاهدة النافتل التي تنظم حرية حركة البضائع والخدمات، سوف يكسب بشكل كبير أن يرافقه اتفاق على حرية حركة الأشخاص المشاركين إنتاج هذه السلع وتقديم الخدمات المتبادلة، هناك نفس الإلحاح الذي يعتمده الموقعون على اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) مما سيساعد على إزالة جزء كبير من المشاكل المبلغ عنها في هذا وثيقة.

التحدي لا يزال مروعا وهي تتمثل في إيجاد طرق أفضل لحوار أفضل،كما يتضمن تشجيع الدول والمنظمات الدولية على الجمع جهودهم لإيجاد حلول مبتكرة يمكن على أقل تقدير لتقليل الآثار السلبية للهجرة.[2]

1- Centre d'études interaméricaines CHRONIQUE Entre sécurité et économie, www.cei.ulaval.ca/...articleschroniques, consulté le: 06/05/2018, à: 16:46.
2- Centre d'études interaméricaines CHRONIQUE Entre sécurité et économie, Opit.

خلاصة الفصل:

عقدت العديد من الجوالات داخل اتفاقية النافتا لإيجاد حلول حول الهجرة غير شرعية، لاسيما نسب الإحصائيات المرتفعة لدولة المكسيك، لمعرفة الأسباب الدافعة وراء الهجرة غير شرعية إلى أمريكا الشمالية، وإيجاد الحلول عن طريق التنسيق الأمني بين الدول الأعضاء التي نتج عنها العديد من الإجراءات العسكرية والأمنية من بينها إقتراح بناء جدار بين المكسيك والولايات المتحدة للتقليل من حدة التهديدات الأمنية.

حيث أنّ الو.م.أ تتخوف من تهديدين تمثل الأوّل في الخوف من الإرهاب عبر الحدود المكسيكية، والثاني تمثل في الحفاظ على تركيبة السكان وهويّتهم الأصلية، أمّا عن تقييم الخبراء لدور النافتا في مواجهة الهجرة غير شرعية لدولة المكسيك فهي متضاربة منها من يقول أنّ النافتا نجحت في توفير اليد العاملة للدول المنضمة إلى الإتفاقية، تحسين الإطار المعيشي، وتطوير الإستثمارات أمّا الطرف الآخر فيرى أنّ النافتا فشلت في مواجهة الهجرة غير شرعية بل تضاعف العدد إلى ستة مرات نتيجة لتزايد المؤسسات الصناعية التي تعتبر ملاذ للمهاجرين غير شرعيين.

خاتمة

خاتمة

تبيّن من خلال الدراسة أهمية التكامل الإقتصادي ومعرفة شروطه ودرجاته، وكذلك تحديد مفهوم الهجرة غير شرعية والمصطلحات المشابهة لها؛ فالهجرة غير شرعية دافعها إقتصادي، أمّا اللجوء دافعه سياسي، وأنّ هدف التكتلات الإقتصادية هو نبذ الحروب والعدوان، وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي، كما نشيد على الدور الذي لعبه "آرنست هاس" الذي أشار بدور المنظمات الدولية الإقليمية على غرار ما طرحه "دافيد ميتراني" الذي أشاد بدور المنظمات الدولية والعالمية.

كذلك التصور الذي طرحه "كارل دويتش" على أهمية الإتصال بين الوحدات، وتناول العديد من المصطلحات من بينها: المجتمع الآمن، مجتمع لا حرب، مجتمع تعددي، مجتمع مندمج...الخ.

كما نجح الأعضاء الثلاث لدول أمريكا الشمالية في تأسيس إتفاقية النافتا، لمواجهة التهديدات الأمنية، وتحقيق توجيه التنمية إلى البلدان النامية، ومحاولة إضافة تكتل موازي للإتحاد الأوروبي، حيث تضم اتفاقية النافتا على هيكل واتفاقيات رسمية وأخرى جانبية، تساهم في تطبيق اللوائح، وتنظيم المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء، ووضع غرامات مالية وعقوبات على الدول التي لا تتجاوب مع القوانين التي تحمي الإتفاقية وقوانين البيئة، كما نجح التكتل في تدفق الإستثمارات، كذلك امتصاص البطالة، وارتفاع مستوى الأجور، وتطوير إقتصاد المكسيك.

وعقدت العديد من الجوالات داخل اتفاقية النافتا لإيجاد حلول حول الهجرة غير شرعية، لاسيما نسب الإحصائيات المرتفعة لدولة المكسيك، لمعرفة الأسباب الدافعة وراء الهجرة غير شرعية إلى أمريكا الشمالية، وإيجاد الحلول عن طريق التنسيق الأمني بين الدول الأعضاء التي نتج عنها العديد من الإجراءات العسكرية والأمنية من بينها إقتراح بناء جدار بين المكسيك والولايات المتحدة للتقليل من حدة التهديدات الأمنية.

حيث أنّ الو.م.أ تتخوف من تهديدين تمثل الأوّل في الخوف من الإرهاب عبر الحدود المكسيكية، والثاني تمثل في الحفاظ على تركيبة السكان وهويّتهم الأصلية، أمّا عن تقييم الخبراء لدور النافتا في مواجهة الهجرة غير شرعية لدولة المكسيك فهي متضاربة منها من يقول أنّ النافتا نجحت في توفير اليد العاملة للدول المنضمة إلى الإتفاقية، تحسين الإطار المعيشي، وتطوير الإستثمارات أمّا الطرف الآخر فيرى أنّ النافتا فشلت في مواجهة الهجرة غير شرعية بل تضاعف العدد إلى ستة مرات نتيجة لتزايد المؤسسات الصناعية التي تعتبر ملاذ للمهاجرين غير شرعيين.

نتائج إختبار فرضيات الدراسة.

جاءت نتائج اختيار فرضيات الدراسة التي تم وضعها على نحو التالي:

إختبار الفرضية الرئيسية: زيادة تدفق المهاجرين غير الشرعيين لدولة المكسيك نحو منطقة أمريكا الشمالية تؤدي إلى تعقد الأوضاع الأمنية، تجسد ذلك في ارتفاع نسب الإحصائيات خاصة دولة المكسيك مما أدّى إلى عقد العديد من التنسيقات الأمنية لإحتواء هذه الظاهرة، من بينها إقتراح إنشاء جدار العزل بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، مما أدى إلى تعقد العلاقات بين الحكومتين، ممّا أدّى إلى التفكير من الجانب الثنائي للتقليل من حدة الهجرة غير شرعية.

- **الفرضيات الفرعية:**

1- كلما توفرت دول أمريكا الشمالية على مناطق صناعية كبرى كلما أدّى إلى زيادة الهجرة غير شرعية، تجسد ذلك في بناء العديد من المدن الصناعية المتواجدة أغلبها على الحدود الأمريكية والمكسيكية مما أدى إلى زيادة الطلب على اليد العاملة بأجور منخفضة، مما زاد من وتيرة الهجرة غير شرعية.

2- كلما كان هناك تردّي في الأوضاع السياسية، الإقتصادية، الثقافية والإجتماعية لدولة المكسيك أدّى إلى تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى أمريكا الشمالية، تجسد ذلك من دعوة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" حكومة المكسيك إلى زيادة التنسيق بين البلدين من أجل القضاء على الهجرة غير شرعية التي زادت نسبها في الفترة الأخيرة، كما ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية في تقديم الدعم للحكومة المكسيكية من أجل احتواء التهديدات الأمنية عبر الحدود.

3- كلما كان هناك تنسيق أمني وإجراءات فعالة لاتفاقية النافتا للحد من تفاقم المهاجرين غير الشرعيين كلما ساهم ذلك في التقليل من المخاطر الأمنية، تجسد ذلك في نجاح النافتا التي حققت العديد من الإنجازات السياسية والإقتصادية والأمنية، إلاّ أنّها أخفقت في إيجاد حل نهائي للهجرة غير شرعية بل زادت من ارتفاع النسب والإحصائيات نتيجة للتطور الإقتصادي بين بلدان النافتا.

النتائج العامة للدراسة:

تجسدت فيما يلي:

- التكتل الإقتصادي لأمريكا الشمالية (النافتا) يزيد من قوة وأهمية الدول المتكاملة في المجال الدولي.
- الهجرة غير شرعية تستهدف الدول التي تتوفر على مناطق صناعية، التي تساهم بجذب اليد العاملة بأجور زهيدة.
- نجحت اتفاقية النافتا إلى حدّ ما في تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء وإقامة مجتمع دولي إقليمي سليم ينبذ الحرب والعدوان.
- خروج الولايات المتحدة الأمريكية من سياستها الإنعزالية والعمل على نجاح السوق الأمريكية.
- رغم الإنتقادات التي تعرض لها التكتل الإقتصادي الإقليمي لأمريكا الشمالية على أنّه تنازل عن السيادة الوطنية إلاّ أنّه حقق نجاحات معتبرة في جميع الميادين.

– الفرق بين اتفاقية النافات والإتحاد الأوروبي، أنّ النافتا تسعى لإقامة منطقة تجارة حرة، دون أن يتعداها إلى إقامة إتحاد جمركي وسوق مشتركة.

– من الأسباب الأساسية لإنشاء النافتا هو السعي لزيادة الإستثمارات في المكسيك.

– إنشاء بنك أمريكا الشمالية للتنمية من أجل تحسين البيئة وتنمية المناطق الواقعة بين الحدود، لاسيما المناطق الحدودية الأمريكية المكسيكية.

– الأهداف الأمنية التي أنشأت من خلالها اتفاقية النافتا هي محاولة الولايات المتحدة الأمريكية مواجهة تهديد الإرهاب الدولي عبر الحدود المكسيكية، وكذلك حماية تركيبة، هوية، ثقافة، اللغة، عادات وتقاليد المجتمع الأمريكي من الثقافات العابرة عبر الحدود المكسيكية.

– أكبر دولة مستفيدة من النافتا هي الولايات المتحدة الأمريكية حسب الإحصائيات المقدمة في الدراسة.

– تطور الإقتصاد المكسيكي عند الإنضمام إلى اتفاقية النافتا.

– تعود فكرة بناء الجدار الصلب إلى جورج بوش وجاءت كذريعة لمكافحة الإرهاب.

– نجاح برنامج الداكا DACA الذي يدعم الشباب والمخصص للمهاجرين غير الشرعيين والذي أسسه الرئيس باراك أوباما إلاّ أنّه ألغي من طرف الرئيس "ترامب".

– التنسيقات الأمنية الأخيرة لاتفاقية النافتا شملت بند الغروب الذي صرح به ترامب، والذي ينص على إنهائية الإتفاقية بعد خمس سنوات.

سيناريوهات الدراسة:

– **السيناريو الأوّل:** مواصلة عمل الإتفاقية مع بناء جدار عازل بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك.

– **السيناريو الثاني:** مواصلة عمل الإتفاقية مع عدم بناء جدار عازل.

– **السيناريو الثالث:** إلغاء الإتفاقية مع بناء جدار عازل.

– **السيناريو الثالث:** إلغاء الإتفاقية مع عدم بناء جدار عازل.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

1. إسماعيل المعراف، **الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية**، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والتوزيع، 2009).
2. أمال يوسفي، **بحوث في علاقات التعاون الدولي**، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2008).
3. جميل مصعب محمود، **الحوار العربي الأمريكي، رؤية سياسية معاصرة**، (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012).
4. حسن حسن الإمام سيد الأهل، **مكافحة الهجرة غير الشرعية**، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2014).
5. حسين عمر، **التكامل الإقتصادي أنشودة العالم المعاصر "النظرية والتطبيق"**، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1992).
6. خليل حسين، **العلاقات الدولية النظرية والواقع – الأشخاص والقضايا**، (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011).
7. خليل حسين، **النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية**، (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009).
8. خليل حسين، **النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية**، (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009).
9. سوزي عدلي ناشر، مجدي محمد شهاب، **أسس العلاقات الإقتصادية الدولية**، (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2014).
10. صدام مرير الجميلي، **الإتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد**، (بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، 2009).
11. صلاح الدين الحسن السيسي، **النظم والمنظمات الإقليمية والدولية**، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2007).
12. عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، (لبنان: منشورات حلب الحقوقية، 2003).
13. عامر مصباح، **التحليل الإقليمي العلاقات الدولية**، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2014).
14. عبد القادر رزيق المخادمي، **هجرة الكفاءات العربية دوافعها واتجاهاتها**، (الجزائر: دار الهومة للنشر والتوزيع، 2002).

15. عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الإقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 ديمسبر**، (القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2003).
16. عثمان أبو حرب، **الإقتصاد الدولي**، (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2002).
17. عثمان الحسن نور، ياسر عوض الكريم المبارك، **الهجرة غير المشروعة والجريمة**، (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2008).
18. عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط3، 2010).
19. عدنان سيد حسين، **القضايا الدولية للأزمة الحالية**، (لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2010).
20. علي يوسف شكري، **الإرهاب الدولي في ظل النظام العالمي الجديد**، (القاهرة: دار السلام الحديثة، 2008).
21. عمر ابراهيم العفّاس، **نظريات التكامل الدولي الإقليمي**، (ليبيا: منشورات جامعة قاريونس، 2008).
22. محسن النّدوي، **تحديات التكامل الإقتصادي العربي في عصر العولمة**، (المغرب: منشورات الحلبي الحقوقية، 2010).
23. محمد بوعشة، **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة**، (ليبيا: دار الجيل للنشر والتوزيع، 1999).
24. محمد دويدار، **مبادئ الإقتصاد السياسي والإقتصاد الدولي**، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007).
25. محمد محمود الإمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).
26. نصر محمد عارف، **إبستمولوجيا السياسة المقارنة، النموذج المعرفي (النظرية والمنهج)**، (جامعة القاهرة: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002).
27. هشام صاغور، **السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط**، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2010).

المذكرات:

28. آسيا الوافي، **التكتلات الإقتصادية الإقليمية وحريّة التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، (جامعة الحاج لخضر – باتنة، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي 2006 - 2007).
29. رابح طيبي، **الهجرة الغير شرعية (الحرقة) في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة "دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي من 1 جانفي 2007 – 31 ديمسبر 2007"**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم علوم الإعلام والإتصال، 2008 – 2009).
30. ساعد رشيد، **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**، راسلة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011 – 2012.
31. شهاب نوال، **أثر التكتلات الإقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، (جامعة الجزائر 3، قسم العلوم الإقتصادية والتجارية، 2009 - 2010).

المواقع الإلكترونية:

32. Alex Jackson, **Mexico to USA Migration**, 13/09/2015, cit web:
33. Cecilia Imaz, **L'immigration au cœur de la relation Mexique-Etats Unis**, cit web: www.cairn.info/revue-politique-americaine.
34. Centre d'études interaméricaines CHRONIQUE Entre sécurité et économie, www.cei.ulaval.ca/...articleschroniques.
35. Emmanuelle le texier, **les mexicains des Etat-Unis et la revendication du droit de vote au Mexique**, cit web: http://journals.openedition.org/cal/6617.
36. http://wwwfinancedemarche.fr
37. https://geographyas.info/population/mexico-to-usa-migration.
38. https://papers.ssrn.com.
39. https://www.albayan.ae, consulté le 01/04/2018, à 18:49.
40. https://www.albayan.ae.

41. https://www.hrw.org/world-report/2018/country-chapters/canada.
42. https://www.politico.com.
43. YURI GRIPAS, nouvelle-fois-au-mexique-propos-de-l-im, Donald Trump, France, https://www.ouest-france.fr/monde/etats-unis/donald-trump/trump.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

ملخص.....
جدول لأهم المصطلحات .....
جدول المختصرات.....
مقدمة.....أ

الفصل الأوّل: التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة.

المبحث الأوّل: مفهوم التكامل 2
المطلب الأوّل: تعريف التكامل 2
أ. التكامل من منظور اقتصادي: 2
ب. التكامل من منظور سياسي:.....4
المطلب الثاني: أهداف وشروط التكامل 5
الفرع الأول: أهداف التكامل: 5
أوّلا- الأهداف الإقتصادية: 5
ثانيا- الأهداف السياسية:.....6
ثالثا- أهداف أمنية: 7
الفرع الثاني: شروط التكامل: 8
المطلب الثالث: درجات التكامل الإقتصادي 10
المبحث الثاني: مفهوم الهجرة غير شرعية.....12
المطلب الأوّل: تعريف الهجرة غير شرعية والمصطلحات المشابهة لها. 12
الفرع الأوّل: تعريف الهجرة غير شرعية: 12
الفرع الثاني: المصطلحات المشابهة لمصطلح الهجرة غير شرعية: 13
المطلب الثاني: أسباب الهجرة الغير شرعية. 15
المطلب الثالث: أنواع وأنماط الهجرة غير شرعية. 17
الفرع الأوّل: أنواع الهجرة: 17
الفرع الثاني: أنماط الهجرة غير شرعية: 19
المبحث الثالث: الوظيفية الجديدة كإطار نظري لدراسة منظمة النافتا.....21
المطلب الأول: الوظيفية الجديدة الأسس والمرتكزات 21
المطلب الثاني: "آرنست هاس" والتكامل الوظيفي 23
المطلب الثالث: "كارل دوتش" ودور الإتصال في تحقيق أمن المجتمعات.....26

خلاصة الفصل: 29

الفصل الثاني: اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية نافتا NAFTA.

المبحث الأوّل: نشأة منظمة النافتا وأهدافها. 32

المطلب الأوّل: نشأة منظمة النافتا. 32

المطلب الثاني: أهداف منظمة لنافتا..... 34

أوّلا- الأهداف السياسية: 34

ثانيا- الأهداف الإقتصادية للنافتا 36

ثالثا- الأهداف الأمنية لمنظمة النافتا..... 38

المبحث الثاني: التنظيم المؤسسي للنافتا. 40

المطلب الأوّل: هيكل وأجهزة النافتا..... 40

الفرع الأوّل: لجنة التجارة الحرة: 40

الفرع الثاني: منسّقي النافتا: 40

الفرع الثالث: فرق العمل واللجان: 40

الفرع الرابع: الأمانة (السكرتاريا): 41

المطلب الثاني: إتفاقيات النافتا 42

الفرع الأوّل: الإتفاقيات الرئيسية:..... 42

الفرع الثاني: الإتفاقيتان الجانبيتان: 46

المبحث الثالث: مجالات التعاون..... 48

المطلب الأوّل: المجال السياسي 48

المطلب الثاني: المجال الاقتصادي..... 49

المطلب الثالث: المجال الأمني 55

خلاصة الفصل: 56

الفصل الثالث: التنسيق الأمني للنافتا في مواجهة الهجرة غير شرعية.

المبحث الأوّل: واقع الهجرة غير شرعية لدول منظمة النافتا..... 59

المطلب الأول: واقع (احصائيات) الهجرة غير شرعية لكل دولة. 59

الفرع الأوّل: الهجرة من المكسيك إلى الو.م.أ: 59

الفرع الثاني: الهجرة إلى كندا: 64

الفرع الثالث: واقع الهجرة من المكسيك الى كندا: 65

الفرع الرابع: الهجرة من أمريكا اللاتينية إلى المكسيك:..... 66

المطلب الثاني: أسباب الهجرة بين دول النافتا 67
الفرع الأوّل: الأسباب السياسية: 67
أولا- أسباب الدفع: 67
ثانيا- أسباب الجذب: 67
الفرع الثاني :الأسباب الاقتصادية: 70
الفرع الثالث: العوامل اجتماعية: 71
المبحث الثاني: الإجراءات الأمنية لمواجهة الهجرة غير الشرعية. 73
المطلب الأوّل: اتفاقيات التنسيق الأمني 73
المطلب الثاني: آليات التنسيق الأمني 74
المطلب الثالث: تقييم التنسيق الأمني: 76
خلاصة الفصل: 84
خاتمة 86
قائمة المصادر والمراجع 89
فهرس المحتويات 94

فهرس الجداول:

جدول رقم 1: أهم افكار النظرية الإتصالات 27
جدول رقم 2: تطور البطالة في بلدان النافتا قبل وبعد الإتفاقية. 48
جدول رقم 3: تطور التجارة البينية لتجمع النافتا (1986-2001). 50
جدول رقم 4: المكسيك قبل وبعد النافتا. 51
جدول رقم 5: تطور معدلات نمو الصادرات والواردات في بلدان النافتا. 53
جدول رقم 6: تطور صافي الدخل الإستثماري في دول النافتا. 54